الهروب
من الحرب الأهلية
مصر نموذجاً

تأليف

ياسر الغرباوي

الكتاب:

الهروب من الحرب الأهلية .. مصر نموذجاً

تأليف:

ياسر الغرباوي

جميع الحقوق محفوظة – دار لوسيل 2019

الناشر

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: /

الرقم الدولي (ردمك): / / 132 / 9927 / 978

الطبعة الأولى: 2019

التنفيذ الطباعي: dots

دار لوسيل للنشر والتوزيع

الدوحة – قطر

64040, Doha,Qatar +974 44 17 73 11 +974 44 17 73 22 +974 50 80 98 89

@darlusail darlusail@darlusail.com

الهروب من الحرب الأهلية

مصر نموذجاً

تقديم

تشتغل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والأممية على إدارة الأزمات السياسية والاجتماعية الحادة، وعلى الوقاية من الفتن والحروب الأهلية في مناطق التوتر العرقي والديني من العالم، وعلى التوسط في النزاعات حين حصولها، متسلّحة في ذلك بدروس التاريخ وخلاصات تجاربه في الخروج من الشقاقات والفتن إلى التوافقات السياسية ومواثيق وعهود التآلف والتعايش.

هذه المنظمات والهيئات لا تشتغل بحسن النوايا وحدها، ولكنها تحوّل دروس التاريخ وخلاصاته في الخروج من الفتن والحروب الأهلية إلى صيغ إجرائية وعملية لحل النزاعات الحادة والمزمنة، وللوقاية من الصراعات الصفرية، وها نحن نرى الكثير من الشعوب التي مزقتها الصراعات الوحشية والدامية في إفريقيا وأميركا اللاتينية تخرج من محارق التعصب والتناحر وتعثر على طريق الاعتراف الشامل للجميع بالجميع، وعلى مسالك البناء والتقدم والتنمية، وإنه لَمن المثير حقّاً أن يُرافق كل ذلك نهضة في الفكر السياسي لدى الجامعيين، موجهة نحو البحث عن أسباب وقوانين بناء

اجتماع سياسي مُعافٍ وناهض، في العديد من الدول الإفريقية التي استطاعت الانبعاث من الرماد اليوم.

نهضة في الفكر السياسي ليس لها ما يعادلها في العالم العربي، مع الأسف. نهضة تقوم على الابتعاد عن المماحكات الأيديولوجية والتكلّف المعرفي، وعلى اقتناص النافع لدى أساطين الفكر السياسي والأخلاقي العالمي كجون راولس وهابرماس، وتحويله إلى نماذج وصيغ عملية في الخروج من الأزمات السياسية الحادة، وإدارة الصراعات الصعبة.

إن التجارب تثبت أنَّ الفتن والحروب الأهلية لا تهدد المجتمعات المتعددة عرقياً ودينياً، ولكنها يمكن أن تهدد أكثر المجتمعات انسجاماً وتجانساً إذا وقعت انقسامات حادة في النخب السياسية ولم تجد طريقها للحل، فلقد عاشت الجزائر عشرية سوداء لم تخرج منها إلا بقانون للوئام المدني يستصحب دروس الأزمنة الحديثة في الخروج من الفتنة والشقاق إلى الوئام والوفاق، مع أن الشعب الجزائري موحّد دينياً ومذهبياً، التاريخ يقول: إن التعصب والاستعلاء على الآخرين والاستئثار بالمنافع المادية والمعنوية، ورفض الاعتراف بالمخالف هي علل الفتن والانحطاط السياسي، وليس التنوّع أو التعدد، وها نحن نرى بأمّ أعيننا أن أكثر أمم العالم قوة وازدهاراً واستقراراً سياسياً واجتماعياً الأمم التي نجحت في إرساء أسس الاعتراف الشامل بالاختلاف،

الأمم التي حوّلت التعدد والتنوع إلى مورد اغتناء وقوة. تصفّحت كتاب الباحث ياسر الغرباوي، وقرأت بعضاً منه، ولم تسعفني كثافة الانشغالات بمطالعته المتأنية، كما اطّلعت على المبادئ التي تأسس عليها مركز التنوع الذي يديره، وما جلب انتباهي في كل ذلك هو الحرص على اقتحام مجال كبير من مجالات العمل المدني الدولي، ليس للعرب موطئ قدم راسخ فيه، كما أثارني هذا الحرص على إغناء الخلفية النظرية للمشروع والإفادة من تجارب الشعوب في مشارق الأرض ومغاربها، وبصرف النظر عن التفاصيل فإنني أبارك كلية هذا المسعى، وأتمنى له التوفيق، وأنصح أبنائي من العاملين فيه بالمثابرة والتعلّم الدائم، وتوخّي قيم العدل والإنصاف، والالتزام بتقاليد النقد والتقويم الذاتيين، أنتم تقتحمون مجالاً يتطلب روحاً عالية للمبادرة وتحلياً بالحكمة والشجاعة، وإن شاء الله تكبر هذه الفسيلة ونراها شجرة باسقة تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.

الشيخ راشد الغنوشي

مقدمة

يَشعُر الإنسان بالسعادة والفرح عندما يحقق آماله ويمسك بأحلامه، التي تعب من أجلها، وبذل في سبيلها الجهد والعرق، وقد أصبتُ جانباً من هذه السعادة وأنا أُعدّ كتابي «الهروب من الحرب الأهلية – مصر نموذجاً» لطباعة النسخة الثانية، عندما علمتُ أن الكتاب قد وصل إلى النخبة المرجوة على المستوى الرسمي والشعبي، التي أمسكتُ بقلمي من أجلها، وقيدتُ لها أفكاري، وبثثت لها مشاعري وآمالي، وقرعت أجراس الإنذار محبةً لهم على سطور وصفحات الكتاب.

وقد لمست أثر وصول الكتاب إلى العديد من النخب العربية من خلال الرسائل والأسئلة والتعليقات والمُقترحات التي وصلتني عبر البريد، وعلى صفحات التواصل الاجتماعي، ومن خلال الاستضافة في برامج الفضائيات العربية المهتمة بقضايا السلم الأهلي وتجاوز الحروب الأهلية، غير أن هناك رسالة واحدة وسط ركام الرسائل التي وصلتني، رأيت أنه من الواجب عليَّ مشاركتها مع الجمهور الكريم في طبعة الكتاب الثانية؛ نظراً لطبيعةِ مَن أرسلها ولظروف المكان الذي خرجتْ منه، فقد كتبها أحد سجناء الرأي من داخل محسبه

في أحد السجون العربية، وهو يخوض غمار مراجعة فكرية عميقة يستهدف بها تقويم ذاته وتجربته أولاً، ثم السير نحو البحث عن مسار يحفظ بلده من الانزلاق في أتون الحرب الأهلية.

وفيما يلي نص الرسالة:

«الهروب من الحرب الأهلية - مصر نموذجاً»... كتاب فتح لديّ أفقاً جديداً للحل، فكاتبه «ياسر الغرباوي» أخذ يدقُّ ناقوس الخطر فيما سرد الشواهد على احتمالية اندلاع الحرب، «فحرب أهلية» ضروس أضحى دخول البلاد فيها وشيكاً، حرب لا تبقي ولا تذر، تأتي على الأخضر واليابس وتحمل فيها الجماهير لا إرادياً سمات غوغائية غير السمات... يقتل فيها الرجل جاره، وصديقه، وربما أخاه، لمجرد «الاختلاف»...

ففيما تكثر المظالم وتتزايد، وفيما ينبت التطرف وينمو، وأينما كان السلاح متاحاً جداً لمن -فقط- يملك ثمنه الزهيد! مع قليل جداً من المؤامرات المخططة، فتلك أرض خصبة جداً لاندلاع تلك الحرب...

كان الكاتب يؤكد أيضاً أنه بوجود الصراع السياسي الحاد والتوتر الإسلامي/المسيحي، وأنه ما لم ندر ملف «التنوع» ونعترف بوجود «الآخر»، وحقه في الوطن، فإن الأمر بات وشيكاً... كان ينسف أيضاً تعويل البعض على التماسك التاريخي لمكونات الوطن، وعلى رفض المجتمع الدولي لحدوث الأمر، وعلى موقع مصر

الإستراتيجي، وعلى الطبيعة التسامحية للشعب وغيرها مما وصفه الكاتب بـ «الخرافات» التي تمنع نشوب الحرب، إذا ما قرر المجتمع بدءها!...

أعجبني كثيراً ذكره تجارب دول عديدة في أصقاع مختلفة مرّت بتلك التجربة القاسية، وانتهى الأمر بعدها بإجراءات عاقلة تحفظ للمجتمع سلمه وتبشر بعدالات انتقالية...

كان الرجل يتعجب!!... هل وجب علينا أن نخوض تجاربهم ذاتها ليتدخل العقلاء بعدها للحل؟!!...

ولأن الرجل كان يحاول نزع الفتائل من منابتها، فقد صرف جزءاً من اهتمامه بالأفكار، ذلك العالم الذي لو نجحنا في تفتيت بعض مكوناته العطبة؛ فهي بالتأكيد خطوة نحو الحل، كان يدعو ضمناً إلى المراجعات الفكرية التي تؤجج بغيابها الصراع.

وكان لهذه الرسالة وقع كبير في نفسي، دفعني إلى النظر في تحديث مضمون الكتاب بما يتوافق مع الأحداث المستجدة، ويتواءم مع المتغيّرات على الساحة السياسية، فكانت الطبعة الثانية من «الهروب من الحرب الأهلية - مصر نموذجاً».

ياسر الغرباوي

تمهيد

إلى كل محبي السلام، إلى كل الذين يحنون لغد أفضل تنعم فيه الإنسانية بالحرية السابغة والعدالة الناجزة، والوئام الوارف، والمساواة المتراحمة، والتعارف المتبادل، والتسامح الجميل، اسمحوا لي أن أشارككم عواطفكم الجياشة، وأهدافكم النبيلة، وغاياتكم الجليلة، الساعية إلى جعل غد الإنسانية أفضل من يومها وماضيها، وذلك من خلال هذا الإصدار: «الهروب من الحرب الأهلية، مصر نموذجاً»، والذي أسعى من خلاله إلى تفكيك الألغام الطائفية، ومقاومة الأفكار العنصرية، ومجابهة دعاة الحروب الأهلية في جنبات الوطن العربي، حتى يستطيع أن يستأنف دوره الحضاري، ويواكب سعي الشعوب الحرة نحو بناء الكرامة الإنسانية، وهيمنة العدالة الاجتماعية. ولتحقيق غاياتي هذه، نظمت لكم هذه الرحلة الفكرية الشائقة والممتعة، التي تشتمل على أربع محطات رئيسة تجمع بين الحماسة الفكرية المتدفقة، والمغامرات الأيديولوجية المُثيرة، وتجارب الأمم العاقلة، ومنجزات الأفراد الباهرة، التي حققت تقدماً في بسط السلام والوفاق بين جنبات مجتمعاتها، ونجحت في الخروج بالتجمعات

الإنسانية من بر الشقاق إلى شاطئ الوئام والوفاق.
ففصل الرحلة الأول وعنوانه: «الحروب الأهلية... رؤية في عالم الأفكار» مملوء بالسجالات الفكرية العميقة، التي تهدف إلى تنقية الأدمغة والعقول من الأفكار المتعصبة، والتصورات الضيقة، والخرافات التاريخية المُربكة، والدعاوى العنصرية، التي لو تركناها تنفث سمومها في فضاء المجتمع ومكوناته، فلن ننعم بالسلام، فكان لزاماً علينا الاشتباك مع عالم الأفكار والتصورات والمفاهيم النمطية التي لا ترحب بالاختلاف، ولا تقبل بالتعايش، وتحارب التسامح، وتمتهن المُخالف، وهدفنا الواضح هو بناء عالم أفكار جديد ينحاز للسلام والتعاون وبناء الجسور بين مكونات المجتمع الواحد، بدون استعلاء ولا ممارسة عداء.

وبعد الانتهاء من الجزء الأول في رحلتنا الفكرية ذات الأربع محطات، سننطلق إلى الفصل الثاني من الرحلة: «الحروب الأهلية في ضوء التجارب الإنسانية»، والذي سنطير فيه سويّاً على بساط الريح بين قارات العالم؛ لنسمع وننصت ونتعلّم من تجارب البلدان والشعوب والأمم والمؤسسات التي خاضت غمار المعارك الأهلية والتوترات الاجتماعية، ونجحت في تجاوزها وعبورها نحو الاستقرار

والازدهار، مستهدفاً تعميق خبرات النخب العربية في مقاومة الحروب الأهلية وصناعة السلام.

وسنقوم تارةً بالهبوط في قلب القارة الآسيوية لنتحلق حول الجزيرة الماليزية، ونتعلم من تجربتها الحضارية في بناء التوافق وتحقيق النهضة، وسنطير تارةً أخرى إلى غابات الأمازون في قارة أميركا الجنوبية، لنقترب من تجربة جواتيمالا الفريدة في تطبيق العدالة القضائية، ثم ننطلق منها شمالاً إلى بلاد العم سام «أميركا»، حتى نتعلم منها درس تنظيم العلاقات العسكرية المدنية، لنستقل بعدها الطائرة متجهين إلى بلاد العم نيلسون مانديلا، لنستمع إلى تجربته الرائدة في تجاوز الماضي والانحياز للمستقبل، بالإضافة إلى العديد من الرحلات الأخرى التي تحقق المغزى من هذا الفصل.

وبعد هذه الجولة العالمية عبر القارات المترامية، سيكون قسم الرحلة الثالث متجهاً إلى أرضنا العريقة، وبلادنا الجميلة مهبط الرسالات، وأرض النبوات، ومنبع الثروات -الوطن العربي- الذي يشهد لحظات إقلاع حضاري كبيرة، وعلى أرضه تقع ملاحم بطولية عميقة بين شعوب تطمح للعدالة والكرامة، وأنظمة تسعى إلى الهيمنة والسيطرة، وعدستنا التي سننظر بها في هذا القسم من الرحلة

عنوانها: «ثورات الربيع العربي ومعضلة الحرب الأهلية»، فانتصار الثورات وتحقيق أهدافها لا يمكن أن نتحصل عليه بدون تجسيد قيم التسامح والمشاركة بين كل مكونات المجتمع، فإسقاط الأنظمة المستبدة لا يعني النجاح في بناء مجتمع ينعم بالتسامح والمساواة والكرامة؛ لأن شعوبنا العربية أمامها مشوار طويل من أجل تجاوز الفتن الطائفية والحروب الأهلية؛ لذلك هذا القسم من الرحلة أبحر حول هذه القضية بحثاً وتفكيراً وتنظيراً، وبذلك نكون قد قطعنا شوطنا الثالث في هذه الرحلة الفكرية الطويلة، لنصل إلى القسم الأخير المتعلّق بـ: «أنظمة مقاومة الحرب الأهلية- مصر نموذجاً»، والذي سيقودنا نحو مصر هبة النيل وصاحبة الأهرامات العريقة، وحاضنة الجامع الأزهر الشريف، ومهد الأرثوذكسية المسيحية، والبلد الأكبر عربيّاً من حيث عدد السكان، وذات التأثير السياسي والاجتماعي على مستقبل المنطقة العربية، فالمرور على المحطة المصرية ضروري لما تقدم من أسباب تاريخية ومعاصرة. وهدفنا الأول من هذا المرور هو معرفة دعاوى قلق البعض من سقوط مصر في صراع أهلي طاحن ناتج عن الصراع السياسي الحادث يوم 2013/7/3، والذي تم فيه عزل الرئيس

الراحل محمد مرسي عن مقعد الرئاسة، ومقصدنا الثاني هو مساعدة النخبة المصرية على تجاوز فخ الحرب الأهلية، وعدم السقوط في حقل ألغام الفتن الطائفية، وذلك من خلال طرح العديد من الخطط العاجلة والبعيدة المدى، الهادفة إلى محاصرة نيران الكراهية والتحريض في مصر.

وبوصولنا إلى ضفاف النيل العظيم، ودخولنا إلى قاهرة المعز قلب مصر النابض، تكون رحلتنا المعرفية قد انتهت، ولمن يرغب في معرفة كامل تفاصيل أقسام الرحلة الأربعة سيجد ذلك على صفحات هذا الكتاب.

ياسر الغرباوي

مؤسس مركز التنوع لفض النزاعات

الفصل الأول

الحروب الأهلية

رؤية في عالم الأفكار

من تعريفات الحرب الأهلية والفتن الطائفية أنها: عملية تلتهم فيها مجموعة من الأفكار المتطرفة غير الخاضعة للنقد رصيدَ التعايش بين أناس تعايشوا معاً لقرون عديدة، ويفقد معها الإنسان زمام ذاته، ويصبح في حالة غير طبيعية ولا يدري ما يفعل، فهو في الحالة الطبيعية لا يمكنه أن يستل سكيناً ويذبح جاره بدون مبرر، لكنه في الفتنة والحرب الأهلية يُمكنه أن يذبح جاره وأولاده وزوجته، ويذبح كل من تقع عليه عيناه في هذا الوقت[1]، ولذلك وَجَبَ تفكيك الأفكار القاتلة في العقول، والخرافات الساكنة في الأفهام، التي تغذي الكراهية والتعصب، وتنتقص من الآخر المخالف، ويعد ذلك أولوية مهمة لنجاة الأمم والشعوب من أدواء الحروب الأهلية والتوترات الاجتماعية، فلن تستقر المجتمعات العربية والإسلامية إلا من خلال اجتثاث الأفكار الضارة التي تسكن العقول، وتنتقص من قيمة التنوع والاختلاف، وتعتبر الآخر المخالف في الدين والعرق واللغة شيطاناً رجيماً يجب القضاء عليه والتخلص منه.

فمن خلال محاصرة نيران الأفكار الانقسامية يُمكننا إطفاء لهيب الحروب الأهلية في الساحة العربية، فالتجربة الأوروبية لم تنجح في التخلّص من الحروب الطائفية الطاحنة، إلا من خلال استنزاف الأفكار المُتعصبة، ومحاصرة دوائر صنعها ونشرها، سواء كانت في الكنائس المُهيمنة، أو في فضاء النخبة المستبدة، ثم واصلت المسيرة، فأنتجت أفكاراً تبشيرية جديدة وواعدة تنظر إلى تنوع الأصول، والأعراق، واللغات، والديانات في المجتمع كنقطة قوة، وليست كمسار ضعف يجب القضاء عليه[2]؛ لذا يجب تحصين الحس الجمعي العام ضد الأفكار الانقسامية التي يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية والاستقرار والسلام

1- محاضرة للباحث حسن بن حسن https://cutt.us/PhMoq :شُوهد في 2019/8/26.

2 - المرجع السابق نفسه.

الأهلي. وبمعنى أدق وأوضح، لم ينته تهديد الحرب الأهلية الأوروبية إلا عندما نجح الأوروبيون في خلق حاسة جماهيرية مرهفة، رافضة لأي فكرة تُشتم منها رائحة الطائفية أو الانقسامية، أو العنصرية. وقد تكونت هذه الحاسة عبر عقود من العمل المضني، تشارك فيها الفلاسفة، والحكماء، والحكام المستنيرون، ونجحوا جميعاً، وذلك لتوفر الإرادة العازمة على تجاوز مراحل الحروب والنزاعات الداخلية الدامية، وعدم السماح بتكرارها مرة أخرى بأي حال من الأحوال، وتجسدت تلك الأفكار التنويرية في دنيا الناس على شكل قصص، وروايات، وأفلام، ومسلسلات، فنفذت في كامل النسيج الوطني على اختلاف مستواه الفكري والمعرفي والطبقي.

ومن ثم تمثلت هذه الأفكار التنويرية وتجلّت كنصوص قانونية في معظم الدساتير والقوانين الأوروبية واللوائح الكفيلة بتحقيق قيم الحرية والعدالة والمساواة لكل أفراد المجتمع، بغض النظر عن عرقه أو دينه أو لغته، ولا شك أن الأوروبيين قد نجحوا في هذا إلى حد كبير، على الرغم من بعض الإخفاقات الحقوقية الموجودة في الساحة الأوروبية، خاصة تجاه الأقليات غير الأوروبية.

التجربة العربية

في المنطقة العربية والإسلامية ما زلنا نتعامل مع قضايا إدارة التنوع والاختلاف وتجنّب الحروب الأهلية بكثير من عدم الاهتمام الفلسفي والفكري، فما زالت الأفكار الانقسامية والتي تثير الفتنة في الأمة تجد لها أنصاراً وإعلاماً وتمويلاً[1]، وما زالت لها القدرة على الحياة، والتأثير في الوعي الجمعي للشعوب العربية، وما زال المجتمع العربي يعج بالحركات الدينية والسياسية التي تدفع في اتجاه تشنيج النسيج الوطني، عبر أفكارها المركزية وأدبياتها وبرامجها وخطابها العام، كما أن العديد من المجتمعات العربية المعاصرة باتت مهددة بحالة انقسامية كبيرة قد تأتي على الأخضر واليابس، فهناك السجال السني - الشيعي في العراق، والاحتقان الأمازيغي - العربي في دول المغرب العربي، والصراع الكردي - العربي، والصراع الإفريقي - العربي في السودان، والصراع السياسي بين فتح وحماس الذي أضر بشكل كبير بقضية فلسطين، والتوتر الإسلامي - المسيحي في مصر.

لذلك كان من المهم أن نبدأ هذا الكتاب بهذا الفصل الأول الذي يُبحر في فضاء عالم الأفكار القاتلة التي تقف عائقاً أمام الاستقرار والانسجام بين مكونات المجتمعات العربية، بهدف تفكيكها والقضاء عليها، والمساهمة في محاصرتها، حتى يسهل على المجتمعات العربية الانعتاق من تأثيرها وخطورتها على العباد والبلاد، فسقوط العديد من عواصم الدول العربية والإسلامية في أتون التوتر الأهلي والتنازع الطائفي والعرقي، يحتم علينا شحذ كل الطاقات الفكرية والميدانية لخلق حلول ورؤى وإستراتيجيات جديدة قادرة على العبور بنا من بحر الشقاق إلى شاطئ الوئام والوفاق.

1- الفيلم الوثائقي «أثير الكراهية»، تحقق «بي بي سي» عربي، شوهد في 2019/8/27
https://www.youtube.com/watch?v=n_NKgXGcxX8.

من أين يبدأ التغيير؟

محاولة تغيير أي واقع سواء كان اجتماعيّاً أو سياسيّاً أو ثقافيّاً نحو الأفضل والأجود، يجب أن تمر أولاً عبر إصلاح عالم الأفكار الذي يهيمن على عقلية صانع القرار، والسياسي، ورجل الدين والأكاديمي، والفنان، وصولاً إلى رجل الشارع البسيط، فمعالجة قضايا التنوع وتدبير ملف التوافق المجتمعي، وتحقيق أعلى درجات السلم الأهلي، وتجنب الحروب الأهلية بشكل جاد وحقيقي وعميق لن يتحقق إلا من خلال ضبط عالم الأفكار، ومنهجية التعاطي مع قضايا الهوية والتنوع والاختلاف عبر تفكيك الأفكار الخاطئة، والصور النمطية المُسَبقة، وتقويض القناعات التاريخية غير المنصفة عن الآخر المختلف، وهذا يتطلب تعاوناً كبيراً من الخبراء والمثقفين المهتمين بقضايا السلام وفض النزاعات وتحقيق الأمن والسلم الأهليين، فطبيعة الأفكار القاتلة والمُميتة والميتة التي تتعلق بقضايا تدبير ملف التنوع والاختلاف وتجنب الحروب الأهلية، أنها متنوعة، فمنها ما له جذر سياسي، وآخر اجتماعي، ومنها ما ينتمي لفضاء الدين وأنماط التدين السائدة[1].

وفي الصفحات التالية، سنتناول أهم الأفكار القاتلة على المستوى السياسي والديني والتاريخي، وذلك لأهمية هذه الأنواع الثلاثة من الأفكار، فمن خلال البحث والتدريب والسفر والالتقاء بالعديد من النخب والمؤسسات والشباب الفاعل، وجدت أن معظم الأفكار المُتعصبة والمتوترة تنبع من ثلاثة مصادر:

الأول: تأويل غير إنساني لنصوص الدين.

والثاني: تفسير متعسف لوقائع التاريخ.

والثالث: اضطراب في المقاربة السياسية لقضايا التنوع والاختلاف.

1- أ. د. بوعزة عبد القادر. مشكلة الثقافة والحضارة في العالم الإسلامي من منظور مالك بن نبي.
AL-NUR Academic Studies on Thought and Civilization, 88.

وكل هذه الترسانات القاتلة من الأفكار التي تقف عقبة في سبيل تحرير عقول النخب السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية العربية من الأفكار العنصرية والانقسامية البغيضة، والتي بدون معالجتها وتفكيكها لا يمكننا العبور بالمجتمعات العربية نحو بر الأمان والاستقرار.

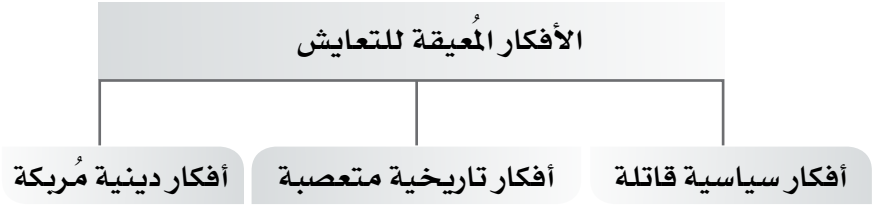

أولاً: الأفكار السياسية القاتلة

تواجه العديد من الدول العربية والإسلامية الآن تحدياً خطيراً وحادّاً، يتمثل في بروز النزاعات العرقية والمذهبية والطائفية التي تهدد بتفتيت وتجزئة بعض الدول القائمة، ودخولها في نفق الصراعات الدموية الداخلية التي بلا شك لو تُركت ستأتي على الأخضر واليابس.

وعلى الرغم من أن هذا التحدي ليس ضيفاً جديداً في عالمنا العربي، لكن المراقبين للساحة العربية والإسلامية يعترفون بأن النزاعات العرقية والطائفية باتت الآن أشد خطراً وشراسة من ذي قبل، ويرجع ذلك إلى ضعف سيطرة الدولة القطرية على الفضاء العام، وانفتاح فضاء العمل العام أمام العديد من الحركات والأحزاب، سواء العاقلة منها التي تدعو إلى الوفاق، أم المتعصبة التي تدعو إلى انحياز الدولة لصالح دين معين أو مذهب عقائدي محدد دون اعتبار لشركاء الوطن المخالفين في المعتقد والدين، فتحرر الفضاء العام من سيطرة الدول منحة وتحدٍ، فهو منحة لتلاقح الأفكار وإنضاج البرامج، وتحدٍ يتمثل في سرعة انتشار الأفكار المتعصبة والطائفية بين جنبات المجتمع المتنوع، وهذا يتطلب من الفريق والفئات والجماهير التي تؤمن بقيم العيش

المُشترك، والوحدة الوطنية، وحيادية جهاز الدولة تجاه معتقدات المواطنين، وبذل الجهود المتواصلة، ودعم الأفكار المستنيرة، فعلاج معضلة المشاكل الطائفية والمذهبية والعرقية قبل أن تتطور إلى حروب أهلية طاحنة لا بد أن يمر عبر تغيير عالم الأفكار في عقول النخب العربية الفاعلة، لتعتبر التنوع العرقي والمذهبي والديني في المنطقة العربية نقطة قوة وليس نقطة ضعف، لذلك سأقترب وأشتبك بعالم الأفكار الضار المتعلّق بالتحدي الطائفي والعرقي والقومي، بهدف تفكيك الخرافات الذهنية المتعلقة بملف التنوع العرقي والطائفي.

فوجود هذه الخرافات الضارة في عقل الفاعل السياسي أو المرجع الديني أو الكادر الأكاديمي، يُنتج متوالية سقيمة تبدأ بعالم المشاعر والعلاقات، ويَنتج عنها تأجيج الفتن والنزاعات الطائفية، فاضطراب عالم الأفكار ينتج عنه تشوش في عالم المشاعر، ويثمر إخفاقات في عالم العلاقات، وتنتج عنه كوارث في عالم الأشياء، ويقودنا مباشرة إلى السقوط في أتون الحرب الأهلية. ولخطورة هذا الملف وأهميته (معالجة الأفكار النمطية عن التنوع والاختلاف) على السلام الأهلي والعالمي، تضافرت جهود كثير من الباحثين على المستوى الرسمي والدولي، من أجل المساهمة في تفكيك منهجية التفكير القاتلة في الأدمغة والعقول، فقد أسهب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، في عام 2004، وعنوانه: «الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع» في هذا الباب المهم، فتناول بالتفكيك والتشريح والنقض أهم الخرافات والأفكار السياسية المُعيقة للاستقرار والسلم الأهليين في المجتمعات والدول والشعوب، وكان أهم ما جاء فيه كالتالي:

أولاً: خرافة أن هناك تنافساً بين هويات الشعوب العرقية وولائهم للدولة! أي أن هناك صفقة مقايضة لا بد أن تتم بين الاعتراف

بالتنوع وتوحيد الدولة!! وهذه خرافة قاتلة؛ لأنها تعتبر التنوع العرقي والقومي والثقافي داخل الدولة مضاداً لوحدة وتماسك الدولة! وهذه فكرة قاتلة وضارة جدّاً بالسلم الأهلي، خاصة إذا تم اعتمادها من قبل الساسة، وصنّاع القرار، وأجهزة السلطة، فالتجربة الإنسانية العالمية تخبرنا بأن الهويات متعددة وتكاملية وليست متناقضة، كالعرق، واللغة، والدين، والعنصر، فضلاً عن الجنسية، كما أن الهوية ليست مسألة مكسب يستتبع خسارة موازية؛ إذ ليست هناك حاجة حتمية إلى اختيار بين وحدة الدولة والاعتراف بالتباينات الثقافية.

فمن المهم بالنسبة للأفراد أن يكون لديهم شعور بالهوية والانتماء لمجموعة ذات قيم مشتركة وروابط ثقافية أخرى، لكن كل فرد يستطيع أن يتماهى مع مجموعات كثيرة مختلفة، فللأفراد هوية جنسية سياسية، مثل كون الإنسان لبنانيّاً، وهوية من حيث النوع، مثل كون الإنسان امرأة، وهوية من حيث العنصر مثل كون الإنسان متحدراً من أصل تركماني، وهوية لغوية، مثل طلاقة اللسان بالتحدث بالعربية أو الفرنسية، وهوية سياسة، مثل كون الإنسان ذا آراء يسارية، وهوية الدين مثل كون الإنسان مسيحيّاً أو مسلماً، فكل ما تقدم من الممكن جمعه في شخص لبناني يتمتع بالجنسية السياسية اللبنانية، وهو ليس بحاجة للتنازل عن أي من الهويات والانحيازات السابقة، وبالتالي تصبح الخرافة القائلة بوجود تعارض وتناقض بين الهويات المتعددة ووحدة الدولة محض وهم وتخيّل، فالمجتمعات المتسامحة نجحت في هذا المضمار بشكل كبير، مثل المجتمع الكندي والأميركي[1].

ثانياً: خرافة أن المجموعات العرقية تجنح إلى خوض نزاعات عنيفة فيما بينها نتيجة تضارب القيم، إذ إن هناك صفقة مقايضة

1- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، في عام 2004، «الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع».

بين احترام التنوع والمحافظة على السلام، بمعنى آخر أن المجتمعات المتنوعة مشاريع حروب أهلية مؤقتة وقابلة للاشتعال في أية لحظة!! وهذه فرضية خطيرة وقاتلة لجهود الاستقرار والتنمية والسلم الأهلي، فالواقع المُعاش يؤكد لنا أن الاختلافات والتصادمات الثقافية حول القيم لا تشكل بحدِّ ذاتها سبباً لنزاعات عنيفة وحروب أهلية دامية. صحيح أن هناك نزاعات عنيفة نشبت منذ نهاية الحرب الباردة على الأخص، لا بين الدول على الغالب، بل داخلها وبين مجموعات عرقية وطنية.

أما بالنسبة للأسباب، فهناك اتفاق واسع على أن التباينات الثقافية ليست بحدِّ ذاتها العامل الحاسم، بل إن بعضهم يقول: إن التعددية الثقافية تخفف خطر النزاع؛ لأنها تزيد صعوبة تعبئة المجموعات ضد بعضها البعض، كما في التجربة الهندية، فالدراسات الأمنية والعسكرية لها تفسيرات عدة لهذه الحروب الأهلية، منها التفاوتات الاقتصادية بين المجموعات، والتي هي سبب التوتر وليس التنوع الديني والثقافي والعرقي، فضلاً عن الصراعات على السلطة السياسية أو الأرض أو قيم اقتصادية أخرى. ففي «جزر فيجي»، قام الفيجيون الأصليون بانقلاب ضد الحكومة التي يهيمن عليها ذوو الأصل الهندي، ولم يكن دافعهم هو الانتقام من السكان ذي الأصول الهندية، وإنما تحركوا لخوفهم من إمكانية مصادرة أراضيهم من قبل الهنود المسيطرين على القرار السياسي. وفي سريلانكا، استحوذت الأغلبية السنهالية على السلطة السياسية بعد الاستقلال، ومنعت «التاميل» من التمثيل السياسي اللائق بهم، فوضعت قيوداً صارمة على استخدام لغة «التاميل» في المؤسسات الرسمية، فأشعل ذلك شرارة نزاع أهلي استمر قرابة ثلاثة عقود ونصف.

وفي بوروندي ورواندا -وخلال فترات زمنية مختلفة- حرم كل من «الهوتيين» و«التوتسيين» من الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية، وهذا هو السبب الرئيس في الحرب الأهلية التي وقعت هناك، فهناك دور للهوية الثقافية في النزاعات لا يمكننا إنكاره، لكنه لا يُعتبر مسبباً للأزمات بل يُستخدم كمحرك للتعبئة السياسية، فالقادة ينادون بهوية واحدة وبرموزها وتاريخ ظلمها، بغية «استنفار الجند»، ويمكن لغياب الاعتراف الثقافي أن يطلق العنان لتعبئة عنيفة، فقد كانت الإجحافات والمظالم المترسخة في جنوب إفريقيا السبب الكامن لاضطرابات «سويتو» في عام 1976م، لكن الشرارة انطلقت من محاولات فرض اللغة «الإفريقانية» على مدارس السود دون مراعاة لغتهم الأم، وهنا تتضح لنا مدى خطورة سيطرة خرافة أن التنوع العرقي والثقافي والديني يقود بحد ذاته للعنف والتوتر والحرب الأهلية، ويتكشف لنا في الوقت ذاته أهمية تفكيك الأفكار القاتلة في عقل الكادر السياسي والديني؛ لأن الانطلاق في قيادة المجتمعات والشعوب المتنوعة بهذه الأفكار والخرافات هو ما يقود نحو التوتر وتهديد السلم الأهلي.

ثالثاً: خرافة أن البلدان المتنوعة عرقيّاً أقل قدرة على النمو؛ ولذا فهناك صفقة مقايضة بين احترام التنوع وتشجيع التنمية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية متقدمة. ولكن مع البحث والتدقيق واستعراض الخبرة الإنسانية والتجارب الدولية، يتضح لنا أنه لا يوجد دليل على وجود علاقة واضحة، حسنة أو سيئة بين التنوع الثقافي والتنمية وتحقيق النجاح الاقتصادي، ومع ذلك يحاول البعض أن يقرر أن التعددية كانت عائقاً أمام التنمية، لكن في حين أنه من الصحيح أن مجتمعات متنوعة كثيرة تعاني من مستويات منخفضة في الدخل والتنمية البشرية، فليس هناك إثبات على أن ذلك مرتبط بالتنوع

الثقافي.

وتقول إحدى الدراسات: إن التنوع كان مصدراً للأداء الاقتصادي المتعثر في إفريقيا، لكن ذلك ليس مرتبطاً بالتنوّع نفسه، وإنما بعملية اتخاذ القرار السياسي الذي يسير على هدي المصالح العرقية لا الوطنية.

وكما توجد بلدان متعددة الأعراق أصابها الركود، هناك بلدان أخرى متعددة الأعراق حققت نجاحات مثيرة للإعجاب، فماليزيا التي يتكون شعبها من الملايو ومجموعات أصلية أخرى بنسبة 62%، وذوي الأصل الصيني بنسبة 30%، والمنحدرين من أصل هندي بنسبة 8%، أصبحت عاشر دولة في العالم من حيث النمو الاقتصادي بين عامي (1970 و1990م)،[1] وهي السنوات التي طبقت خلالها سياسات العمل الإيجابي، واحتلال موريشيوس المرتبة 64 على دليل التنمية البشرية، وهي الأعلى بين دول إفريقيا جنوب الصحراء، علماً بأن شعبها متنوع وذو أصول إفريقية وهندية وصينية وأوروبية، منهم 50% يعتنقون الهندوسية، و30% المسيحية، و17% الإسلام.

تاريخيّاً، شهدت الساحة العربية والإسلامية في العديد من فتراتها نمواً حضاريّاً، على الرغم من تشظي جسدها الاجتماعي بالعديد من التنوعات العرقية والمذهبية والطائفية، فقد كانت درجة الاختلاف العرقي والطائفي تبدو أكثر حدة مما نحن عليه الآن بحكم ترامي الرقعة الجغرافية لدولة الخلافة الإسلامية، مما يعني دخول شعوب وأمم متباينة عرقيّاً ولغويّاً وطائفيّاً تحت عباءة سياسية واحدة، وهو يزيد من صعوبة مهام إدارة دفة الدولة وسط أمواج هذا التنوع العرقي العريض. ورغم ذلك، نجحت القيادة السياسية خلال تلك الفترة في

1- محمد عبد العال، التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم، النموذج الماليزي والنموذج الأميركي، مركز التنوع لفض النزاعات، https://cutt.us/uTEYP، شوهد في 2019/9/27.

تقديم نموذج حضاري رائد في زمانه، جمع بين التقدم الاقتصادي والحفاظ على النسيج الاجتماعي، رغم تعدد ألوانه وأطيافه ومشاربه[1].

ومن هنا أعتقد أن نيلسون مانديلا كانت نظرته للتنوع ثاقبة عندما قال: «كانت رؤيتنا للديمقراطية محكومة بمبادئ، من بينها مبدأ يقول: إنه لا يجوز أن يتعرض أي شخص أو تتعرض أي مجموعة من الأشخاص للاضطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو اللون أو العقيدة، وما إن وصلنا إلى السلطة حتى قرَّرنا اعتبار تنوع الألوان واللغات مصدراً للقوة».[2]

فلسفة بناء القلاع بين الهويات

رابعاً: خرافة حتمية عدم التواصل والانفتاح على الهويات المُغايرة حتى لا تذوب هويتنا الأصلية!! هذه الخرافة القائلة بضرورة الحفاظ على نقاء الهوية الخاصة بالمجتمع أو الدولة أو الأمة، وعدم التواصل مع هويات المجتمعات والأمم الأخرى، تقودنا إلى فلسفة بناء القلاع بين الهويات لا إنشاء الجسور، وتؤصل للاستعلاء والعداء بين الشعوب والهويات والقوميات، وهذا عكس حركة وحقائق التاريخ وحركة الجغرافيا. فالتمايز بين هويات الأمم والشعوب من حيث النشأة وأنماط السلوك واللغات والتقاليد والقيم الحاكمة والمنجزات الحضارية، لا يعني بحال من الأحوال أن هويات الحضارات تشكلت في معامل معقمة، وجزر فضائية بعيداً عن التواصل والتأثر بهويات وقيم الحضارات الأخرى، فالتواصل بين الحضارات والهويات تؤكده وثائق التاريخ وحقائق الجغرافيا، سواء كان هذا التواصل حادّاً متمثلاً في خوض معارك حربية، مثل حروب الفرنجة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، أو كان هذا التواصل ناعماً على شكل طرق

1 – مايكل أنجلواكوبوتشي. أعداء الحوار. ترجمة عبد الفتاح حسن. سلسلة الفكر. الهيئة المصرية العامة للكتاب 2010، ص 317.
2– ياسر الغرباوي. حركات التغيير والحراك الجماهيري. الإسكندرية. دار مراصد. 2007.

التجارة والمصالح الاقتصادية، مثل طريق الحرير الذي ربط بين قارات العالم القديم، فعبر العديد من أشكال التواصل الحادة والناعمة تنتقل القيم والتقاليد والعادات التي تساهم في تشكيل وتكوين الهويات الحضارية سواء المحلية أو العالمية، وهذا سيتضح أكثر عندما نتعرف على أبرز الهويات العالمية المنتشرة حالياً من خلال تشريح ومعرفة المكونات الفكرية، والجذور التاريخية التي ساهمت في تشكيلها عبر رحلة التاريخ الطويلة وغير المنتهية الفعل والتأثير.

الهوية الغربية

الهوية الحضارية الغربية مكوناتها الأصلية التي ساهمت في نشأتها وتشكّل شخصيتها الخاصة، يتضح فيها دور التمازج والتفاعل بين الأحداث التاريخية والأمكنة الجغرافية مضافاً إليها التراث الإغريقي والروماني، والتعاليم المسيحية، وأفكار فلاسفة الأنوار والحداثة الذين ساهموا في بناء القيم الغربية الحديثة، عبر نقد التراث المقدس، والصراع مع الكنيسة وتقليص دورها في الحياة الغربية بشكل كبير، مما ساهم في القضاء على التعصب الديني والطائفي الذي ساد في القارة الأوروبية لفترات طويلة.

يُضاف إلى ما تقدم التأثير القيمي الإسلامي الذي نجد صداه في أفكار فلاسفة الأنوار الأوروبيين. فمن خلال واحة التسامح والتعايش التي ترعرعت في الأندلس الإسلامية، انتقلت نسمات التسامح والتعايش للجسد الأوروبي، فذكرت ماريا روزا مينوكال في كتابها «زينة العالم» (the Ornament of the world) «أن قرطبة في الأندلس الإسلامية كانت من أكثر الأماكن في العالم تحضراً، ويرجع ذلك للعمل المشترك بين أميرها عبد الرحمن الثالث ووزيره اليهودي هازدى بن شبروت»، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا غارقة في

الحروب الدينية والطائفية[1].

وفي هذا الإطار، كما يذكر الدكتور رفيق عبد السلام في كتابه: «في العلمانية والدين والديمقراطية»، يأتي اتهام الكنيسة البابوية في معرض صراعها مع آباء البروتستانت المنادين وقتها بالتخلي عما رأوه زهداً مصطنعاً فرضته البابوية بعيداً عن تعاليم المسيح»[2]، وهذا يُشير بدرجة من الدرجات إلى شواهد التأثير الإسلامي في تشكيل الهوية الأوروبية الجديدة في عصر الأنوار والحداثة.

ويمكننا الإبحار في هذا الجانب الذي يتناول تأثير الحضارة الإسلامية في الحضارة الغربية على مستوى القيم والمنجزات الحضارية، من خلال العودة إلى كتاب المستشرقة الألمانية زيجريد هونكه «شمس اللّه تشرق على الغرب»[3].

فالقيم الحضارية بين الهويات المختلفة مثلها مثل الطيور لا تعرف حدوداً ولا سدوداً وتحط في الأعشاش الحضارية التي توفر لها الدفء والاستقرار، فقد تغادر قيم عليا هوية ما؛ لأنها أصبحت لا توفر لها مقومات النمو والازدهار، وبالتالي تبدأ في رحلة الهجرة نحو فضاء حضاري آخر أرحب مساحة وأوسع أفقاً يوفر لها فرص النمو والترعرع.

1- Hillenbrand, R. (1992). The ornament of the world: medieval Córdoba as a cultural centre. The Legacy of Muslim Spain, 1, 112-135.

2- رفيق عبد السلام. في العلمانية والدين والديمقراطية... المفاهيم والسياقات. مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم (ناشرون). الطبعة: الأولى/2008.

3- شافع، راوية عبد الحميد. (2017). منهج المستشرقة الألمانية سيجريد هونكة في الكتابة عن الحضارة الأندلسية من خلال كتاب« «شمس العرب تسطع على الغرب

The Curriculum in Writing about the Andalusian Civilization A German Orientalist Sigrid Hunke through a Book Shams Arabs Shining in the West. Architecture, Arts and Humanistic Science Magazine, 29(5461), 1.18-

الهوية الهندية

وكما حدث تواصل وتلاقح بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، حدث تواصل وتفاعل عميق بين كل من الحضارة الهندية والحضارة الإسلامية بشكل يتفوق على التواصل الغربي - الإسلامي، فيذكر الدكتور الهندي أمارتيا صن -الحائز على جائزة نوبل للسلام في الاقتصاد عام 1988- «أن وصف الهوية والحضارة الهندية بالهندوسية فقط لا بد أن يقلل من قيمة ما يعرف بأن الهند بها من المسلمين أكثر من أي بلد آخر في العالم باستثناء إندونيسيا وباكستان بهامش ضعيف للغاية. ويكمل في هذا السياق في كتابه «الهوية والعنف» أنه من المستحيل أن نفكّر في حضارة الهند المعاصرة من دون ملاحظة الأدوار الرئيسة للمسلمين في تاريخ البلاد، وسيكون من العبث أن نحاول الوصول إلى فهم طبيعة واتساع ما أنتجته الهند من فن وأدب وموسيقى وسينما أو حتى طعام، من دون رؤية المساهمات التي تأتي من كل من الهندوس والمسلمين بطريقة متداخلة تماماً»[4].

الهوية الإسلامية

الحضارة الإسلامية تشكلت هويتها وشخصيتها المميزة لها من خلال العديد من التفاعلات الثقافية والقيمية والحضارية التي صُهرت في بوتقة التاريخ والجغرافيا، فأخرجت لنا مولوداً جديداً اسمه الشعوب والأمم الإسلامية، فتكوّن الهوية الإسلامية مَرَّ عبر استيعاب هويات الشعوب والأمم التي دخلها الإسلام وتفاعل معها، فأخرج للوجود هوية جديدة تجمع بين حضارات هذه الشعوب ومنظومة القيم الإسلامية. وقد عبرت عن ذلك معادلة الدكتور جمال حمدان عندما اعتبر الحضارة الإسلامية عبارة عن:

4 - إمارتيا صن، التنمية حرية، عالم المعرفة، 2004، العدد (303)، الكويت.

تعاليم الإسلام + تراث حضارات الأمم التي فتحها = حضارة إسلامية[1].

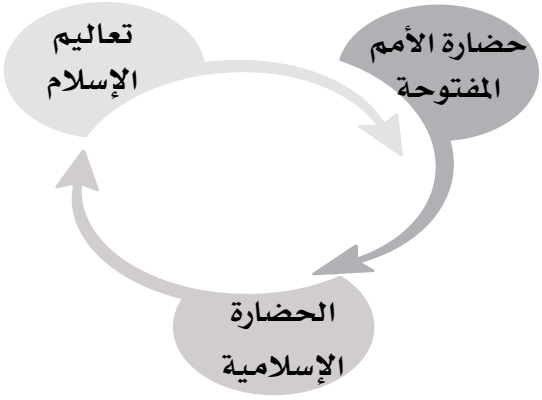

وكما أثرت الهوية الإسلامية في الهويات الكونية الأخرى تأثرت هي أيضاً بالهويات والقيم الحضارية المجاورة لها التي احتكت بها ثقافيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً، مثل: الحضارة البيزنطية والساسانية وحضارة بلاد ما بين النهرين ومصر، إلى جانب مؤثرات رومانية ويونانية وهندية وصينية وغيرها، وتتجلى بعض مظاهر هذا التأثير في نظام الإدارة، وتنظيم الأسواق، والبيوع، والضرائب، وغيرها من الأشكال التنظيمية الموروثة من هذه الحضارات.

فالتداخل بين الهويات الثقافية والحضارية بين سائر الأمم حقيقة لا يقوى أحد على إنكارها، والتغاضي عنها، ويبقى السؤال: إذا كانت هذه حقائق حضارية جلية وواضحة كالشمس في رابعة النهار، ومن هنا يتكشف لنا ولدعاة السلام والتواصل بين الشعوب والأمم مدى تهافت فكرة المؤلف الأميركي المعروف صامويل هنتغتون «صراع الحضارات».

1- جمال حمدان. (1990). العالم الإسلامي المعاصر.

خامساً: الخرافة المركزية القائلة بإمكانية وقدرة فصيل واحد أو مؤسسة سيادية مهيمنة أو تنظيم ديني أو عسكري قوي قيادة بلد والنهوض به دون مشاركة باقي مكونات الجماعة الوطنية!!

هذه الخرافة السياسية البائدة سببت العديد من الأزمات في المنطقة العربية، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي التي فجرها الشباب غير المؤدلج وغير المُثقل بذاكرة ذهنية موتورة عن الآخر المخالف، والمُنفتح على كل مكونات المجتمع المتعددة. فبعد نجاح الثورات في الإطاحة برؤوس الأنظمة العربية المستبدة، مثل مبارك وزين العابدين وعلي عبد الله صالح والقذافي، ظهرت على ساحة الفعل السياسي التنظيمات الإسلامية الأيديولوجية التي تسعى إلى فرض رؤيتها على المجتمع، وهذا بطبيعة الحال قاد العديد من بلدان الربيع العربي نحو التوتر والاحتقان الداخلي، ومكّن قوى الثورة المضادة من العودة والتدخل في المشهد الاجتماعي والسياسي، كما حدث في مصر واليمن وليبيا، إلا أن حركة النهضة في تونس قدمت نموذجاً جديداً في الفعل السياسي القائم على الشراكة الحقيقية مع باقي المكونات الوطنية، وهذا ما أنقذ الثورة التونسية بشكل كبير من أزمات كانت مُتوقعة لو اختارت حركة النهضة قيادة المشهد السياسي والثوري التونسي وحدها دون التوافق والتعاون مع القوى الأخرى.

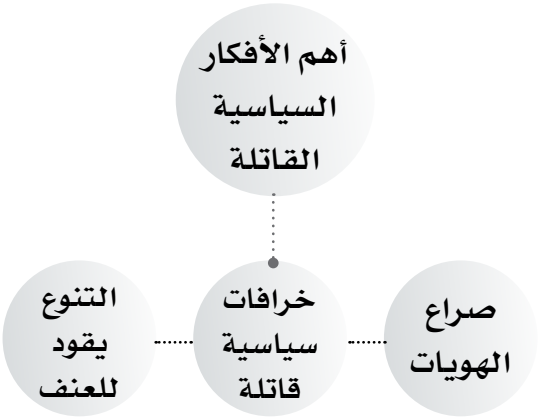

ثانياً: الأفكار التاريخية المُتعصبة

العديد من الدول والمجتمعات تتمتع بتاريخ قومي ضارب في القدم وحافل بالنضال والأبطال، وهذا لا يعد مسوغاً كافياً لتبوء هذه الشعوب مكاناً متقدماً وسط الأمم، فالتاريخ العميق المغروس في فؤاد الجغرافيا هو إحدى الأدوات الفاعلة في استلهام الروح الوطنية لو استخدم بشكل ليكون حافزاً للأجيال، وليس كابتاً لهم، فتاريخ الشعوب مثل المواد الخام التي وزعها الله في أرضه فترى شعوباً تُحسن استغلالها، فتخرج منها سلعاً تملأ خزائنها بالخير الوفير، وأخرى لا تحسن فيها صنعاً.

ما فائدة التاريخ للأمم والشعوب؟

لتاريخ الأمم فوائد عديدة، منها: الحفاظ على الروح الوطنية الجامعة للشعوب وتحفيزها وبعث الحياة فيها، ورفع الروح المعنوية لها في أوقات الانكسار، عبر استلهام تحديات الماضي التي تجاوزتها، وتربية النشء على القيم والأخلاق والتضحية.

وكما أن للتاريخ هذه الفوائد في حياة الأمم، فإن له مثالب شتى عندما يُساء استغلاله وعرضه، فيصبح أداة لاغتيال المستقبل، وصخرة عاتية تتحطم عليها طموحات وآمال العباد والبلاد!

لكن كيف يحدث ذلك؟

إن تاريخ أي أمة أو شعب أو جماعة عرقية وثقافية أو حتى قرية صغيرة به محطات مضيئة وناصعة، وبه محطات مظلمة كالحة (الصندوق الأسود)، فالتاريخ يحوي قصص البطولة والفداء، ويحمل أيضاً بين طياته سرديات الخيانة والغدر والانتقام، لكن الأمم المتطلعة للمستقبل والمتمسكة بأهدابه تتّبع إستراتيجية تسليط الضوء على

المحطات المضيئة (بواعث الأمل)، وذلك من خلال حسن عرضها على الأجيال عبر المناهج الدراسية، والفنون المسرحية والسينمائية، والرحلات السياحية، وغيرها من الأنشطة التي تدعم هذه الإستراتيجية، بينما الأمم التي لا تقوى على الحلم وتعيش وفق ما يُتاح لها من فتات الأمم؛ غالباً ما فتح الصندوق الأسود في تاريخها الذي يخرج العفاريت، فتقويض مستقبلها في القريب العاجل، وبالتالي لا تحسن صنعاً في تعاملها مع تاريخها ولا توجهه نحو المستقبل، فتقع في العديد من الأخطاء المتعلقة بطريقة عرضها لتاريخها، وساحتنا العربية الآن تنتمي لهذا النوع الأخير من الأمم، فالمنطقة تعاني قصفاً تاريخيّاً متبادلاً بين الطوائف والملل والمكونات العرقية والقومية واللغوية، من خلال إساءة استخدام الوقائع التاريخية وتوظيفها بغير هدى، من أجل وصم تاريخ الأقليات العربية بالخيانة، فالإصدارات التاريخية المتداولة جماهيريّاً في الساحة العربية معظم مؤلفيها لا يدركون مدارس التاريخ الفلسفية، ولا يتعاطون مع التاريخ وفق إطار تحليلي جامع، ومن ثَم يقعون في أخطاء منهجية تشوّه الذاكرة الذهنية للأجيال الصاعدة، وتنشئ لديهم صوراً نمطية خاطئة عن تاريخ المكونات الاجتماعية الوطنية، ومن أبرز هذه الأخطاء المنهجية في التعاطي مع التاريخ:

1- **التحليل العقائدي**: الذي حكم نظرة قارئي التاريخ الإسلامي لقرون طويلة، فكثيراً ما تتم قراءة التاريخ الإسلامي على أساس أن البشر لا يحركهم إلا العقيدة أو المذهب، وهذا تشويه للتاريخ، فالواقع على غير هذه الصورة، كما يقول الدكتور محمد الأحمري، فهناك من البشر -ومنهم المسلمون- من يقتل أباه وأخاه وأشقاءه من أجل الحصول على السلطة أو الانفراد بها. إذاً هناك دوافع وبواعث أخرى

كثيرة يمكننا تفسير الحدث التاريخي من خلالها، فإرجاع انتصارات البطل صلاح الدين على الصليبيين إلى نقاء عقيدته، وحسن إقامته لشعائر دينه، ومحاربته للمذهب الشيعي!! ولإغلاقه للجامع الأزهر دون الإشارة للعوامل الأخرى المؤثرة، يُعد تسطيحاً يخل بحقائق الأمور[1]، ويعطي إشارة سيكولوجية خطيرة للأجيال الجديدة، مفادها أن النصر مرهون بتطهير المجتمع من الآخر المخالف حتى لو مُشترك في الدين، لكنه مختلف في المذهب - الشيعة!!، فهذا التناول يربط سيكولوجيا الوجدان الجماهيري العام بقبول فكرة التهميش والإقصاء وأحياناً الإفناء للآخر طالما سيصب ذلك في صالح مصلحة الوطن، وسيحقق النصر!!.

ومن الوقائع المعاصرة أيضاً في هذا السياق، اعتبار البعض أن انتصار العرب على إسرائيل في 6 أكتوبر 1973 راجع إلى إيمان الجنود وهتافهم بشعار «اللّه أكبر» فقط بغض النظر عن الجهود الوطنية الأخرى التي بذلها الإخوة المسيحيون المصريون شركاء الوطن على جبهات القتال، يُعتبر نوعاً من التهميش والإقصاء المتعمد الذي يضر بشكل العلاقة بين المكون المسيحي والأغلبية المسلمة في مصر.

2- عرض تاريخ الأمة والدولة وكأنه خاص بالأغلبية الاجتماعية السائدة دون غيرها من المجموعات الوطنية المشاركة في الحدث التاريخي، مثل عرض التاريخ الإسلامي، وكأنه خاص فقط بالسنة، فيتم نسبة كل انتصار تحقق إليهم، وإحالة كل هزيمة تعرضت لها الأمة إلى غيرهم خصوصاً الشيعة، ووصفهم بالخيانة والعمالة بحكم عام مطلق وعلى طول الخط، دون الإشارة إلى المحطات التاريخية التي وقف فيها المكون الشيعي مع قضايا الأمة العامة، وهي مواقف تاريخية مشهورة ومشهودة.

1- محمد بن المختار الشنقيطي، السنة والشيعة، دروس من صلاح الدين الأيوبي، الجزيرة نت. شُوهد 2019/9/27.

3- إشعال معارك في الحاضر اعتماداً على تفسير متعسف لوقائع التاريخ القديم، فنحن مولعون بإحياء الموتى وقتل الأحياء، أي إننا ندافع عن كرامة الأموات من خلال تزييف التاريخ الإسلامي، لنظهرهم بصورة الأبطال على غير الحقيقة، بينما نتجاهل الواقع الذي نعيشه أو نزيّف التاريخ، فنصف البعض بالأبطال لنستخدم بطولته في تصوير بعض المعاصرين لنا بصورة الخونة، ولنستحل أن نفعل بهم ما نشاء، فما يقع الآن من صراع طائفي بين السُّنة والشيعة في العراق تتم تغذيته بخرافة تاريخية تقول إن كل الشيعة المُعاصرين هم أحفاد الوزير ابن العلقمي الذي خان الخلافة العباسية، وتعاون مع المغول لإسقاط بغداد!! وفي الجهة المُقابلة، يرى الفريق الشيعي أن كل السُّنة هم أحفاد يزيد قاتل الحسين، وينبغي أن يحملوا هذا الإثم، ويدفعوا ضريبة هذا الخطأ!

4- الخلط بين التاريخ والوحي المقدس، ويتجلى هذا الأمر بشكل واضح في الأمم والشعوب التي لها شرائع سماوية تتفاعل معها المجتمعات وفق أفهامها ومدارك عصرها، فينتج من هذا التفاعل تراثٌ تاريخي في شكل مجموعة من القوانين والمفاهيم والأحكام الشرعية التي تخضع لمنطق عصرها وهذا لا غبار عليه، وإنما الخلل يتأتى عندما يأتي فقيه معاصر أو مؤرخ غير حصيف، فيعتبر نتاج هذا التفاعل بين نصوص الوحي وأفهام البشر في عصر من العصور هو وحي واجب الاتباع والتقديس مثله مثل نصوص الوحي ذاته، فيُقيد أفهام الأجيال الناشئة بمدارك عصور قد خلت، ويظهر أثر ذلك الاضطراب المعرفي بشكل سافر عندما نُطالع آراء العديد من الفقهاء المُعاصرين حول مفهوم المواطنة، وعلاقته بما يسمى بأحكام أهل الذمة في الفقه الإسلامي القديم، وفي أحكام الجزية على غير

المسلمين في الدولة القُطرية الحديثة، ويتجلى بشكل أكبر في علاقة الدولة بالدين، والقول بوجوب انحياز الدولة لدين الأغلبية -المناداة بإقامة الدولة الإسلامية- في المجتمعات المتنوعة الديانات والأعراق والملل.

ولذلك من المفيد في التحليل التاريخي بشكل عام، كما يقول الدكتور محمد مختار الشنقيطي «أن ندرك أن الصورة مركّبة، وأن الموقف التاريخي الواحد مثل الصورة الملونة يتكون من عشرات الألوان المتداخلة، وقطع الفسيفساء التي قد تبدو للوهلة الأولى متنافرة، لكن عند جمعها في إطار واحد تنتج لنا صورة متكاملة تعبِّر عن النفس الإنسانية بكل متضاداتها، كما علينا أن ندرك أن الخيانة ليس لها مذهب أو عقيدة، فهي ليست شيعية أو سنية، والبطولة أيضاً كذلك، والموفَّق هو من وفّقه الله -عز وجل- سواء كان سنيّاً أو شيعيّاً»[1].

ومما تقدم يتضح لنا أن التاريخ سلاح ذو حدين، ينفع ويفيد في تجاوز التحديات عندما يُحسن التعاطي معه في اتجاه التبشير بالمستقبل، وتجاوز تحديات الحاضر، وبناء السلام الأهلي، وتحقيق الوحدة الوطنية، وفي الوقت ذاته يمكن أن يصبح حقل ألغام ينفجر في ذاكرة الشعوب ويحوّلها إلى أشلاء متمزّعة، عندما يتعامل معه على غير هُدى ومعرفة وبصيرة، من خلال النبش والبحث فيه عن نقائص ومسالب تاريخ الآخر المُخالف[2].

إذاً كيف يمكننا التعامل مع التاريخ على بصيرة؟

هذا سؤال مهم ومركزي، فالتاريخ إما أن يكون رافعة للمستقبل أو عقبة في طريق النهوض، فالتاريخ والجغرافيا والعلوم الإنسانية

1- محمد بن المختار الشنقيطي، أثر الحروب الصليبية على السنة والشيعة، مركز التنوع لفض النزاعات https://cutt.us/hgEvO شُوهد 2019/9/27.

2- قاسم عبده قاسم، إعادة قراءة التاريخ، سلسلة كتاب العربي، العدد 78، ط1، الكويت، الناشر: وزارة الإعلام - مجلة العربي، أكتوبر 2009.

والطبيعة كلها مكتسبات بشرية مهمة ومفيدة، ولكن مدى الاستفادة منها وأثرها على المستقبل والحضارة وغير ذلك يتمحور في طبيعة علاقتنا بها، فالأمم التي تضبط منظومتها الحضارية والثقافية والاجتماعية وتنتقي من الأدوات والعلوم والمعارف ما يناسبها ويساعدها على النهوض، سيكتب لها النجاح والازدهار، والعكس صحيح.

فمن أجل رسم لوحة مستقبلية جميلة لا بد من استخدام ريشة التاريخ بأساليب مبدعة عبر الأساليب التالية:

التاريخ السني والذاكرة الشيعية

الأسلوب الأول: أن نتواصل مع المحطات الذهبية في التاريخ، فنطرح مستقبلنا في إطار أنه امتداد للمحطات الذهبية المشرقة في تاريخنا القديم والمعاصر، وهذا جانب مهم وملهم وحافز للأجيال الصاعدة، فعندما نقرر في المنطقة العربية أن التنوع الديني والمذهبي قوة وليس ضعفاً وننظر إلى الآخر المخالف كشريك حقيقي في بناء الوطن، سوف نسرع إلى التاريخ لنؤكد هذه الذاكرة التاريخية وندعمها. فمثلاً؛ الوقائع التاريخية العديدة تُخبرنا أن الشيعة والسنة تعاونوا سويّاً في محاربة الحروب الصليبية التي تعرضت لها المنطقة، وقدم العديد من الشيعة ملاحم بطولية ضد الغازي الأوروبي، وخاصة في منطقة طرابلس، حيث قاوم الأمير فخر الملك ابن عمار الذي كان أميراً على طرابلس في حصاره الذي دام سنين، مقدماً مجموعة من البطولات الفريدة وغير المتكررة في التاريخ الإسلامي، وهناك أيضاً الملك العاضد الذي يُعتبر من أهم الأبطال؛ لأنه -وإن لم يقاتل- ضحَّى بمستقبله السياسي، بل بمستقبل الدولة الفاطمية كلها؛ حرصاً على مصر من أن تقع في أيدي الصليبيين، فقام باستدعاء الجيش المسلم السني -التابع للخليفة العباسي في بغداد- بقيادة نور الدين وصلاح الدين من الشام لحماية

مصر، رغم أنه يعرف أن في ذلك نهاية الدولة الفاطمية[1]!

هذه الوقائع وغيرها يمكنها أن تساعدنا في بناء ذاكرة اجتماعية وتاريخية جديدة قائمة على أن الشيعة والسنة حققوا نجاحات مُشتركة تاريخيّاً، ويمكننا إذاً أن نكرر هذه النجاحات في الحاضر والمستقبل، ولكن إذا توافرت معها رؤية حقيقية للنهوض، وتحصّلنا على مكتسبات صُلبة في الواقع، وإلا تحول هذا التواصل التاريخي إلى مغارة للهروب من التحديات. وقد عبّر الفيلسوف الألماني نيتشه عن أولئك القوم الذين يفتخرون بمنجزات الآباء دون أن يقدموا للبشرية شيئاً بقوله: «الذين يقعون في أسر التاريخ أُناس يولدون وشعرهم أبيض».

الأسلوب الثاني: أن نقطع علاقتنا بالمحطات السوداء في التاريخ، بمعنى عند تحرُّكنا نحو المستقبل من الضروري أن نبتعد عن المحطات السوداء في تاريخنا، والتي تحتوي على الألم والقهر وأخلاقيات التخلّف، فالثورة الفرنسية قامت على فلسفة القطيعة مع التاريخ الدامي للحروب الطائفية التي دامت قرابة مائة سنة بين طوائف المجتمع الفرنسي، وكانت حروباً مروعة وبشعة، وكذلك فعل الألمان مع تاريخ الحقبة الهتلرية، وهو ما يحاول الروس فعله الآن مع تاريخ الحقبة الشيوعية، ففلسفة هذه الطريقة قائمة على عدم استدعاء المحطات التاريخية السوداء، وعدم السماح لها بأن تُمثل حجر الزاوية في ذاكرة المجتمع والوجدان الشعبي العام، وهنا لا بد من أن نفرّق بين بناء الذاكرة وحقائق التاريخ.

1- د. محمد بن المختار الشنقيطي، أثر الحروب الصليبية على العلاقات السنية الشيعية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2016.

الفرق بين بناء الذاكرة والتاريخ[1]

1- حقائق التاريخ ثابتة لا تتغير وإنما يختلف تفسيرها من وقت لآخر، خاصة فيما يخص الدوافع والظروف والملابسات.

2- الذاكرة صناعة احترافية قائمة على الانتقاء والترك من وقائع التاريخ فيما يخدم تطلعات الشعوب نحو المستقبل، فالشعب الأميركي الآن عندما يعرض تاريخه المعاصر يرسم شكلاً جديداً لمحطات التاريخ البارزة التي توضّح دور السود في بناء الحلم الأميركي، وذلك ببناء ذاكرة اجتماعية جديدة قائمة على الإنصاف والتوافق والتعاون بين السود والبيض.

3- الذاكرة هدفها تربوي ونفسي واجتماعي، ودراسة التاريخ هدفها العبرة والتأسي وعدم تكرار الأخطاء. وفي النهاية، نجد أن القاسم المشترك بين كل الأساليب السابقة للتعاطي مع التاريخ هو عدم السماح للتاريخ بأن يغتال مستقبلنا، وأن علاقتنا بالتاريخ لا تنحصر في وجوب الميراث الإجباري له، وإنما تخضع للانتقاء والاختيار منه بما يخدم بناء ذاكرة تاريخية مُنصفة في عقول أجيالنا الصاعدة.

من أخطاء التعاطي مع التاريخ

الخلط بين الوحي والتاريخ

التحليل العقائدي

التفسير المُتعسف

1- جاك لوغوف، التاريخ والذاكرة، بترجمة جمال شحيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2017.

تعاطي الأمم مع الخبرات التاريخية

الأمم الحية والواعية لم تخلق هكذا متقدمة، وإنما وقعت في أخطاء قاتلة، ومعارك أهلية طاحنة، ومذابح مفجعة، وتلقت هزائم عسكرية مُنكرة، لكنها رغم كل ما سبق تمتلك ميزة مهمة، ألا وهي عدم تكرار أخطاء الماضي، وأن لا تقع في الفخ مرتين، فهي تتعلم من الأخطاء عبر وسيلتين، هما:

الأولى: التعلّم بالورقة والقلم، من خلال الاستفادة من دروس التاريخ وتجارب الأمم، وعدم الدخول في الأنفاق المظلمة التي سارت فيها الشعوب من قبلها، وذلك عبر القراءة والنقد الدامي للذات، والاعتراف بالخطأ بدون استعلاء وادعاء للأفضلية والخصوصية، وامتلاك للحقيقة المُطلقة، وذلك من خلال جهود الفلاسفة والعلماء ومراكز البحث والدراسات.

الثانية: التعلم بالعصا، فالأمم العاقلة تعتبر النكبات والهزائم التي تتعرض لها منحة ورسالة صادقة، فحواها هي أن لا تدخلوا في معارك خاسرة مرة أخرى مهما كانت الإغراءات والمكاسب السريعة والضغوط المتوالية، فالقارة الأوروبية تمزقت أحشاؤها وتقطعت أوصالها وخسرت قرابة خمسين مليوناً من أبنائها في الحرب العالمية الثانية، ودفعت ضريبة عالية نتيجة لانتشار النزعات القومية المتطرفة بها، لكنها تعلمت الدرس، وقررت أن لا تكرر أخطاء الماضي، وأسست لعلاقات أوروبية - أوروبية قائمة على التواصل لا القطيعة، وعلى التعاون لا الصراع.

- اليابان هُزمت في الحرب العالمية الثانية هزيمة منكرة، فخسرت مستعمراتها في الصين وجنوب شرق آسيا، واحتُلت أجزاء من أرضها، لكنها استفادت من هذه الخبرة، وقررت تغيير البوصلة، وإعادة بناء

الأمة اليابانية بفلسفة جديدة وفكر حديث يتجاوز أخطاء الماضي، وينحاز للمستقبل، فأصبحت قوة اقتصادية عالمية مذهلة في فترة زمنية وجيزة.

- المجتمع الأميركي: الآباء المؤسسون للمشروع الأميركي (الحلم الأميركي كما يقولون) كانوا هاربين من أتون الحروب الطائفية القاتلة في الساحة الأوروبية، فتعلموا الدرس، وصاغوا نصوصاً دستورية قاطعة تمنع التمييز على أساس الدين، أو العرق، أو اللغة، أو الجنس. وعلى الرغم من وجود دستور أميركي مستنير، إلا أن أميركا وقعت فيها حروب أهلية طاحنة، ومعارك داخلية قاتلة، وسقطت في فخ التمييز العرقي ضد الزنوج، وحاربت الهنود الحمر بقسوة، ولذلك قررت سريعاً عدم إنتاج آلام الماضي وعذاباته، فوضعت من النصوص الدستورية والنظم السياسية والاجتماعية الجديدة ما يضمن بدرجة كبيرة عدم تمهيش الأقليات أو إقصاء لأي مكون ثقافي، فأصبحت بدرجة كبيرة رمزاً لحسن إدارة التنوع والاختلاف الاجتماعي والثقافي على مستوى العالم.
- شعب جنوب إفريقيا عانى من سياسة التمييز العنصري التي امتدت عقوداً من الزمن، وناضل بكل الوسائل المتاحة لنيل حريته من هيمنة العنصر الأوروبي الغاشم. وعندما تحقق النصر لجهاد الأغلبية السوداء، وتولت مقاليد السلطة والحكم، لم تنتقم من الأقلية البيضاء الظالمة، ولم تطلق العنان لنيران الانتقام والتشفي لتعمل في الفضاء الجنوب إفريقي، وإنما قررت ألا تكرر أخطاء الأقلية البيضاء في الإقصاء والتهميش، وإنما شرعت في تطبيق العدالة الانتقالية، وسيادة حكم القانون، ومعالجة جروح الماضي، والإبحار نحو فضاء التنمية والاستقرار والازدهار.

معضلة المنطقة العربية والأمة الإسلامية

النزاع السني - الشيعي

بعد استعراض تجارب الأمم في التعلّم من الأحداث عبر الورقة والقلم والعصا والألم، تأتي الأمة الإسلامية كحالة فريدة دون خلق الله أجمعين، فهي لا تحسن التعلم بالعصا والدموع، ولم تبذل جهداً معقولاً للتعلم بالورقة والقلم!! فقد وقعت الأمة الإسلامية فريسة لحروب طائفية طاحنة ومعارك أهلية عنيفة على مدار قرون من الزمن ضربت بشدة استقرار وتقدم المجتمعات العربية والإسلامية في المشرق والمغرب، سواء في التاريخ القديم أو الحديث أو المعاصر، والآن نجد أن هذه المعارك التاريخية والطائفية ما زالت مستعرة بقوة في العالم الإسلامي، وتحتل مقدمة نشرات الأخبار والتقارير العالمية، فوقائع المعارك الحالية في شوارع بغداد والموصل والأنبار تؤكد هذه النظرية، حتى يُخيل للمتابع أن ما يقع في العراق وسوريا ولبنان وأفغانستان الآن هو الشوط الثاني من معركة كربلاء، أو الهجوم المضاد لقوات سيدنا علي بن أبي طالب على جيش معاوية، أو صرخة الحسين في وجه يزيد!! فنحن لا نفهم ولا نعي بطريقة العصا!! فما زلنا نكرر المعارك نفسها، ونقع في الحفر التاريخية ذاتها، ونسقط في الفخاخ التي وقعنا فيها سابقاً دون وعي ولا رشد ولا بصيرة، فما زالت معارك السُّنة والشيعة، والأكراد والعرب، والمسلمين والمسيحيين، مشتعلة منذ قرابة الألف عام في الفضاء الإسلامي، ويبدو أن وقودها لن ينضب قريباً.

من يراهن على أن الأمة الإسلامية ستتعلم بالتجربة والخطأ فقط، يبدو لي أنه واهم أمام حقائق التاريخ، ووقائع الجغرافيا؛ لذلك أعتقد أن السبيل الأهم والأجدى لتقدم وتعلم هذه الأمة سيمر عبر البذل

في وسيلة التعلم بالوعي والنقد، ومراجعة الأفكار التاريخية والدينية الخاطئة، ومراجعة التراث والمخزون الفقهي والوجداني المكون للعقل الثقافي الإسلامي، فبدون ذلك لا يمكن عمل تقييم ومراجعات للمسيرة والمسار التاريخي للحضارة الإسلامية، وللأسف الجهد المبذول في هذا الطريق الأنفع والأصوب قليل، والاستثمار فيه نادر، وقد تناولنا في الصفحات السابقة نماذج من الأفكار التاريخية القاتلة المتعلقة بطريقة التعامل مع الوقائع التاريخية التي تعيق مسار الاستقرار والتوافق المجتمعي، وسأعرض هنا للمزيد من الأفكار التاريخية الخاطئة التي تقف أيضاً حجر عثرة في مسار تحقيق السلام والتوافق، فكلما برزت في الساحة الإسلامية والعربية سجالات طائفية أسرع العديد من النخبة والعامة إلى استدعاء العبارات التاريخية الشهيرة التي علق بها الأقدمون عند سؤالهم على الظواهر الطائفية التي وقعت صدر التاريخ الإسلامي، ومن هذه العبارات: «تلك فتنة قد عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا»، «تلك دماء قد طَهّر الله منها يَدِي فلا أخضِّبُ بها لساني»، «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها»، وهي عبارات تتضح بالعديد من المعاني الدلالية المهمة التي ربما لا يدركها من يتفوه بها الآن.

وتتمثل بعضها في كونها اعترافاً ضمنيّاً بأن الفتن الطائفية والمذهبية كامنة في المفاصل التاريخية والفكرية للأمة، التي تكوّنت عبر العديد من الأحداث والملاحم الكبرى التي وقعت في فترات تاريخية متفاوتة، ومن أهم هذه الأحداث ما وقع بين الصحابة الكرام من معارك، مثل: صفين وكربلاء والحرة، والتي شكلت البدايات التاريخية للمشكلة الطائفية في التاريخ الإسلامي. وهذا يرد على المؤرخين الذين بالغوا في نفي الأحداث التي وقعت بين جيل الصحابة حتى كادوا أن يصلوا

إلى نفي وقوع هذه المعارك أصلاً، وإرجاع كل ما وقع من معارك بين الصحابة الكرام إلى أطراف وشخصيات خارجية، على الرغم من وجود جدل تاريخي حول وجودها من عدمه في تلك الفترات.

فمثلاً؛ شخصية عبدالله بن سبأ ما زالت حتى الآن محط نظر واختلاف بين المؤرخين، بين من ينفي وجود هذه الشخصية أصلاً وبين من يؤكد وجودها، ويُحمّلها مسؤولية قتال الصحابة لبعضهم البعض!! وأنا شخصيّاً أتعجب من هذا الرأي الذي يجعل هذا الرجل بارعَ القدرات والملكات بحيث إنه ينجح في دفع حاملي رسالة الإسلام الأوائل الصحابة نحو القتال والمعارك وكأنهم دُمى في يده!! المعنى الآخر في هذه العبارات أنها اعتراف بقابلية الفتن للتفجر والاشتعال عند توفر الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية المناسبة، وبالتالي فإن علاجها بإستراتيجية المسكنات غير كافٍ في القضاء عليها.

الحلول التاريخية

ربما مثلت عبارة: «تلك فتنة قد عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا» حلاً مناسباً للمشاكل الطائفية في تلك الفترة التاريخية التي ولدت فيها، وربما كانت تعتبر تسوية إجرائية ناجحة في زمانها ووقتها لتسكين الجرح الطائفي في الأمة.

ولكن في عالمنا المعاصر اليوم هل يُمثل استدعاء هذه العبارات -التراث- حلاً مناسباً لقضايانا المعاصرة الخاصة بإدارة ملف التنوع الاجتماعي الداخلي؟

بداية، للإجابة عن هذا السؤال لا بد أن نفرق بين استخدام هذا النوع من العبارات كمبدأ للتعاطي مع المشاكل الطائفية وبين كونها منهجاً يخضع لظروف المكان والزمان، فالمبادئ تتسم بالخلود والبقاء،

والمناهج تتصف بالتجديد والتغير، فميدان النجاح في عالم المبادئ يميل نحو الثبات عليها والتضحية من أجلها، فكلما زادت قدرة أمة من الأمم في الثبات على مبادئها كلما نالت تقدير واحترام الآخرين، بينما النجاح في عالم المنهاج يخضع لمدى قدرتها على توفير الحلول للأزمات والاحتقانات المعاصرة في جسد أي مجتمع من المجتمعات البشرية.

ومن هنا يأتي الخلل عندما يعتبر البعض أن هذا النوع من استدعاء التاريخ والتراث، الذي يتجسد في شكل عبارة معروفة، يقع في خانة المبادئ التي ينبغي عدم تجاوزها والقفز عليها عند تناول أحداث الفتنة، فإذا بادر البعض بطرح بعض الإضاءات المعرفية الجديدة على الخلاف السياسي الذي وقع بين الصحابة وما نتج عنه من مدارس سياسية وفقهية قديمة ومعاصرة، سارع البعض إلى إطلاق الطلقات التحذيرية -العبارات التاريخية- لمنعه من هذا الفعل الذي في نظرهم يتجاوز مبادئ الأمة في التعامل مع القضايا الطائفية، وبالتالي أنتج هذا أن الساحة الثقافية الإسلامية -خاصة السنية- تكاد تخلو من الكتابات الرصينة التي توفّر لنا قراءة سيكولوجية جديدة لأحداث الفتنة القديمة والمعاصرة، والمخرج النهائي لهذا الخلط المعرفي الجسيم تمثل في أن الساحة الفكرية الإسلامية والعربية أصبحت من أكثر المناطق في العالم افتقاراً إلى امتلاك الأدوات وبرامج فعالة تدفع إلى حسن إدارة ملف التنوع الاجتماعي الداخلي، وتجعل منه نقاط تميز وقوة للمجتمع، عكس الكثير من الأمم المعاصرة التي تمتلك العديد من المناهج الإجرائية التي تعالج بها الأزمات الطائفية والعرقية واللغوية والقومية الموجودة عندها، بما يضمن لها -بشكل كبير- عدم بروز أي حس عنصري وإقصائي يؤثر على وحدة النسيج الاجتماعي لها.

وعندنا في هذا المسار تجربة جمهورية جنوب إفريقيا في التغلب على ظاهرة الفصل العنصري التي عاشت فيها عقوداً من الزمن، وتجربة أيرلندا الشمالية في تطبيق برنامجها التربوي «نحو تجاوز الطائفية»، الذي يسعى إلى إخراج أجيال تؤمن بفكر التعايش والتعاون وقبول الآخر المخالف في الدين والعرق واللون.

الشعور الواهم

ونتج أيضاً عن هذا الخلط المُتعمد في الثقافة العربية بين ما هو مبدأ وما هو منهج في التعاطي مع الأزمات الاجتماعية المختلفة، أن نما شعور لدى البعض أننا نمتلك من البرامج والمبادئ ما يكفي للتعامل مع الأحداث المعاصرة، فكلما طرقت قضية جديدة مسامعنا هرع البعض إلى استدعاء التاريخ للإجابة عن أسئلة المستقبل، متغافلين عن طبيعة الزمان والمكان الذي وُلدت فيه هذه الحلول والإجابات التاريخية واختلاف المكان والزمن الذي يريدون أن يسقطوها عليه؛ ولذلك عبر الفيلسوف الكبير «نتشه» عن الذين يقعون أسرى للحلول التاريخية والتراثية، ويتغافلون عن طبيعة الواقع المعاصر الذي يعيشون فيه، والمستقبل الذي يحلمون به بأنهم «أناس يولدون وشعرهم أبيض»، وسأضرب مثالين واضحين يدعمان وجهة نظري السابقة وهما:

أولاً: حقوق غير المسلمين في الدولة الوطنية

إن قضية حقوق غير المسلمين في المجتمع المسلم، في ظل الدول الوطنية المعاصرة، القائمة على أساس الجغرافيا، تختلف جوهريّاً عن حقوق غير المسلمين، في ظل إمبراطورية إسلامية قائمة على أساس الديانة والمُعتقد، فاستدعاء حلول من الزمن الإمبراطوري لعلاج مشكلة في دولة قومية أرى فيه مجانبة للصواب بشكل كبير، فالعقد

الاجتماعي الجديد في الدولة القطرية قائم على أساس الجغرافيا، باعتبار الوطن عقاراً، والمقيمين فيه -المواطنين- هم اتحاد ملاك شركاء في كل المسؤوليات، ولهم الحقوق كاملة، وهذا يختلف تماماً عن فلسفة العقد الاجتماعي في الدولة الإمبراطورية القائمة على أساس المعتقد والدين.

ففي دولة الخلافة الإسلامية التاريخية لا يمكن لمسيحي أو يهودي أو غير مسلم أن يكون هو الخليفة للمسلمين، أو أن يتولى منصباً سياديّاً كبيراً في جسم الخلافة السياسي، أو يكون قائداً عسكريّاً لجيوش الخلافة؛ لأن العقد الاجتماعي المتوافق عليه ساعتها كان قائماً على أساس الدين والمعتقد، وهو مقياس التفاضل وتولي المناصب بين الناس في تلك الساعة، أما الآن فالعقد الاجتماعي في الدولة القُطرية قائم على الجغرافيا دون الدين، ومن هنا يتضح لنا أن إسقاط بنود العقد الاجتماعي الإمبراطوري على صيغة العقد الوطني الحديث فيه تعسّف كبير، وضرر بالغ للجميع[1].

ثانياً: التوتر الإسلامي - المسيحي

دونت على حسابي في «فيس بوك» تدوينة قصيرة عنوانها: «الأقباط المصريون ساهموا في أسر لويس التاسع قائد حملة الفرنجة في المنصورة في دلتا مصر» كمساهمة مني نحو بناء عالم أفكار تاريخي مستنير يُقوّي علاقات الوحدة والترابط بين مُكوّنَي الأمة المصرية (المسلمين والمسيحيين)، وتذكير الشباب المصري بالتاريخ الوطني المشرف للإخوة المسيحيين في فترات الأزمات والحروب التي تعرّضت لها مصر، ولكن فوجئت بكم من الردود الكارثية التي جاءتني تعليقاً على هذه التدوينة الصغيرة، التي تؤشر إلى أن تشوهاً كبيراً أصاب الذاكرة التاريخية الجماعية عند العديد من المصريين، وسأعرض لكم

1- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق 1981م، القاهرة.

بعضاً من هذه الردود وسأنقلها كما كتبها أصحابها وبلغتهم العامية.

الرد الأول: «طب وأين كانوا في حرب 1967 وكيف سحبوا أبناءهم قبل المعركة، وكيف عرفوا نتيجتها مسبقاً!؟ وبخصوص موضوع لويس لماذا وقف نصارى مصر في دمياط معه وقتلوا كل سكانها من المسلمين (قبل تقدم لويس للمنصورة ومن ثم هزيمته؟!). وأخيراً وليس بآخر، هل قرأت مذكرات نابليون حول الدور الرائع للنصارى المصريين ومساعدتهم له لاحتلالها (المعلم يعقوب)؟!!

الرد الثاني: «والله يا أستاذ ياسر أول مره أقرأ شيء حلو عن الأقباط اللي تملي عهدهم مميز بالخيانة مع المغول والاحتلال الإنجليزي»!

الرد الثالث: «لا تعبر عن واقع المسيحيين، إحنا فاضل نبوس الرجول والأيادي ولن يرضوا عنا أيضاً، يا أستاذ ياسر: القرآن قال كدا والله». انتهى.

وهناك العديد من الردود الأخرى التي تسير في هذا المسار المظلم والقاتل، والذي لا يُبشر بأي خير على مستوى المستقبل القريب أو البعيد لمصر، ويتضح من فلسفة وطبيعة هذه الردود التالي:

- ضمور الذاكرة التاريخية الشعبية وضعفها في تذكر تاريخ وحدة وترابط مكونات الشعب المصري.
- انتشار الأفكار الانقسامية وأفكار الفتنة وسط قطاعات من الشباب المصري.
- سوء فهم البعض للآيات والنصوص الدينية التي تخص المخالفين في الاعتقاد، وتفسيرها تفسيراً متعسّفاً يسبب ارتباكاً وإشكالاً في العلاقات الاجتماعية بين الطوائف.
- الحاجة الماسة إلى آليات وإستراتيجيات ترصد هذه الأفكار

الضارة، وتتعامل معها فكريّاً ومعرفيّاً، فالحروب الطائفية والفتن الأهلية تنشأ في عالم العقل والوجدان قبل أن تبرز إلى الميدان.

إن معركة بناء قيم المواطنة والمساواة تحتاج إلى تضافر كل المؤسسات المصرية الأكاديمية، والدينية، والحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، التي ينبغي أن توجّه جهودها نحو الشباب بشكل خاص.

وفي نهاية هذا الجزء الخاص بضرورة امتلاكنا -نحن العرب- مناهج سيكولوجية جديدة قادرة على تجاوز جراحات وأعباء الماضي المزعج، ينبغي لنا المبادرة بفعل التالي:

الدور المطلوب

أعتقد أن الأجيال الصاعدة من النخب وصُناع الرأي العام والساسة والعلماء والمراجع والمراكز البحثية في العالم الإسلامي، ينبغي أن تخطو خطوة أقوى وأمضى في اتجاه إنتاج مناهج وبرامج وإستراتيجيات وآليات حديثة ومعاصرة مواكبة لتقدم الخبرة الإنسانية العالمية، وقادرة على معالجة الفكر الذي يثير الفتنة من جذوره عبر عدة وسائل منها:

1- ضرورية التفرقة الواضحة بين ما هو مبدأ وما هو منهج عند تعاملهم مع ملف التنوع العرقي والمذهبي للأمة، وبمعنى آخر إدراك المسافة الفكرية ما بين ما هو نص مقدس واجب الاتباع، وبين ما هو ممارسة التاريخية، تُمثل فقط تجربة بشرية يمكن الاستفادة منها بحكم أنها خضعت للعديد من العوامل التي أثرت فيها، مثل المكان، والزمان، وطبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد في تلك الفترة، فليست كل الممارسات التاريخية تعد شرعاً واجب الاتباع، حتى لو وقعت من كبار الخلفاء والعلماء.

2- إبداع مناهج وبرامج تربوية وسياسية واجتماعية... إلخ، لا تتصادم مع مبادئ الأمة الكبرى، بهدف التضييق على الفتن الطائفية

من التمدد والانتشار في الجسد الثقافي والفكري للأمة، وبما يتناسب وطبيعة كل عصر ومِصْر، ومستفيدة من التجربة التاريخية الإسلامية التي أبدعت في زمانها ووقتها حلولاً جعلتها في زمانها منارة للتسامح والتعايش، وسط الإمبراطوريات القائمة ساعتها، وتفوّقت على غيرها من الأمم، وجسدت في دنيا الناس قيم التسامح والتعايش والتعاون، حتى إن العديد من الباحثين يعتبر أن معاني التسامح وقبول الآخر انتقلت إلى الجسد الأوروبي، الذي أنهكته الحروب الطائفية عبر واحة التسامح الإسلامية الوارفة الظلال في الأندلس.

3-التأكيد على ضرورة اهتمام الجميع بتفكيك الأفكار التاريخية القاتلة والتصورات الذهنية المُتعسفة عن تاريخ الآخر المُخالف، فالمجتمعات المُستقرة هي التي تنجح في بناء ذاكرة تاريخية مُنصفة للجميع، وكما تعرفون أن بناء الذاكرة والهوية صناعة ثقيلة تحتاج إلى خبراء وعلماء وكُتاب ومثقفين يملكون تصوراً متسامحاً مع الآخر، ويحلمون بأوطان أكثر سلاماً واستقراراً.

ثالثاً: الأفكار الدينية المُربكة

نستأنف هنا رحلتنا الفكرية الهادفة إلى تفكيك ومحاصرة الأفكار الدينية والتاريخية القاتلة التي تقود إلى التوترات والتشاحن المجتمعي، وهذه المحطة سنصوّب فيها سهامنا الفكرية نحو نحر الأفكار التعصبية والانقسامية التي تتدثر برداء الدين، وتدّعي أنها نصوص مُقدسة، وتدعو إلى إقصاء وامتهان الآخر المُخالف في الاعتقاد.

بداية أنا أعتقد أن الأديان -كل الأديان- جاءت تدعو الناس إلى «معرفة الحق ورحمة الخلق»، فالمشكلة ليست في النصوص المُقدسة، وإنما في طرائق التفكير ومنهاج الاستدلال، وأشكال التدين الخاطئة التي تقرأ النصوص والآيات قراءة متعصبة بعيدة عن روح وهدف

الرسالات السماوية[1]، فهنا متدين مُستنير يرى أن الناس كلهم إخوة انطلاقاً من فهمه لقول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [الحجرات: 13]، وآخر مُتعصّب يرى الناس أعداء يجب قتالهم انطلاقاً من فهمه الخاطئ لحديث الرسول: «أُمرت أن أقاتلَ الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله»، فالأول يبني الجسور، والثاني يُشعل المعارك.

أين الخلل؟

تتصاعد مشكلة أنماط التدين مع قضايا التعايش والتسامح بشكل أكبر عندما تعتقد بعض الجماعات الدينية والتنظيمات العقائدية أن قراءتها وفهمها للنص الديني هو الفهم الأصوب والأطهر للتعاليم الإلهية، وأن فهمها -القاصر- لهذه النصوص الخالدة هو عين الدين نفسه وحقيقته المُطلقة الواجبة الاتباع والتطبيق!! وبالتالي عندما يعترض البعض عليهم يعتبرون هذا الاعتراض انتقاصاً من الدين وثوابته!! وتتأزّم القضية أكثر عندما يدخل حزب سياسي حلبة التدافع البرلماني والرئاسي، ويكون مستنداً على خلفية أيديولوجية دينية مُتعصّبة لا تؤمن بحرية المُعتقد والمساواة بين المواطنين؛ لذلك يجب التمييز بين نصوص الدين الخالدة والمُقدسة وأقوال الفقهاء والعلماء، وركام الذخائر التراثية التي عفا عليها الزمان، والتي تقود البعض إلى إشعال معارك طاحنة بين المكونات الدينية والاجتماعية المتعددة عندما يعتبرونها هي الدين الواجب الاتباع، وليست اجتهاداً فقهيّاً يمكن أخذه ونستطيع تركه، وهنا لا بد للنخبة الثقافية في المجتمع أن تطلب من كل فاعل ديني وداعية وخطيب من كل الأديان

1- يحيى محمد، علم الطريقة، علم منهج الفهم الديني، العارف للمطبوعات، بيروت، 2016.

والملل والمذاهب، أن يجيب عن هذه الأسئلة الفارقة التالية بكل دقة وصراحة ووضوح؛ حتى لا يتسبب في إحداث جروح وندوب في جسد المجتمع باسم الله.

* هل الأصل في الأديان الحرب أم السلام؟
* هل الأساس في الإسلام التعارف أم التنافر؟
* هل الأساس في المسيحية القطيعة أم التواصل؟
* هل الأصل في الأديان الرحمة أم القسوة؟
* هل الأصل في الإسلام الحرية أم الإكراه؟

الإسلام وهويات الآخرين

ومن خلال التعرف على مجموعة من الأفكار الدينية التي وردت إلى مركز التنوّع على شكل أسئلة وقمنا بتفكيكها، يتضح للقارئ الكريم مدى أهمية تصويب عالم الأفكار الدينية السائد في الفضاء العربي والإسلامي. وفيما يلي بعض منها:

أولاً: كيف يمكن التوفيق بين الإسلام كهوية والإسلام كدين وكمشترك ثقافي وحضاري في المنطقة العربية؟

الإجابة: الأديان جميعها جاءت لخدمة الإنسانية وليس العكس، وسيدنا المسيح -عليه السلام- يقول في الإنجيل: (إنما جعل السبت للإنسان ولم يجعل الإنسان للسبت)[1]، وذلك رداً على أحد كهنة اليهود الذي عاب عليه معالجة امرأة مريضة يوم السبت، وهو يوم العطلة المقدسة عند اليهود، والله سبحانه وتعالى يقول عن طبيعة رسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾، فالأصل في الأديان -كل الأديان- أنها دعوات للتسامح والمحبة ونشر السلام والتواصل بين الشعوب، والإسلام كدين سماوي يندرج تحت

1- إنجيل مرقس 2: 27.

هذا الإطار، فهو دين للأغلبية في المنطقة العربية، يحترم الأديان الأخرى، والمعتقدات المختلفة معه، بل الحضارة الإسلامية في حقيقتها هي نتاج هذا التعاون والتعايش بين المكونات الاجتماعية العربية المختلفة في العرق والدين واللغة.

تقدمت الحضارة الإسلامية والمنطقة العربية عندما كان هناك احترام وتقدير متبادلان بين كل المكونات المتنوعة في المنطقة العربية، فالإسلام انتشر بفضل جهود الخيالة العرب، ودُوفِع عنه بالدرع التركي فترة الخلافة العثمانية، وكُتبت معارفه وعلومه بالقلم الفارسي؛ إذ معظم كتب التراث العريقة مكتوبة باللغة الفارسية، والإسلام لم يتحوّل إلى حضارة وهُوية جامعة إلا عندما وضع يده على الأمم الحضارية، مثل: العراق، ومصر، وبلاد فارس، فالحضارة الإسلامية -كما لخصها الدكتور جمال حمدان- هي ببساطة مبادئ الإسلام، وحضارات الدول المفتوحة، وكما لخص الأمر السياسي المصري مكرم عبيد عندما عرّف نفسه بأنه مسيحي الديانة مسلم الحضارة، فلا تعارض بين الإسلام كدين للأغلبية في المنطقة، والإسلام كهُوية وحضارة جامعة لكل مكوّنات الطيف الاجتماعي في البلدان العربية والإسلامية.

ثانياً: يتساءل البعض كيف يمكن أن يحتضن الإسلام غير المسلمين، وآياته تقول: ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [آل عمران:85]، و﴿**وَلَنْ تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ**﴾ [البقرة: 120].

و﴿**لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَلِلهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ واللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[المائدة: 17].

– هذا السؤال من أهم الأسئلة التي اشتغلنا عليها في مركز التنوع، وكان السؤال الرئيس هو: ما دور الخطاب الديني في إدارة قضايا التنوع والاختلاف؟ هل الخطاب الديني السائد في الساحة العربية والإسلامية يدعم قيم المواطنة والتعايش واحترام الآخر؟ أم إنه جزءٌ من المشكلة، لأنه يدعو إلى التباغض ونشر ثقافة الكراهية والتعصب؟

في هذا الإطار، قمنا بإعداد دراسات عن كيفية تعاطي القرآن الكريم مع الاختلاف، وكيف عالجه فلسفيّاً وإجرائيّاً؟ وتوصلنا إلى قاعدة مهمة، وهي أنه يُمكن تقسيم الآيات القرآنية التي وردت في كتاب الله تعالى عند التعاطي مع الآخر إلى ثلاثة أنواع:

الأول: آيات تعرض العقائد.

الثاني: آيات تثبت الحقائق.

الثالث: آيات تقرر الحقوق.

ومن خلال التقسيم السابق تكون إجابة السؤال وفق التالي، فالآية التي تقول: ﴿**وَلَنْ تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ**﴾ [البقرة: 120]، نجدها تقع في الصنف الثاني من الآيات (إثبات الحقائق)، وتوضح نوع العلاقة بين اليهود والنصارى والمسلمين من حيث الرضا القلبي والوجداني، والآية الثانية التي تقول: ﴿**لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَلِلهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [المائدة : 17] تعرض الصنف الأول من الآيات (عرض العقائد)، وهي الخاصة ببيان موقف الإسلام من عقائد وقناعات الآخرين، فهذه

الآيات السابقة عرضت لنا بعض الحقائق والعقائد الخاصة بالمخالفين للإسلام من اليهود والنصارى وموقف القرآن منها، فهل معنى فساد عقائد الآخرين في نظر الإسلام وعدم رضاهم عن الإسلام كدين أن يكون مسوغاً للعداء والصراع والإقصاء؟ ولكي تتضح الصورة الكلية، لا بد من النظر إلى الصنف الثالث في التقسيم والتعرف على فلسفته (آيات الحقوق)، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿**لا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾ [الممتحنة: 8]، فهذه الآية تنتمي للصنف الثالث الخاص بحقوق غير المسلمين؛ لأن النص القرآني هنا أقر بالعديد من الحقوق للآخرين المخالفين له في العقائد، والحقائق لا بد أن تصان وتُراعى ولا يُنتقص منها، وأباح أيضاً للمسلم أن يكون جَدّ أولاده يهوديّاً أو مسيحيّاً، وأن تكون زوجته مسيحية أو يهودية، فلو كانت آيات العقائد والحقائق تعني الصراع والإقصاء والتهميش والإهانة، فكيف يبيح للمسلم أن ينشئ أسرة متنوعة الانتماء العقدي؟!

لذلك، فإن التعصب الديني والخطاب الديني المتشنّج ينبع من الخلط بين مساحات الآيات الثلاث (آيات العقائد، وآيات الحقائق، وآيات الحقوق)، حيث يستدعي الآيات التي تتناول العقائد والحقائق كذريعة ليهدم بها الحقوق!! ومن هنا ينبع سوء الفهم واضطراب الأفكار وتوتر المشاعر الذي يقود إلى معارك طاحنة تشوّه رسالة الإسلام وطبيعة الدين.

فعادة المتعصبين هي الحرص على حشد وتجميع الآيات القرآنية التي تشرح الحقائق النفسية والعقائدية المُتعلقة بالمخالف، ويتغافلون عن بسط وشرح الآيات التي تتحدث عن حقوق الآخر المخالف ووجوب البر والقسط والرحمة به، ومن خلال هذا الحشد المتعمد

للصنفين الأول والثاني من الآيات، ينطلقون نحو بث روح الطائفية والانقسام في المجتمعات باسم القرآن والدين وهذا خطر كبير؛ لذلك ينبغي الاستفادة من تقسيمنا السابق الخاص بتصنيف آيات القرآن في التعاطي مع الآخر (آيات العقائد، آيات الحقائق، آيات الحقوق) في تفكيك التعصب والفكر المتطرف الذي يستند إلى نظرة جزئية لبعض النصوص المُقدسة، ويستخدمها بدون فهم ولا إطار جامع يربط بينها، فهذا التقسيم السابق للآيات عندما يكون حاضراً في ذهن المستمع بشكل واضح فلن يقع فريسة للتعصب؛ لأنه يُدرك أن النسق القرآني متماسك ولا يضرب بعضه بعضاً، وأن ورود آيات تشرح وتوضح عقائد الآخر المخالف وطبيعته النفسية لا تعني بأي حال من الأحوال الانتقاص من حقوقه والنيل منه. ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن الإسلام وكتابه الخالد القرآن قادر على التعايش مع الآخر المخالف بكل رحابة صدر وتواصل دون تمييز أو إقصاء أو تهميش[1].

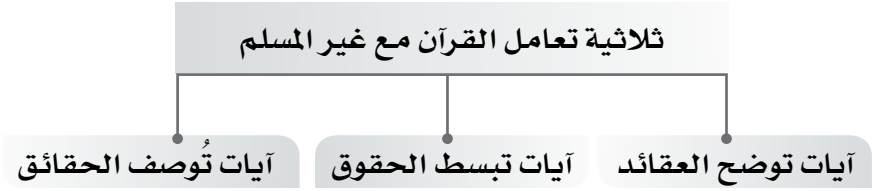

النص الديني والفتن الطائفية

ثالثاً: يتم استحضار النص الديني دائماً لفرض رؤية سياسية ما تحول دون دمج حقيقي للمكونات الأخرى المختلفة طائفيّاً ودينيّاً، فكيف يمكن التوفيق بين هذا وذاك؟

الإجابة: كل الأمم والشعوب والجماعات البشرية سواء المتقدمة

1- جاسم سلطان، النسق القرآني ومشروع الإنسان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2018.

منها أم المتخلفة، تحيا وتتغذى على أفكار مركزية مقدسة تُسمى الميتا أيديولوجي (ما وراء الأيديولوجية)، وهذه قد يكون مصدرها الدين أو العرف أو المخزون الحضاري العميق، هذه الأفكار مركزية عميقة تنبع منها تصورات الشعوب والأمم لنفسها وللآخرين، فأوروبا -على سبيل المثال- تتغذى في أفكارها الكبرى على المزيج الفكري بين حضارة الإغريق وحضارة الرومان، ثم أفكار عصر النهضة، ثم الحداثة، وهكذا الحضارة الإسلامية الأفكار المركزية عندها نابعة من تعاليم الدين الإسلامي.

في النهاية ليس عيباً أن تستقي أفكارك وفلسفتك للحياة من النص الديني، ولكن بما لا يغتال المستقبل، فالمشكلة ليست في الأديان، وإنما في بعض الناس الذين يرغبون في فرض تدينهم وتصوراتهم على مخالفيهم، وبالتالي فإن أي خروج عن تدينهم يعتبرونه خروجاً عن الدين!، فالدين دائماً ليست له قراءة واحدة وهذا من رحمة الله بالناس، والفقه الإسلامي يشهد بذلك، فالمدرسة الفقهية المصرية بقيادة الإمام الليث بن سعد تختلف عن مدرسة الإمام أحمد بن حنبل في منطقة الحجاز، وتختلف عن مدرسة أهل الرأي في العراق.

الوحدة قبل التوحيد

التوفيق بين الرؤية الدينية واستقرار المجتمع أمر ممكن وحققته العديد من الشعوب عبر الحفر المعرفي، ودراسة فلسفة الدين، ومراعاة سنن الله الكونية في بناء المجتمعات والدول، ومن الجميل أن نذكر هنا أن النص القرآني قدم وحدة المجتمعات على التوحيد في بعض المواطن، ومنها قصة سيدنا هارون مع أخيه موسى عليهما السلام: ﴿**قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي**﴾ [طه: 94]، كما قدم القرآن المكي في بعض الأحيان

إقامة العدل على التوحيد: ﴿**قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ**﴾ [الأعراف: 29]. إننا نحتاج إلى إعادة قراءة النص الديني في ضوء حاجات البشرية المتجددة.

رابعاً: هل يقف التنوع الطائفي والعرقي والمذهبي عائقاً أمام قيام دولة عادلة أو مجتمع مستقر؟

التنوّع والاختلاف في ذاته آية كونية من آيات الله في الكون والنفس، ولا يمكن محوها وإلغاؤها، ولكن وجودها في مجتمع من المجتمعات يحتاج إلى عقول مفكّرة، وصدور متسعة، وآليات عمل تحوّل التنوّع إلى ثراء، وليس إلى عداء وتنازع.

خامساً: يعتقد البعض أن الفتن والفرقة قدر من الله واجب الحدوث، وبالتالي نحن لا نملك أمامه سوى التسليم والصبر، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافترقت النصارى على ثِنتين وسبعين فرقة، فإحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وثِنتان وسبعون في النار، قيل يا رسول الله: من هم؟ قال الجماعة**»، رواه ابن ماجه.

الإجابة: فكرة القدر والخضوع له وعدم الانطلاق للعمل عبر استشراف المستقبل، وتوقع المخاطر، وتحديد الأهداف، من أخطر الأفكار القاتلة التي أصابت العقل المسلم القديم والمعاصر، فجعلته يتعامل مع الحياة باستخفاف، ويتعاطى مع الأمراض والمحن بلا مبالاة مفرطة، ومع انتشار هذه الأفعال القدرية المُقعدة خرجت المنطقة العربية والإسلامية من دائرة الفعل الحضاري، وهذه الأفكار القدرية

الانسحابية امتدت بطبيعة الحال إلى قصة الفتن الأهلية والفرقة والانقسامية، فحاولت نقل المسؤولية من أفعال البشر الخاطئة إلى الله سبحانه وتعالى الرحيم القدير!، وهذا خلل غير مبرر!.

وأما الاستناد في حتمية وقوع الفتن والفرقة بين المسلمين على هذا الحديث المذكور في السؤال فهو أيضاً وهم؛ لأن هذا الحديث -ووفق آليات علم الحديث- لا يُعد حديثاً صحيحاً كما أوضح الدكتور حاكم المطيري، عندما قال إن كل طرق هذا الحديث مناكير وغرائب ضعيفة ومنكرة.

سادساً: برأيك، كيف حوّلت ماليزيا هذا التنوع المجتمعي داخلها ما بين الأعراق والأديان والمذاهب المختلفة إلى حالة دمج أعطت نموذجاً جيداً سابقاً على غيرها في المناطق الأخرى الإسلامية التي تشهد حالة نقاء عرقي وديني، لكنها تشهد حالة رخاوة شديدة على مستوى الدولة والمجتمع، مثل الصومال مثلاً؟

النموذج الماليزي مُلهم للعديد من الشعوب في إدارة التنوع والاختلاف، فالمجتمع الماليزي يتكون من عرقية صينية تمثل طبقة ثرية من رجال المال والأعمال، وتقدر بنحو 35% من حجم السكان، ويتكون أيضاً من شريحة من الهنود، وتقدر بنحو 10% يهيمنون على قطاع الخدمات، وأغلبية من الملايو تقدر بـ 50% من عدد السكان كانوا يعملون بزراعة الأرز في الحقول، وتنتشر فيهم الأمية والجهل.

وبسبب هذا التنوع وعدم المساواة الاجتماعية، وقعت حروب أهلية داخلية قُتل فيها الآلاف في عام 1961، لكن النخبة الماليزية تعلّمت الدرس، وقررت عدم تكرار أخطاء الماضي، فتوجهت إلى الحوار وسماع الآخر، والعمل على دعم المشترك الحضاري بين الهنود والصينيين والملايو، ونجحوا في إعداد مناهج تعليمية رائعة تجمع بين تعاليم محمد -صلى الله عليه وسلم- وتعاليم بوذا المقدر عند

الكثير من الصينيين والهنود، فوفروا مظلة للعدالة الاجتماعية تشمل الجميع، وغيرها من الإجراءات التي ساعدت في لمّ الشمل الماليزي، تحت شعار المحافظة على القيم الآسيوية، التي تقدّر الأسرة، والعمل، والسلام.

أما الفشل الصومالي في ملف إدارة التنوع والاختلاف على الرغم من أن كل الصوماليين مسلمون، وليس ذلك وحسب بل معظمهم يتعبدون الله بالمذهب الشافعي، وعرقيتهم واحدة، ويعيشون تقريباً في المستوى الاقتصادي نفسه، ولكن هناك تعثّر في إدارة ملف التنوع والاختلاف لعدة عوامل؛ منها ما هو خارجي وخاص بصراع القوى الدولية على الصومال لأهمية موقعها الجغرافي، ومنها ما هو داخلي، وهذا هو الأهم والسبب الرئيس في ذلك، وهو اعتبار فصيل من فصائل الشعب الصومالي أن تدينه هو الدين الواجب الاتباع، وبالتالي فإن أي فرد خارج عن تدين هذا الفيصل أو التنظيم فهو إلى الكفر أقرب وعن الإيمان أبعد، ويجب إقصاؤه والتخلص منه!! وامتد هذا الخط وأصبحت له حمولة سياسية كبيرة، فأصبح تديُّن هذا الفصيل هو الحاكم وهو زاوية النظر -المسطرة- للآخرين، فأصبح الآخر المخالف لهذا النمط من التدين إما كافراً أو مبتدعاً أو فاسقاً، وهذه أحكام كافية لقصم الظهور وتقطيع الرؤوس وشرذمة المجتمعات والأمم.

ويتضح لنا من التجربة الصومالية خطأ الفكرة الشائعة بأن وحدة الدين والمذهب أو ما يسمى بالأخوة الإيمانية كافية وحدها لتحقيق الاستقرار والتعايش والتنمية دونما توفير قيم القسط والبر والإنصاف، ومقاومة الأفكار المُتعصبة، وضبط أنماط التدين حتى تميل إلى التسامح والتعايش.

الحل العلماني للمعضل الطائفي

سابعاً: يرى البعض أهمية أن تكون أنظمة الحكم «علمانية»، خصوصاً في البلاد التي تشهد حالة فسيفساء دينية وعرقية وطائفية كالعراق مثلاً، كي تصبح الدولة على مسافة واحدة من كل مواطنيها، وبحيث لا نشهد هذا النزاع الذي شهدته العراق بعد الاحتلال ولا تزال تشهده حتى الآن.

المشهد القائم في العراق من حيث التعصب الطائفي لا يرجع في الأساس إلى طبيعة نظام الدولة هل هو إسلامي أم علماني، وإنما يرجع إلى الأفكار المُتعصبة في الرؤوس عند متعصبي السُّنة ومتطرفي الشيعة، فقد شهد العراق تاريخيّاً تعصباً طائفيّاً في ظل الدولة العباسية، وأيضاً شهد احتقاناً داخليّاً في ظل الدولة القومية تحت قيادة حزب البعث. وأعتقد أنه حتى لو قامت دولة علمانية خالصة، سيشهد العراق أيضاً نزاعاً طائفيّاً طالما لم تعالج الأفكار الانقسامية في عقل النخبة العراقية، بعد ذلك لن تكون مشكلة إذا قررت المكونات الاجتماعية العراقية أن تعيش وفق قيم المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية، فكما يقول المثل الصيني «ليس المهم لون القط المهم أن يصطاد الفئران».

سؤال الشيعة في مصر

ثامناً: في مصر حالة احتقان ضد الشيعة، برأيكم لماذا هذا الاحتقان؟ وهل هو مبرر؟

الإجابة: نعتقد أن موقف المجتمع المصري المتوتر تجاه الشيعة اليوم يرجع في المقام الأول إلى كثافة التواصل الثقافي والاجتماعي الحاصل بين المجتمعات الخليجية- التي تعاني من التوتر الطائفي بين المكون الشيعي والمكون السني وخاصة في المملكة العربية السعودية

ومملكة البحرين- والشعب المصري من خلال هجرة المصريين للعمل في الخليج؛ ما أدى إلى تماثل الموقفين الخليجي والمصري.

حروب المؤمنين

تاسعاً: هناك نظرية سائدة تقول: «لو آمن الناس بالدين حقاً لانتهت الصراعات في ما بينهم، ولتوقفت الحروب الأهلية للأبد، ولساد السلام وعمّ الوئام في العالم!!»، فهل تؤكد الخبرة الإنسانية وتجارب الشعوب فعلاً هذه المقولة أم تنفيها؟ وهل المجتمعات المؤمنة والمتجانسة مذهبيّاً يسودها السلام والاستقرار؟ وهل الإيمان وحده هو الذي يصنع التسامح؟

الإجابة عن هذه التساؤلات الكبيرة تتطلب منا القيام بجولة فكريّة في ثنايا التاريخ، ووقائع الجغرافيا، حتى نحصل على مقاربات مُقنعة لهذه القضايا الشائكة، وستكون محطات هذه الجولة المعرفية، وفق التالي:

صفين الدامية

شكّل استشهاد الخليفة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- صدمة كبيرة للمسلمين، فانطلقت الأصوات تطالب بالثأر الفوري والعاجل من قتلة الخليفة عثمان، وكان على رأس هذا المُعسكر الصحابي معاوية بن أبي سفيان، وفريق آخر كان يرى التروّي والانتظار حتى يستقرّ الوضع السياسي باختيار خليفة للمسلمين قادر على القصاص من القتلة، وكان على رأس هذا الفريق سيدنا علي بن أبي طالب؛ ولذلك امتنع معاوية وأهل الشام عن بيعة سيدنا علي، ورأوا أن يقتص علي من قتلة عثمان أولاً، ثم يدخلون في البيعة، وقالوا: لا نبايع من يؤوي القتلة، ثم تطور الأمر بين الفريقين حتى وصل إلى النزاع المسلّح،

وتجسّد ذلك في معركة صفين في الأول من صفر 37 هـ، والتي قُتل فيها كثير من الصحابة الكرام، وعلى رأسهم سيدنا عمار بن ياسر. يقول أحد المقاتلين في صفين: «اقتتلنا ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ حتى تكسّرت الرماح، ونفدت السهام، ثم صرنا إلى المسايفة فاجتلدنا بها إلى نصف الليل، حتى صرنا نعانق بعضنا بعضاً، ولمّا صارت السيوف كالمناجل تضاربنا بعمد الحديد، فلا تسمع إلّا غمغمة وهمهمة القوم، ثم ترامينا بالحجارة وتحاثينا بالتراب وتعاضينا بالأسنان وتكادمنا بالأفواه إلى أن أصبحوا في يوم الجمعة وارتفعت الشمس وإن كانت لا ترى من غبار المعركة، وسقطت الألوية والرايات».

وقد وصف المؤرخ الشهير ابن كثير في كتابه البداية والنهاية طبيعة القتال في صفين، وبالأخص ما يُعرف بليلة الهرير ويوم الجمعة، فقال: «وتعاضوا بالأسنان يقتتل الرجلان حتى يثخنا ثم يجلسان يستريحان، وكل واحد منهما ليهمر على الآخر، ويهمر عليه، ثم يقومان فيقتتلان كما كانا، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولم يزل ذلك دأبهم حتى أصبح الناس من يوم الجمعة وهم كذلك، وصلى الناس الصبح إيماء وهم في القتال، حتى تضاحى النهار، وتوجه النصر لأهل العراق على أهل الشام».

الكنيسة المُقاتلة

شهد تاريخ القارة الأوروبية سلسلة من الحروب الدينية والمعارك التي حدثت في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي، بعد ظهور حركة الإصلاح البروتستانتية، واستمرت الحروب الدينية بصورة متعاقبة لمدة مائة وإحدى وثلاثين سنة بين عامي (1517–1648م)، وجرت في سويسرا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وبوهيميا، وهولندا، وإنجلترا، واسكتلندا، وأيرلندا، والدنمارك. والسبب الرئيسي في كل

هذه المعارك هو اعتقاد الكنيسة أنها هي وحدها التي تملك الإيمان الأصوب النقي الواجب الانقياد له دون غيره!!، وقد حدثت فظائع إنسانية رهيبة جراء تلك الحروب، فانتشرت المجاعات والأمراض، وهلك العديد من السكان، وانخفض عدد سكان ألمانيا بمقدار 30 % في المتوسط، كما انخفض عدد سكان الأراضي التشيكية بمقدار الثلث، وحوصرت العاصمة الفرنسية باريس أياماً طويلة، وراح الباريسيون يأكلون لحم القطط والكلاب ويقتاتون بالعشب، وانتشر النهم الجنسي عند الرجال، ووجدت الفواحش والصور العارية سوقاً رائجة، وأصبحت الجريمة مألوفة، وأفرخت هذه الجريمة السرقة والقتل، وانتشرت الفوضى في الشوارع، وانتشر الانتحار في تلك السنين.

التجارب المعاصرة

أولاً: الاشتباك الكاثوليكي

في أبريل/ نيسان 1994 وخلال فترة لا تتجاوز 100 يوم، قُتل ما يربو عن 800 ألف شخص في رواندا[1]، وتعرضت مئات الآلاف من النساء للاغتصاب، عندما شنّ المتطرفون في جماعة «الهوتو» التي تمثل الأغلبية في رواندا حملة إبادة ضد الأقلية من «توتسي»؛ إذ قتل الجيران جيرانهم، كما قتل بعض الأزواج زوجاتهم المنتميات لـ «التوتسي»، وقيل لهم إن رفضوا فسوف يُقتلون، وكانت بطاقات الهوية الشخصية في ذلك الوقت تتضمن تحديد الانتماء العرقي، ومن ثم أنشأت الميليشيات نقاط تفتيش في الطرق، حيث كان يجري قتل «التوتسي»، كما احتجزت الآلاف من نساء «التوتسي» ثم جرى

1- الحسين، أحمد جاسم... صنع العدو أو كيف تقتل بضمير مرتاح/بيار كونيسا (2016)
La Fabrication de l'Ennemi ou Comment Tuer avec Sa Conscience pour Soi= The Making of an Enemy and How to Kill with a Clean Conscience. Siyāsāt 'Arabīyah, 155(3634), 1-8.

اغتصابهن لاحقاً. وأنشأ متطرفو «الهوتو» محطات إذاعية وصحفاً تنشر الكراهية وتحثّ الناس على «التخلص من الصراصير»، أي قتل «التوتسي». وكانت الإذاعة تبث أسماء الأشخاص الموجودين على قوائم القتل، وحتى القساوسة والراهبات شاركوا في قتل بعض ممن لجأ إلى الاختباء في الكنائس. وفي ختام هذه التجربة المؤلمة، من المهم أن تعلم أن هناك قاسماً مُشتركاً بين «الهوتو» و«التوتسي»، وهو أنهم ينتمون جميعاً للديانة المسيحية، ويدينون بالمذهب الكاثوليكي!

ثانياً: تقاتل الشوافع

اندلعت الحرب الأهلية في الصومال بعد الإطاحة بنظام سياد بري من السلطة يوم 26 يناير/كانون الثاني 1991. فبعد نجاح انتفاضة حركات التمرد شمالاً وجنوباً لإسقاط النظام العسكري للجنرال محمد سياد بري، فشلت جميع الجهود لإقامة حكومة دستورية في البلاد، إذ أعلن الإقليم الشمالي انفصاله تحت مسمى: (جمهورية أرض الصومال)، ودخلت بقية الأقاليم والمحافظات في حرب أهلية مريرة، ونتج عن ذلك -بطبيعة الحال كما شاهد العالم- العديد من المجاعات التي تقتل آلاف الأطفال والنساء كل فترة من الزمن، ونتج عن هذا الوضع السياسي البائس أن تمددت حركة (الشباب المجاهدين)، وهي حركة تعتنق فكر القاعدة، وتدعو إلى المشاركة في (الجهاد) ضد الحكومة الصومالية وحلفائها الصليبيين الإثيوبيين. وقد اغتالت هذه الحركة وزير الداخلية الصومالي السابق عمر حاشي أدن في 18 يونيو/حزيران 2009، الذي قضى في التفجير داخل فندق ببلدة بلدوين وسط الصومال، وقتل معه 30 شخصاً على الأقل، إذ أعلن متحدث باسم الحركة في مؤتمر صحافي تبني الحركة الهجوم، ووصفت الوزير «بالمرتد الكافر». حدث هذا مع العلم أن الشعب الصومالي كله -تقريباً- من المسلمين السنة، ويتبعون المذهب الشافعي.

ثالثاً: صراع المالكية

نشب النزاع المسلّح في إقليم دارفور غربي السودان، في فبراير/ شباط 2003 بين القوات الحكومية السودانية وقوات الجنجاويد التابعة لها من جهة، والمجموعات المتمردة الدارفورية من جهة أخرى، مثل حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، التي تنحدر أصولهما على الأغلب من القبائل غير العربية في دارفور، مثل الفور والزغاوة والمساليت. ووفق إحصاءات المنظمات الدولية، نتج عن هذا الصراع المؤلم قرابة 200 ألف دارفوري، على الأقل، لقوا حتفهم منذ اندلاع المعارك، أما الذين لجأوا إلى الدول المجاورة، خاصة تشاد، فيبلغ عددهم 693 ألفاً، وأكثر من 800 ألف هُجّروا من بيوتهم داخل الإقليم، ويعيشون في ظروف عصيبة على المناطق الحدودية، ما يعنينا في هذه التجربة أن نعلم أن طرفي الصراع من المسلمين السُّنة المالكيين، نسبة إلى مذهب مالك، وأن إقليم دارفور من أكثر مناطق السودان من حيث انتشار «خلاوي» تحفيظ القرآن، وأن القائد الدارفوي الدكتور خليل إبراهيم، الذي قُتل على يد القوات الحكومية، كان أميراً للمجاهدين في فترة الحرب الأهلية بالجنوب التي أعلنت فيها حكومة البشير الجهاد على الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان![1]

نتائج الجولة الفكرية

* اشتراك الناس في الإيمان والمذهب ليس عاصماً من الحروب الأهلية والصراعات.
* الإيمان من دون برامج تُدير قضايا الاختلاف وفضّ النزاعات لن يوفر الاستقرار والسلام.

1- ياسر الغرباوي، دارفور تجربة حية في بناء السلام، دار لوسيل، الدوحة، الطبعة الأولى 2018.

* فكرة أن الإيمان وحده هو القادر على إنقاذ المجتمع من الاحتراب الأهلي هي دعوة للكسل والاستكانة، وعدم معالجة الأزمات بشكل جذري.

* سؤال الظلم والتهميش والتمييز في المجتمعات إجابته هي إقامة العدل وتحقيق المساواة، وليس دعوة الناس إلى الهروب والتسليم تحت دعاوى الإيمان والخضوع للقدر.

* عندما يدّعي مكون ديني امتلاكه الحقيقة المُطلقة من دون الآخرين تبدأ الأزمات الطائفية.

* ليس صحيحاً أن المجتمعات المُتجانسة دينياً أكثر سلاماً من المجتمعات المتنوعة.

تجربة

بعد هذا الطواف الطويل مع رحلة الأسئلة والإجابات السابقة، أرى أنه من المهم في هذا السياق ذكر هذه التجربة التي قمنا بها بالتعاون مع الجمعية الشرعية (علماء شريعة، ووعاظ، وداعيات) في مدينة المحلة بدلتا مصر، لإنتاج خطاب ديني إسلامي يدعم التوافق الاجتماعي في مصر، وخرجنا من هذه التجربة بهذه الخلاصات الخمس التي نعتقد أنها صالحة للاستفادة منها في بلدان الوطن العربي، وهي كالتالي:

1- عدم التعميم في الحكم على المخالفين بالإجمال، فالله يقول: **﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ الله آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُون﴾** [آل عمران: 113].

2- لا تجعلوا الكراهية أداة لظلم المخالفين **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لله شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا الله إِنَّ الله خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾** [المائدة: 8].

3- شغل عقلك وسمعك فيما تسمع وترى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: 179].

4- الاختلاف سنة كونية وحقيقة قرآنية: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ

[هود: 118-119].

5- الحقيقة المطلقة الكاملة لله فقط والبشر يملكون بعضاً منها: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: 65]، فادعاء امتلاك الحقيقة الكاملة ومعرفتها وهم كبير.

رابعاً: الإضاءات المعرفية الجديدة وضبط عالم الأفكار

من الطرق الفاعلة والمهمة في تفكيك منظومة الأفكار القاتلة في العقول والأفهام، وخاصة المتعلقة بقضايا التسامح والعيش المُشترك، إدخال العلوم الإنسانية بشتى أنواعها عند التعاطي مع قضايا الآخر المُختلف، فالتعامل بفلسفة البعد الواحد مع الظاهرة الطائفية والتعدد العرقي والتنوّع القومي واللغوي، وبسياسة ردة الفعل غير العاقلة والمتشنّجة، يقودنا إلى سوء فهم الواقع، وعدم القدرة على إدارة الحاضر، ويُحدث نتائج كارثية في المستقبل، فتعاملنا مع الحالة الشيعية مثلاً لا بد أن ينطلق ابتداء من كونها ظاهرة إنسانية بجدارة، تكوّنت خلال حقب زمنية طويلة، وعبر طبقات سيكولوجية جغرافية

وتاريخية ونفسية ودينية متشابكة[1]، وتخضع في نشوئها وتكونها وانتشارها وتمددها لنفس القواعد الحاكمة للظواهر الإنسانية الأخرى، مما يعني أن التعاطي معها والحكم عليها من خلال بعد واحد فقط أو أداة معرفية واحدة فقط (وهي المقاربة الدينية والشرعية)، سوف يقودنا في النهاية إلى تصور مبتور ومشوه عن طبيعة وحجم ومستقبل هذه الحالة وطرق التعامل معها، فالعديد من النخب الدينية العربية والإسلامية السنية والشيعية نظروا إلى بعضهم البعض من خلال مرآة واحدة هي الأداة الدينية التي عرفت بالتقريب بين المذاهب، وهي بلا شك تجربة يقف خلفها أناس مخلصون ومتحمسون، ولكن التوقف مع هذه الأداة والاكتفاء بهذا البعد فقط ساعد في تهميش الأدوات الإنسانية الأخرى البالغة الأهمية في بناء إطار كلي شامل لتناول الحالة بشكل أعمق.

فالظواهر الإنسانية تحتاج لدراستها وتفحصها إلى صنوف شتى من العلوم والتخصصات التي ربما تبدو متباينة في نظر القارئ العادي، ولكن الساعين نحو جودة الفهم وعمق الرؤية ورصانة الطرح مع الظواهر الإنسانية، يدركون مدى أهمية تسليط إضاءات معرفية متنوعة من أجل فهم أدق للظواهر، وقد تبدو العلوم المستخدمة لدراسة الظواهر الإنسانية كأنها أنهار معزولة لا علاقة بينها، ولكنها في حقيقة الأمر تتغذى من مياه جوفية واحدة تتنقل بخفة بين ضفاف هذه الأنهار المعرفية دون أن يراها الناس. فدخول علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلوم اللغة وغيرها إلى جوار العلوم الشرعية عند تناول الحالة الشيعية، يوفر بالتأكيد رؤية أفضل وأوسع بمراحل من حصر دراسة الشيعة فقط بين سندان التاريخ

1- رشا إبراهيم، معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي، مركز التنوع لفض النزاعات. http://www.tanaowa.org. شوهد 2019/8/27.

الطائفي ومعول الطهر العقائدي.

فأسئلة من قبيل لماذا هاجر التشيع من الساحة العربية إلى الحاضنة الفارسية - إيران؟ تأتي إجابتها من الأداة المعرفية التاريخية، والأسئلة حول خريطة انتشار الحالة الشيعية في الساحة الإسلامية والعربية تأتي الإجابة عنها من الأداة المعرفية الجغرافية، والسؤال عن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين السُّنة والشيعة في منطقة ما كالعراق مثلاً، تأتي الإجابة عنه من زاوية علم النفس الاجتماعي، والسؤال حول أثر الاحتلال الخارجي على العلاقة السنية - الشيعية؟ أحسب أن أفضل ما يجيب عنه هو علم السياسة وأنظمة الحكم وليس الفقيه والداعية.

ومع حسن التعامل مع هذه الإجابات المعرفية وغيرها التي تنبع من روافد معرفية مختلفة في بوتقة معرفية مناسبة، نكون قد وضعنا لبنة قوية في مسار رسم إطار كلي مناسب، يساعدنا في عملية الرصد والتفسير والتنبؤ بالحالات الإنسانية قيد الدراسة، والعمل بهذه الرؤية المعرفية العميقة بجوار الأداة الشرعية الدينية في دراسة الحالة الشيعية وغيرها من القضايا المماثلة، مثل قضايا الأكراد، والأرمن والمسيحيين، والأمازيغ، وغيرها سيكون له الأثر الإيجابي البالغ؛ لأنه سيدفع بدماء جديدة وواعدة متمثلة في جامعات وهيئات ومراكز بحث وعلماء لن يبخلوا بعلمهم وجهدهم من أجل اكتشاف طرق معالجة حقيقية لظواهر التفتت والانقسام التي لا تهدأ في الساحة العربية والإسلامية.

ومع مرور الزمن تتحول هذه الجهود المعرفية إلى مؤسسات وهيئات قائمة ومتخصصة تساهم في استقرار المجتمعات من خلال الكفكفة من صيحات التشنج والتخدير التي تطلق ليل نهار دون

دراسة أو تحقيق، مما يعني أن قيادة الرأي العام في المجتمع العربي لن تخضع في المستقبل لفاعل واحد أو لهيئة أحادية دون غيرها من الهيئات، سواء كانت على رأس سلم السلطة التنفيذي أو من هيئات المجتمع المدني الفاعلة أو من المراجع الدينية المشهورة[1].

1- المعتصم أحمد على الأمين، (2012)، السياسة كمدخل لصراع الهويات في السودان.African Journal of Political Sciences, .

جغرافيا التشيّع السياسية

ولمزيد من التفصيل والتوضيح في هذا المحور، سأطرح عليكم ورقة بحثية قمت بإنجازها في عام 2009 وكان عنوانها: «جغرافيا التشيع السياسية.. نحو فهم أعمق»[1]، وذلك لتوضيح أهمية إدخال كل أفرع العلوم الإنسانية المتاحة عند تعاملنا مع أية ظاهرة اجتماعية يكون فيها البشر الجزء الأبرز والمقصود بالفهم والرصد، فحاولت استخدام الأداة الجغرافية لفهم الأزمات الحاصلة في العالم العربي والإسلامي، ففهم الصراع الدائر في دارفور وأقاليم السودان الأخرى لا يمكن استيعابه بشكل جيد إلا من خلال أدوات معرفية عديدة من أهمها الجغرافيا السياسية والتاريخية للسودان.

ولتوضيح دور الأداة الجغرافية في مجال أزمات الاحتقان الطائفي، سنركز الحديث في الأسطر القادمة على دراسة الحالة الشيعية في العالم العربي والإسلامي من زاوية علم الجغرافيا، وتحديداً من منصة الجغرافيا السياسية، لندرك كم الفائدة المعرفية العائدة علينا من استخدام هذه الأداة المعرفية عند التعاطي مع الحالة الشيعية «نص الورقة البحثية».

الحالة الشيعية في الساحة العربية والإسلامية تندرج تحت إطار كلي جامع هو ظاهرة الأقليات في المجتمعات الإنسانية، سواء كانت هذه المجتمعات إسلامية أو غير إسلامية، فلا تكاد أمة من الأمم على وجه الأرض تخلو من وجود أقليات فيها، سواء كانت هذه الأقلية أقلية لغوية مثل الأقلية الفرنسية في كندا، أم أقلية عرقية مثل الزنوج في الولايات المتحدة الأميركية، أم أقلية طائفية مثل الشيعة في المملكة العربية السعودية، أم أقلية قومية مثل الأقلية الكردية في العراق، أو الأكراد في تركيا. وكل ما يتعلق بدراسة الأقليات وتوزيعها وأسباب

1- http: //www. tanaowa. org.

نشأتها واستشراف مستقبلها، يُدرس في فرع الجغرافيا السياسية، فما القيمة المعرفية المضافة لاستخدامنا الجغرافيا السياسية عند دراسة الأقلية الشيعية في العالم الإسلامي؟

الجغرافيا السياسية توفر عدة فوائد معرفية عند تناولها للظواهر البشرية، يتلخص بعضها في التالي:

أولاً: يمكن من خلالها رسم صورة ذهنية واضحة المعالم والتفاصيل في عقل الباحث والقارئ، تجعله ينظر إلى ظاهرة الأقليات في الساحة العربية والإسلامية على أنها ظاهرة إنسانية عامة، تكونت عبر حقب سيكولوجية عديدة، ربما تتجاوز جغرافيا وتاريخ المنطقة العربية، بمعنى أن يتفهم أنها ظاهرة عابرة للأمم والحدود، وتعتري العديد من الدول والشعوب[1]، وليست حكراً على الساحة العربية والإسلامية فقط، فوفق إحصائيات منظمة اليونيسكو يوجد في العالم نحو 10000 أقلية عرقية ولغوية ودينية.

ثانياً: من خلال الخرائط الجغرافية الحديثة التي تجمع بين الأحداث التاريخية والواقع الجغرافي المعاش، يمكن متابعة ورصد وتحليل ظاهرة الأقليات بشكل يختصر الوقت والجهد أمام الفاعل السياسي وصناع الرأي العام، فالوجود الجغرافي للأقليات لا يتسم بالثبات والسكون، وإنما يخضع لنظريات التمدد والانكماش وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الأقاليم، فتوزيع الأقليات في دولة البوسنة والهرسك وكوسوفا تعرض لتغيرات هائلة وحادة نتيجة الحروب الأهلية، وتمركز قبائل الهزارة الشيعية في أفغانستان تعرض لتغيرات جديدة نتيجة الحرب الأهلية الأفغانية والاحتلال الأميركي للبلاد.

1- حيدر إبراهيم علي، ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى 2002.

وللإلمام بهذه التفاصيل، لا بد من العبور إلى المحطة الجغرافية وبشكل مفصّل، لفهم المشهد السياسي والاقتصادي الناتج عن هذا التمركز الجديد لهذه الأقليات، وفي هذا الإطار يأتي المرجع الأكاديمي النوعي: «أطلس تاريخ الإسلام» للدكتور حسين مؤنس -من إصدارات دار الزهراء للإعلام العربي[1]- كعمل أكاديمي عربي عالي الجودة والكفاءة يربط بين وقائع التاريخ الإسلامي وحقائق الجغرافيا على الأرض، من خلال الخرائط الجغرافية الدقيقة التي توضح مسار ومآلات الأحداث التاريخية الكبرى التي وقعت في التاريخ الإسلامي القديم والمعاصر.

بين الجغرافيا والتشيّع

لكن ما العلاقة إذاً بين الجغرافيا السياسية والظاهرة الشيعية؟ أو كيف يمكن الإفادة من هذا المعطى العلمي في فهم طبيعة تلك الظاهرة وحركتها؟ أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تتحدد من خلال إدراك مجموعة من الحقائق، لعل أهمها:

أولاً: أن الميدان الرئيس للجغرافيا السياسية هو البحث في أثر الأرض على السياسة، وأثر الأرض يتسع ليشمل كل ما عليها من الثروات والمعابر البحرية.. إلخ في الإقليم، وتشمل أيضاً السكان من حيث عددهم وحجمهم وتركيبتهم السكانية والعرقية والدينية، والظاهرة الشيعية من الزاوية الديموغرافية تؤثر في كثير من سياسيات الدول الإسلامية، وخاصة التي يشكلون فيها أغلبية سكانية كإيران، وأحياناً عندما يكونون أقلية مؤثرة مثل الأقلية الشيعية في جنوب لبنان ووسط أفغانستان.

1- حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، دار الزهراء، القاهرة 1986.

ثانياً: الجغرافيا السياسية تهتم بمستقبل الدول سياسياً، وباستشراف المستقبل، بمعنى أنها تتعامل مع الدول كظواهر ليست ثابتة أو ساكنة، وإنما تخضع للتمدد والانكماش، والظاهرة الشيعية أيضاً ليست ثابتة وساكنة وتخضع للتمدد والانكماش، ونجحت في بعض الفترات التاريخية في إقامة دول وممالك كبيرة، مثل دولة الفاطميين في الشمال الإفريقي والدولة البويهية في العراق، ونجح الحشد الجماهيري الشيعي من خلال رجال الدين، وعلى رأسهم الخميني، في الإطاحة بنظام الشاه في إيران في العصر الحديث.

ثالثاً: الجغرافيا السياسية تبرز أهميتها بشكل أكبر في الأماكن الساخنة في العالم، وأماكن الصراعات والتنافس بين القوى المهيمنة الكبرى، والأماكن الساخنة في الساحة الإسلامية والعربية الآن تبدو الظاهرة الشيعية حاضرة فيها بشكل من الأشكال، فمعارك حزب الله وإسرائيل في جنوب لبنان، والصراع الأميركي - الإيراني في المنطقة، والصراع الطائفي في العراق، والاحتقان الداخلي في باكستان، والنزاع في أفغانستان، القاسم المشترك بينهم جميعاً هو وجود الطرف الشيعي المؤثر والفاعل في النزاع[1]، ونحن عندما نشير إلى الدور الشيعي في هذه الملفات لا يعني ذلك تقييماً لهذا الدور سلباً أو إيجاباً، فلسنا في محل نقاش وتقييم الأدوار.

رابعاً: بعض الخبراء المتخصصين في الجغرافيا السياسية، مثل فرنسوا تويال المُنظّر الإستراتيجي الفرنسي، يعتبرون أن الشيعة يمتلكون رؤية نهائية للعالم، تتمثل في فلسفة انتظار المهدي المنتظر، وما يستتبع ذلك من ضرورة تهيئة المشهد العالمي لخروجه، وفق بعض الروايات الشيعية، التي يمكنها أن تؤثر في السياسة العالمية، من خلال تبني بعض القادة الإيرانيين العسكريين، ومن هم في سدة الحكم لها،

1- ولي نصر، صحوة الشيعة، ترجمة سامي الكمكي، دار الكتاب العربي، لبنان، 2007.

والتي ربما تدفعهم إلى الإقدام على الدخول في نزاعات كبرى[1].

خامساً: الجغرافيا السياسية تتمركز فلسفتها على محاولة فهم أسباب الصراع بين الدول والوحدات السياسية، التي غالباً ما تكون صراعات حول الثروات والاستفادة منها وحرية الوصول لها[2]، ومن هذه الزاوية يمكن فهم ما نادى به الكاتب الأميركي من أصل إيراني ولي نصر في كتابه «صعود الشيعة» من دعوة الإدارة الأميركية إلى ضرورة الحوار مع الشيعة بدل المواجهة والصدام؛ لأنهم من الناحية الديموغرافية لهم الغلبة في التمركز حول شريط النفط في الخليج العربي شرقاً وغرباً[3].

سادساً: الجغرافيا السياسية تحاول جاهدة استشراف مستقبل النزاعات الساخنة في العالم بين الدول، وما سيتمخض عنها من نتائج، والأماكن الساخنة في العالم العربي والإسلامي الآن مستقبلها محكوم بدرجة من الدرجات بالتقاطع مع الظاهرة الشيعية، فاستقرار العراق، والحرب في أفغانستان، واستقرار جنوب لبنان، وملف الفصائل الفلسطينية وعلاقتها بإيران، عوامل كلها تدفع في اتجاه أن بعض مشاهد المستقبل في المنطقة العربية والإسلامية مرهونة بحسن التعاطي والتعامل مع الظاهرة الشيعية، سواء تمثّلت في دولة كإيران، أو تجسدت في حركة كحركة حزب الله.

ومن خلال ما تقدم، تتضح مدى الحاجة إلى الإبحار خلف الظاهرة الشيعية من زاوية الجغرافيا السياسية، وضرورة سبر أغوارها طولاً من خلال دراسة أماكن النشأة ومسارات الهجرة وأماكن التمركز، وعرضاً من خلال دراسة درجة التأثير في المشهد السياسي العام في العالم العربي والإسلامي.

1- فرنسوا تويال الشيعة في العالم، المترجم: نسيب عون، دار الفارابي، بيروت. الطبعة الأولى/2007.

2- ياسر عبد المحمود حامد (2016)، الجغرافيا السياسية.

3- ولي نصر، صحوة الشيعة، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، لبنان 2007.

خامساً: عالم الأفكار وعقلية الأغلبية

إدارة المجتمعات التي تتعدد فيها دوائر الهويات والانتماءات التي تتقاطع أحياناً وتتراكم حيناً آخر، أمر يحتاج إلى رؤية مستنيرة وعقل جمعي راشد يعتبر تنوع المجتمع بكل أطيافه نقطة قوة وليس محور ضعف وانكسار، وهذا يتطلب جهداً يشمل ثلاث محطات كبرى، هي:

1- السيطرة على عالم الأفكار الضارة في إدارة التنوع.

2- دعم الاتزان في عالم المشاعر، والعواطف، والصور النمطية بين مكونات المجتمع.

3- إبداع مشاريع وطنية ومجتمعية تحشد طاقة المكونات الاجتماعية نحو هدف عام جامع.

ولكن على عاتق من يقع هذا الجهد الكبير؟

يقع هذا الجهد على عاتق الجميع حكومة وشعباً، فالكل مطالب بتطبيق سياسات تدعم المساواة والعدالة والحرية للجميع، بغض النظر عن اختلاف الدين والعرق واللغة، ولكن الجهد الأكبر يقع على عاتق الأغلبية المكونة للمجتمع بحكم أنها الأخ الأكبر لسائر الأقليات الأخرى في المجتمع، وتقع عليها مهمة إبداع وتطبيق سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية توفر للمكونات الاجتماعية الأقل عدداً في المجتمع (الأقليات) الشعور بالأمن والاستقرار والتقدير، لتصبح على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، مثلها مثل الأفراد المنتمين للأغلبية.

واجب الأغلبية السُّنية

يبلغ تعداد المسلمين في العالم قرابة 1.57 مليار مسلم، وتبلغ نسبة الشيعة من هذا العدد قرابة 10 % ويشكل السُّنة قرابة 90 % من

إجمالي العدد[1]. من هذا المنطلق، تقع على الأغلبية السنية في العالم الإسلامي مسؤولية حماية ورعاية الإخوة الشيعة والتعامل معهم بقيم القسط والعدل، وعلى أنهم شركاء في الدين والوطن، وهذا أيضاً يتطلب من الشيعة جهداً موازياً يدفع في اتجاه التعايش والوئام واحترام قيم ومقدسات الأغلبية. وبتلاقي جهود الأغلبية والأقلية، يمكننا أن ننتج عالماً إسلاميّاً جديداً تسوده قيم المواطنة، والمساواة، والحرية، عندما يتحمل الجميع مسؤولية النجاح في إدارة التنوع والاختلاف المذهبي وجعله نقطة ثراء فكري وحضاري، وليس برميل بارود قابلاً للاشتعال في أي وقت. ووسط الحالة العربية والإسلامية، تعيش مجموعات متنوعة من الأقليات التاريخية العرقية والدينية والقومية التي ساهمت بالجهود العديدة في تقدم ورقي الحضارة الإسلامية والدفاع عنها وقت الأزمات والمحن، ولكن الآن تعاني بعض هذه الأقليات من التهميش والإقصاء الذي بعضه متعمد وكثير منه غير مقصود، ولكن هذا لا يخلي مسؤولية الأخ الأكبر (الأغلبية) من ضرورة تدارك الأخطاء، ومعالجة الخلل قبل انفجار الأزمات الطائفية والأهلية في الساحات العربية، وذلك عندما يستغل الطرف الخارجي هذا الخلل والظلم الواقع على الأقليات من طرف الأغلبية، ويبدأ في نشر سمومه وآفاته القاتلة التي سوف تنخر في جسد الوحدة الوطنية والمجتمعية للأمة العربية والإسلامية، فالمجتمعات الناجحة في إدارة التنوع والاختلاف عالميّاً هي التي يتسم فيها عالم أفكار الأغلبية بالإنصاف والقسط، واحترام حقوق الأقليات الأصغر والأضعف.

1- فرنسوا تويال الشيعة في العالم المترجم: نسيب عون، دار الفارابي، بيروت. الطبعة الأولى/2007.

التجربة الأميركية

يأتي المجتمع الأميركي في طليعة الشعوب التي أحسنت إدارة ملف التنوع والأقليات إلى حد كبير، ومن أهم الشواهد على ذلك أن المجتمع الأميركي ذي الأغلبية البيضاء والتاريخ الأوروبي الطويل يحتفل سنويّاً في شهر شباط/ فبراير من كل عام بما يُعرف بتاريخ السود في الولايات المتحدة الأميركية، ويستمر الاحتفال لمدة شهر كامل يجري فيه تكريم مشاهير الأقلية السوداء، وتعقد فيه الندوات في الجامعات والبرامج في المحطات التلفزيونية، والعروض الفنية في المسارح والمتاحف احتفالاً بهذه المناسبة، ومما لا شك فيه أن هذه الاحتفالات تنعكس إيجاباً على الأقلية السوداء في الولايات المتحدة من زاوية تدعيم وشائج الانتماء للوطن الأميركي.

وفي هذا الإطار، يأتي الاحتفال الأميركي بعيد مارتن لوثر كينغ؛ ذلك الشخص الذي يرتبط اسمه بالانتصارات التي حققتها حركة الحقوق المدنية للأميركيين من أصل إفريقي في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. والغريب في الأمر أنه لا يوجد ولا احتفال واحد في أميركا بتاريخ الرجل الأبيض، على الرغم من أن الأغلبية المجتمعية له، وهذا يؤكد فلسفة مسؤولية الأخ الأكبر (الأغلبية) نحو أخواته الصغار (الأقليات).

يتضح مما سبق أن مسؤوليات نجاح سياسات التعايش والمواطنة وتطبيق قيم المساواة والعدالة والحرية في المجتمعات المتنوعة، تقع على عاتق جميع المكونات الوطنية وبشكل أخص على عاتق الأخ الكبير (الأغلبية).

سادساً: عالم الأفكار وسيكولوجية الأقليات

تناولنا في الصفحات السابقة دور الأغلبية ومدى مسؤوليتها الثقافية والاجتماعية في حسن التعامل والتعاطي مع الأقليات المتنوّعة في المجتمع. وبما أن العيش المُشترك والوحدة الوطنية والمحافظة على الاستقرار مسؤولية الجميع، فإن الأقليات عليها تحديات ومسؤوليات تجاه حالة السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي مثل الأغلبية تماماً، ومن أبرز هذه الواجبات ضبط عالم الأفكار السائد والمهيمن بين أفرادها وأعضائها قدر الإمكان، وجعلها تميل نحو حسن التعايش والتفاهم والتواصل مع مكونات الأغلبية المجتمعية، وفق قيم الإنصاف والمساواة والعدالة.

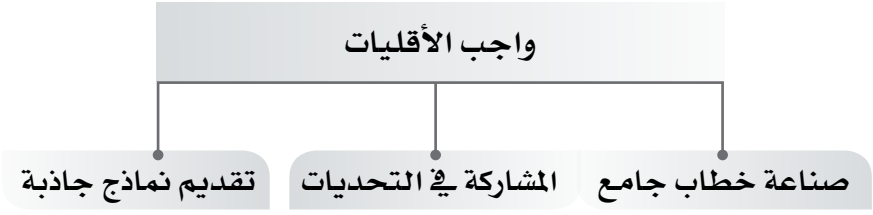

أنواع الأقليات

النوع الأول: أقليات تؤمن بأنها جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعيش فيه، على الرغم من وجود بعض المظالم واقعة عليها، لكنها تناضل في سبيل الاندماج الكامل والمساواة العادلة مع جميع أفراد المجتمع، مستهدفة بنضالها هذا التأكيد على قيم المواطنة والعدالة، في ظل الوحدة الجغرافية الجامعة للوطن، ولا تسعى إلى الانفصال أو الانشقاق، وأبرز مثال على ذلك نضال الأقلية السوداء في الولايات المتحدة الأميركية، من أجل الاندماج والمساواة في إطار الحلم الأميركي الجامع لكل الأميركيين على تراب الولايات المتحدة الأميركية.

النوع الثاني: أقليات تشترك مع النوع الأول من زاوية النضال والمطالبة بالحقوق، ولكن بهدف الانفصال عن الأغلبية جغرافيّاً،

وترغب في بناء دولة جديدة خاصة بها، مثل تجربة انفصال جنوب السودان، وهذا النوع نحن غير معنيين به هنا، وإنما مهتمون بالصنف الأول من الأقليات الذي يناضل من أجل الاندماج الكامل والحقيقي في جسد الوطن، طالما لم يستعن بالأجنبي، ولم يستدع أعداء الوطن للنيل منه، وكلما كان نضال الأقلية حضاريّاً ومدنيّاً دون استخدام العنف، كلما كانت فرص نجاحه أكثر وأكبر، فنضال الأقليات الراغبة في الاندماج ينبغي أن يمر بثلاث محطات رئيسة حتى يُكتب له التوفيق والسداد:

المحطة الأولى: بناء خطاب جامع يركز على المشترك مع الأغلبية

من أجل نجاح الأقلية في مطالبها المشروعة على مستوى الرأي العام والشعبي بعيداً عن فلسفة المكاسب الهشة الممنوحة من الحكومات التي غالباً ما تذهب بذهاب الحكومة أو الحزب المانح لها، ينبغي للأقلية أن تتبنى خطاباً جامعاً يتعاطف معه كل فرد في المجتمع، بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لغته، خطاب يجمع ولا يفرّق، ويبحث عن القواسم المشتركة ويدعمها ويبني عليها. وفي هذا الإطار، تأتي تجربة المسيحيين المصريين الذين نجحوا تاريخيّاً في تقديم خطاب وطني جامع يدعم قيم الوطنية والولاء للوطن المصري، وانعكس ذلك في تسامح الأغلبية المسلمة معهم، وزيادة قناعاتهم بأهمية المسيحيين، ودورهم في الدفاع عن الوطن والدفع في تقدمه.

المحطة الثانية: تقديم نماذج جذابة على مستوى الأفراد والمؤسسات

ينبغي للأقلية أن تبدد مخاوف وهواجس الأغلبية نحوها، عبر تقديم نماذج جذابة على مستوى الأفراد الذين يؤمنون بقيم الوطنية والمواطنة والمساواة والعدالة للجميع، وخصوصاً في أوقات الشدائد التي تمر على الوطن، وتأتي مواقف رجالات الكنيسة الأرثوذكسية

المصرية كنموذج عربي ناجح في هذا الإطار، عندما وقفوا دائماً ضد الغازي الأجنبي، على الرغم من محاولته إغراءهم ببعض المكاسب الاقتصادية والقانونية على حساب الأغلبية.

ومن هذه المواقف موقف الأب سرجيوس عندما وقف على منبر الأزهر في القاهرة إبان ثورة 1919 ليقول: «إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول ليمت القبط وليحيا المسلمون أحراراً»[1]. وينبغي للأقليات أن تؤسس هيئات مجتمع مدني تقدم خدماتها للجميع دون التفرقة بينهم، بسبب اختلاف الدين أو العرق أو اللغة متى تيسر لها ذلك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من التجربة المصرية الكاثوليكية في مؤسساتها التعليمية المفتوحة لكل المصريين المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

المحطة الثالثة: الشراكة في الآلام والتحديات

عندما يعتري الوطن مكروه داخلي متمثل في حاكم مستبد أو كارثة طبيعية، يظهر المعدن الأصيل للمجموعات الوطنية التي تؤمن بالوطن والوطنية. ففي فترات الاستبداد والقهر، يسعى الطاغية إلى آلية التفريق بين مكونات المجتمع عبر خطب ود الأقليات وإعطائها بعض المكتسبات الهشة، ليجعلها مناطق حاجزة بينه وبين غضب الأغلبية، فينبغي للأقليات أن تفهم هذه المعادلة، وأن تنحاز للوطن وليس للمستبد، وأن تتحمل مع الأغلبية أوجاع الوطن وتناضل مع الجميع، لتسود قيم العدالة والمساواة على الجميع. وقد شاهد الجميع طرق نظام حسني مبارك البائد في زرع بذور الشقاق والفرقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، واللعب على وتر الطائفية، ليضمن لنفسه بقاءً أطول على كرسي الحكم.

1- المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، طارق البشري، دار الشروق، الطبعة الرابعة 2004.

وتأتي تجربة الأقلية المسلمة في دولة جنوب إفريقيا التي تشكل قرابة 2% من إجمالي عدد السكان تجربة رائدة في هذه المحطة، حيث وقفت هذه الأقلية مع السود في نضالهم ضد نظام الفصل العنصري، وردت الأغلبية الجميل لها عبر منحها الحريات الكاملة والحقوق الدستورية التي تجعلهم على قدم المساواة مع الجميع، في ظل الجمهورية الجديدة، بعد انتهاء سياسة الفصل العنصري.

من خلال هذه المحطات الثلاث وغيرها، ينبغي للأقليات الطامحة إلى الاندماج أن تُبدع طرقاً متنوعة تنال من خلالها حقوقها المشروعة في إطار الحفاظ على وحدة وتماسك الجماعة الوطنية، وفي إطار الوطن الجامع والوطنية الخالصة. وينبغي للأغلبية أن تدرك أن نجاح الأقلية في نيل حقوقها المشروعة في وطنها يجعل المجتمع أكثر أماناً وسلامة وقدرة على تحقيق التنمية والنهضة.

أنواع الأقليات

أقليات تسعى للاندماج	أقليات تريد الانفصال

الفصل الثاني

الحروب الأهلية

في ضوء التجارب الإنسانية

من وسائل تقويض وفض النزاعات في الأماكن المُتوترة والمُتوقع نشوب الصراعات الأهلية فيها، استعراض نتائج الخبرة الإنسانية من شتى أصقاع الأرض في تجاوز الأزمات الداخلية والحروب الأهلية. ومن خلال بحثي ودراستي للعديد من الصراعات الأهلية، سواء الطائفية، أو العرقية، أو المستندة على دعاوى لغوية ودينية، وجدت أن القواسم المُشتركة بين أسباب ومسارات ونتائج هذه الصراعات تكاد تكون متطابقة، فالأفكار الإقصائية والمتعصّبة عندما تتوفر لها حاضنة اجتماعية تنتج تشنجاً، ومع تطورها وحماسة المتعصبين لها وتوفير الدعم المحلي والإقليمي لدعاتها يصبح انزلاق الشعوب نحو الاحتراب الأهلي أمر متحقق، وواقع ملموس، لذلك أنتم مدعوون معي إلى الإبحار مع جملة من التجارب العالمية والإقليمية التي سجلت تقدماً مُعتبراً في تجاوز الانقسام الأهلي والحروب الأهلية، ونجحت في محاصرتها والخروج من أتونها، أو تغلبت على النزاع الأيديولوجي الحاد الكامن بين أحشائها والذي كاد يعصف بالاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها.

فهذه التجارب والخبرات الإنسانية تفتح باب الأمل واسعاً لنا وللمنطقة العربية في إمكانية خروجنا من أوحال الشقاق ونفق العداء إلى بر الأمان والوفاق، فما يقع في منطقتنا من احتقان وانقسام مجتمعي في هذه المرحلة الحضارية قد مرت به العديد من أمم الأرض وتجاوزتها عبر العديد من الوسائل والإستراتيجيات والسياسات سواء الاجتماعية أو الأمنية.

هذه التجارب والخبرات الإنسانية في فض وإنهاء الحروب الأهلية ومقاومة الأفكار الإقصائية قد تعرّضت لها واقتربت منها من خلال الاقتراب غير المباشر، عبر البحث الأكاديمي المكتبي، والاقتراب

المباشر من خلال السفر إليها، وإجراء الحوار مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين المنخرطين فيها.

وستجدون هنا تجارب إنسانية شتى قد تشمل تجارب دول وحكومات، وقد تحتوي على خبرات مكونات اجتماعية وأحزاب، أو مبادرات اجتماعية راشدة، أو وساطات دولية قادرة على تقديم حلول ناجزة، وهدفي من وراء ذلك هو تزويد خيال الكتل العربية الشابة بالمزيد من الخبرات والتجارب والمعارف المساعدة في بناء السلام والوفاق بين مكونات المجتمعات العربية المختلفة بعيداً عن عذابات وجروح ونُدوب الماضي، فمسألة تأمين ساحات المجتمعات من التوتر والاحتقان باتت مسؤولية الجميع، وأصبح تأثير المؤسسات والمنظمات غير الحكومية فيها كبيراً، بل ربما يتقدم أحياناً عن دور الحكومات والمؤسسات الرسمية.

فلسفة عرض التجارب

استعراضي التجارب العالمية في هذا الفصل لا يخضع لطريقة رواية الأحداث، والجري خلف تفاصيلها اليومية وأحداثها السنوية، فلن أشغلكم بحكاية من السبب في تفجير الصراع؟ ومن يتحمّل المسؤولية فيما جرى؟ وإنما سأكثف جهدي لتناول السنن الحاكمة، والخيوط الناظمة، والقسمات المُشتركة بين هذه التجارب، في ضوء القواعد المعرفية الشائعة في صناعة وبناء السلام في أماكن النزاعات والحروب، وقبل ذلك سأسعى معكم إلى فهم طبيعة الجذور الفكرية والأيديولوجية التي أدت إلى الانزلاق في أتون الحرب الأهلية، وسأمسك بالأفكار الجديدة التي ساهمت في تجاوز الأزمات وتصفير الصراعات.

أولاً: التجربة الأيرلندية

7 عوامل أنهت الصراع في أيرلندا

ظلت أيرلندا الشمالية لسنوات عديدة موضع صراع عنيف ومرير بين الرومان الكاثوليك والاتحاديين الموالين للتاج البريطاني الذين يعتبرون أنفسهم بريطانيين، وهم من البروتستانت في الغالب، واتخذ هذا الصراع أشكالاً عديدة، منها ما كان موسميّاً يظهر في فترات الاحتفال بالأعياد الدينية الخاصة بالكاثوليك والبروتستانت، ومنها ما كان سياسيّاً ودستوريّاً، ولكن في أواخر العام 1960 بدأ النزاع يأخذ منحى خطيراً تمثل في تشكيل مجموعات قتالية، وتأسيس ميليشيات مسلحة مارست القتل والتفجيرات والاغتيالات، وقد قُتل في الفترة من (1969–1993) قرابة 3254 شخصاً، وجُرح 47 ألفاً، وسُجل حوالي 10 آلاف هجوم بالقنابل، و37 ألف حالة إطلاق رصاص، و22 ألف حالة سطو مسلح، إضافة إلى أكثر من 2000 حالة استخدام لمواد

حارقة ضد الأشخاص.

وبعد قرابة ثلاثة عقود من الحرب الأهلية، انتصر صوت العقل والحكمة، ونجحت أيرلندا الشمالية في تجاوز الاقتتال الأهلي، وتخلصت بدرجة كبيرة من جراحات الماضي، وولت وجهها شطر الاستقرار والتنمية والسلام، فتم توقيع اتفاق «الجمعة العظيمة» عام 1998 بين كل الأطراف المتنازعة، وعلى رأسها بريطانيا وجمهورية أيرلندا والأحزاب والمجموعات المسلحة في أيرلندا الشمالية برعاية الولايات المتحدة الأميركية، ونجح هذا الاتفاق التاريخي بفضل سبعة عوامل مركزية، وهي:

أولاً: إدراك جميع المنخرطين في النزاع، سواء القوى السياسية والمجموعات المسلحة في أيرلندا الشمالية من ناحية، والحكومة البريطانية، ممثلة في الجيش والشرطة وجهاز المخابرات من جهة أخرى، عدم توفر إمكانية حسم النزاع عبر القوة المسلحة لصالح طرف من الأطراف، فالمجموعات المسلحة وخاصة حزب (الشين فين) رغم تلقيه العديد من الضربات الأمنية، ظلت لديه القدرة على تنفيذ عمليات عنيفة وصلت إلى العاصمة البريطانية لندن، وبالتالي كانت المفاوضات في النهاية الخيار المرغوب فيه لدى الجميع.

ثانياً: قبول الحكومة البريطانية الوساطة الدولية في النزاع بعد رفضٍ استمر قرابة ثلاثة عقود من الزمن، فوساطة الولايات المتحدة الأميركية بين الأطراف المتنازعة وفرت فرصة ذهبية للتواصل مع كل الأطراف المتنازعة، وخاصة المجموعات المسلحة المسؤولة عن أعمال العنف والتي كانت ترفض بريطانيا التفاوض والحوار معها بدعوى أنها مجموعات إرهابية، وهذه النقطة تحديداً كانت تمثل العقبة الرئيسة في فشل كل الاتفاقيات السياسية السابقة؛ لأنها كانت تستبعد هذه

الفئات، على الرغم من تأثيرها في الصراع، ويضاف إلى ذلك إشراك جمهورية أيرلندا كطرف ثانوي في الصراع، كان أيضاً مهمّاً في تقويض النزاع والصراع، وكل ما سبق لم يكن ليتحقق لولا جهود الوساطة الأميركية.

ثالثاً: وضوح خطة الوسيط الأميركي المسؤول عن ملفات التفاوض والحوار بين المجموعات المُختلفة من ناحية الإستراتيجية التفاوضية المتبعة لتطبيق اتفاق السلام، وتحديد سلم الإجراءات الميدانية بسقف زمني مدروس، يحافظ بشكل صارم على بنود الاتفاقية الموقعة بين الأطراف، أعطى مصداقية عالية لعملية التفاوض، وشجع جميع الأطراف على الانخراط فيها بجدية، عكس العديد من الاتفاقيات السابقة التي لم تحظ بهذه الرعاية والخبرة الدولية.

رابعاً: إتاحة وقت كافٍ للتفاوض والنقاش والتواصل مكّنت قادة المجموعات المسلحة من التواصل مع أنصارهم في الميدان، وسهّل عليهم تغيير قناعاتهم بجدوى الانخراط في العملية السلمية والمسار الدستوري والسياسي ونبذ العنف، ومن ثم الموافقة على إلقاء السلاح، فقد استغرقت عملية التفاوض والحوار تحت الرعاية الأميركية قرابة 700 يوم من العمل والجهد والتنسيق الحثيث.

خامساً: إنشاء هيئات دستورية وقانونية واجتماعية معنية بتطبيق بنود اتفاقية «الجمعة العظيمة» ساهم في تفعيل نتائج الاتفاق على الأرض، وجعل المواطنين في أيرلندا يلمسون قيمة السلام والاستقرار، فقد بلغ عدد الهيئات التي أنشئت للسهر على تطبيق الاتفاقية نحو (11) مؤسسة متنوعة، وفي هذه المؤسسات تمت إعادة هيكلة جهاز الشرطة والأمن، وإنشاء هيئة خاصة تنظّم الاحتفال بالمناسبات الدينية التاريخية، والتي كانت تعد من نقاط الاشتباك والاحتكاك بين

الكاثوليك والبروتستانت، ومهمة هذه الهيئة هي تحديد مسار هذه الاحتفالات، وتجنب سيرها في المناطق التي تستفز الآخر المخالف، وتطبيق القوانين الصارمة على المنظمين والمشاركين فيها.

سادساً: نشاط مؤسسات المجتمع المدني في الجامعات والكنائس والمؤسسات التربوية عبر المجموعات الميدانية المُشتركة، ساهم في نشر قيم السلام والتعارف والتسامح بين الكاثوليك والبروتستانت. فمن خلال المناهج الدراسية والزيارات المتبادلة، تم تجسير الفجوة بين المكونات الاجتماعية المختلفة، من خلال التعرف على ثقافة وتقاليد وعادات الطرف الآخر، وهذا الجهد ساعد بشكل كبير في محاصرة الأفكار المُتعصبة، وزرع ثقافة التسامح بين الأجيال الأيرلندية الشابة.

سابعاً: تقاسم السلطة والمهام السياسية بين كل الأطراف المتنازعة سابقاً وفّر فرصة كبيرة لمعالجة الأفكار النمطية عن الآخر المختلف، وساهم في تحمّل الجميع مسؤولية نجاح أو فشل اتفاقية السلام الموقّعة بينهم، فقد تولى أعضاء سابقون في حزب «الشين فين» المسلّح مناصب وزارية، مثل القائد مارتن ماكغينيس، وهذا مثّل تحولاً حقيقيّاً نحو بناء السلام بشكل دائم ومستقر، عبر دمج جميع أطراف الصراع في العملية السياسية، حتى لو كان لهم تاريخ نضالي عنيف ومسلح.

وبناءً على ما سبق، يتضح لنا جميعاً أن فضّ أي نزاع في العالم مهما اختلف مكانه وزمانه وإن كان دمويّاً وطويلاً ومدمراً، يمكن إذا انتصر صوت العقل والحكمة بين الأطراف المتصارعة، وتوافق ذلك مع دعم دولي مساند يسعى بصدق إلى إحلال السلام والأمن والاستقرار، وينحاز لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

ثانياً: التجربة التركية

هكذا نجح إسلاميو تركيا وفشل الآخرون

رحلتنا إلى تركيا التي تمت في الفترة من 2014/9/8 إلى 2014/9/21، شملت العديد من الأنشطة الثقافية والتعريفية مع عدد من المؤسسات والهيئات والشخصيات التركية والعربية المهتمة بصناعة السلام وفض النزاعات، وكان من أبرز الشخصيات التركية التي التقى بها «التنوع»: الدكتور عمر الفاروق قرقمار -مستشار رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان - بهدف تعميق الشراكة والعلاقة بين الفضاء الثقافي والاجتماعي التركي والعربي، عبر الحوار والتواصل وفهم الطبيعة الثقافية والاجتماعية المكونة للوجدان الاجتماعي في كلا الطرفين، وسنرصد هنا بعضاً من أهم الأفكار والمقترحات التي دار حولها النقاش، وذلك لتعظيم الفائدة المعرفية للجيل الشاب في العالم العربي، الذي يطمح إلى عدم تكرار أخطاء الماضي، ويرنو ببصيرة نحو المستقبل، ويترقب العيش في فضاء يسوده السلام والكرامة الإنسانية والعدالة والاجتماعية.

المحور الأول: حاجة المنطقة العربية والإسلامية لإنشاء الجسور لا بناء القلاع

ترسخ من خلال زيارة «التنوع» إلى تركيا، وبعد الاستماع للعديد من الشخصيات الثقافية والسياسية، مدى حاجة المنطقة العربية، وخاصة مناطق النزاع والحروب فيها، مثل العراق، وسوريا، ومصر، وليبيا، إلى جهد كبير ونوعي في إطار البحث عن المشترك بين المكونات الاجتماعية المتصارعة والداخلة في الأزمة، من أجل محاولة بناء توافق مجتمعي، يحفظ مصالح الجميع بدون استثناء. ففي نهاية المطاف ومن خلال الخبرة الميدانية، سيجلس الجميع على طاولة

التفاوض والتوافق بعد هذا الركام الضخم من الدمار والضحايا والشهداء، فلماذا لا نبدأ الآن بإنشاء مسار موازٍ جديدٍ يكون هدفه بناء الجسور بين مكوّنات المجتمع، وليس تشييد القلاع، ونشر حقول الألغام بين الجميع؟ وهذا يفرض على جميع المؤسسات العاملة في صناعة السلام بالمنطقة ضرورة البدء في إطلاق مبادرات اجتماعية قائمة على ضرورة إنشاء مؤسسات عربية وتركية مشتركة، قائمة على فلسفة فض النزاعات وتسوية الأزمات، هدفها المساهمة في فتح فضاء آخر للتدافع الاجتماعي والسياسي؛ قائم على تقدير واحترام الآخر المخالف، وتجنّب العنف والقتل والحروب الأهلية.

المحور الثاني: الحركة الإسلامية التركية وعوامل النجاح

وحول قضايا الحركات الإسلامية وعلاقتها باستقرار المجتمعات العربية، كان مركز التنوع حريصاً على الاستفادة من الخبرة التركية في هذا المجال بحكم وجود أرضية مشتركة، وهي أن المجتمع التركي مثل المجتمعات العربية برزت فيه حركات إسلامية كبيرة وعريضة ولها أنصار بالملايين، لكن الفارق بين الحركة الإسلامية العربية والحركات التركية، أن الحركات التركية عبرت بالمجتمع التركي نحو بر الأمان والاستقرار بدون التورط في معارك صفرية وحروب أهلية تهدد استقرار الدولة والمنطقة والمجتمع، فكيف تحقق للأتراك هذا الأمر؟ تساءل المركز.

عرض الدكتور الفاروق جملة من الأسباب المعرفية والإستراتيجية التي تقف خلف نجاح الحركة الإسلامية التركية في تقديم نموذج حضاري راقٍ في الداخل التركي ناجح على مستوى العمل التنموي والإنساني، وقادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بحكمة واحتراف في ضوء المصلحة الوطنية التركية بعيداً عن العنف والحرب

الأهلية، وقد قمنا في التنوع برصد وتحديد هذه العوامل وفق التالي:

أولاً: الفضاء الفقهي التركي

من المعروف أن المجتمع التركي يعد من أشهر المجتمعات الإسلامية التي تتبنى الفقه الحنفي على نطاق واسع، وقد بلغ هذا الأمر ذروته في عهد الخلافة العثمانية، حيث كان الفقه الحنفي هو المذهب المعتمد للخلافة العثمانية، ففضاء الفقه الحنفي أكثر اتساعاً من الفضاءات الفقهية الإسلامية الأخرى، خاصة في باب السياسة الشرعية، لكونه يعتمد على الرأي ويقدره بدرجة كبيرة، وهذا يتيح مساحات واسعة للاجتهاد وإعمال العقل في كل المسائل، مما ساعد في إعطاء مرونة فقهية كبيرة للحركة الإسلامية التركية في تحركها السياسي وقدرتها على استيعاب وبناء تحالفات مع الآخر المخالف. فكون مؤسس الفقه الحنفي الإمام أبو حنيفة تاجراً في السوق، جعل آراءَه الفقهية قريبة من واقع الناس المُعاش، وهو ما انعكس على معظم تلاميذ الإمام، وعلى كل من تبنّى المدرسة الفقهية الحنفية، بما فيهم الأتراك بطبيعة الحال.

ثانياً: التدين التركي الصوفي

يُعتبر تدين المجتمع التركي تاريخيّاً ذا توجّه صوفي عميقٍ ورصين وله تقاليده المتوارثة عبر الأجيال منذ الرعيل الأول في الخلافة العثمانية، وهذا الفضاء الصوفي المعني بطهارة القلب والاهتمام بتزكية النفس والعكوف على مجاهدتها، والتواضع للخلق، والمستند على فلسفة أن الدين ما هو إلا معرفة الحق ورحمة الخلق، جعل الوجدان النفسي للحركة الإسلامية التركية لا يستعلي على الآخر المُخالف في الفكر والتوجه والمسار، وهذا عكس الحركات الإسلامية

العربية التي تأثرت بالتدين السلفي القائم على الاهتمام بمظاهر التدين الظاهري والمفاصلة بين الناس.

ثالثاً: مرونة الأيديولوجية الحركية

أما العامل الثالث المؤثر في نجاح الحركة الإسلامية التركية فهو أن الحركة التركية عبر تاريخها الطويل بداية من الزعيم أربكان، لم تنتج كتباً أيديولوجية ذات حمولة فكرية كثيفة تؤثر على تصور الأفراد والقيادات للعالم والواقع التركي، فمثلاً حركة الإخوان المسلمين لديها رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، التي تعد مرجعاً حتى يومنا هذا للحركة، على الرغم من مرور قرابة قرن على هذه الأفكار، وأيضاً كتابات الأستاذ «أبو الأعلى المودودي» التي تُمثل المسطرة الفكرية للجماعة الإسلامية في باكستان، وبالتالي أصبح لأتباع الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية ثقلٌ معرفي كبير يطلق عليه منهج الإمام الذي ينبغي على الحركة أن ترجع له عند اتخاذ قراراتها، وهذا فيه صعوبة وتقييد للفعل والحركة، ولذلك الحالة الإسلامية التركية غير مُثقلة بأية كتابات أيديولوجية كثيفة تعيق الاجتهاد والحركة، فلم يؤلف أربكان كتباً يوضح فيها منهجه، ولم يصدر أي قائد غيره كتابات يمكن أن تمثل أيديولوجية تتوارثها الأجيال، وإنما الكل يتحرّك وفق فضاء واسع لا تشغب عليه كثافة أيديولوجية، ولا تقف في وجهه تصورات مسبقة عما يجب فعله والقياس عليه، فالحركة الإسلامية التركية أفعالها وخياراتها في تطور دائم ومستمر بما يتناسب مع كل مرحلة ووقت وزمان.

رابعاً: ابتعاد الحركة عن المعارك الصفرية

الحركة الإسلامية في تركيا تمتلك خبرة تاريخية وسياسية تتعلق

بفهم سيكولوجية العقل العسكري وكيف يُفكر، وبأية طريقة يعمل، فقد شهدت تركيا أربعة انقلابات عسكرية كبيرة كان آخرها ما وقع في عهد الزعيم نجم الدين أربكان عام 1998، وساعتها كانت الجماهير العريضة لحزب الرفاه التي تُقدر بنحو خمسة ملايين شخص مستنفرة، وتنتظر الإشارة من رئيس الحزب لبدء التظاهرات والاعتصامات، ولكن نجم الدين أربكان فضّل أن تخوض الحركة الصراع مع الانقلاب العسكري عبر وسائل أخرى طويلة المدى لا تعتمد سياسة الصدام ومعارك تكسير العظام، حتى لا يتعرض جسد الحركة الإسلامية ومقدرات تركيا الوطنية للاستنزاف والتدهور. ومع مرور الزمن، أثبتت التجربة بُعد نظر الحركة الإسلامية التركية في تجنّب خوض المعارك الصفرية مع المؤسسة العسكرية التركية؛ لأن نتائجها وخيمة على الحركة والوطن والمجتمع في الوقت نفسه. ويرى الدكتور عمر أن هذه النقطة مفيدة للحراك الثوري العربي الحالي الذي يواجه آلة القمع العسكري الباطشة بدون عقل ولا حرص على مصالح وممتلكات الوطن.

عاشوراء التركية

وقد تجلت كل هذه النقاط السابقة وأسفرت عن وجهها عندما شارك رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان لأول مرة في مراسم «عاشوراء» التي أقيمت في ميدان «حالقالي»، أهم مراكز الشيعة الأتراك بإسطنبول، وألقى خطاباً حول استشهاد الحسين في كربلاء، وقال أردوغان: «لست هنا لأشارك في مصابكم بل في مصابنا... جميعاً»، واستشهد ببيت للشاعر الصوفي يونس إيمري «لم نأت للتنازع بل للحب»، وأضاف أردوغان: «لقد قُتل الحسين بوحشية.. والشهادة التي عرفتها كربلاء تجرح في صميم كل المؤمنين الذين يحبون

أهل البيت»، تابع أردوغان: «إننا لا نحب أن تتكرر فاجعة كربلاء في عالمنا المعاصر، إن قلوبنا جميعاً قد احترقت بمصاب الحسين». هذه المشاركة أسعدت قرابة ثلاثة ملايين مواطن تركي شيعي المذهب، ورفعت من درجة انتمائهم للوطن التركي، وستساعد في دمجهم في مشروع تحقيق الحلم التركي الجديد، وكان للمشاركة أيضاً صدى قوي في الأوساط الشيعية بالمنطقة العربية وإيران، مما ساهم في زيادة القوة الناعمة التركية في المحيط الإقليمي.

في ختام عرض هذه التجربة، يتضح لنا أن المؤسسات البحثية العاملة في الساحة العربية والإسلامية بحاجة ماسة ودائمة إلى الزيارات المتبادلة، وورش العمل المشتركة، من أجل تبادل الخبرات وصقل القدرات والتعرف على الظواهر الإنسانية عن قرب ومعايشة، حتى تستطيع المشاركة في صياغة مستقبل جديد للوطن العربي يكون أكثر أماناً وسلاماً ووفاقاً.

ثالثاً: التجربة الماليزية

وصية مهاتير للعرب: السكة من هنا

حضرت على مدار ثلاثة أيام متواصلة فعاليات منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة والمنعقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور في الفترة من 10–13 نوفمبر 2014، وقد ترأس المنتدى رئيس الوزراء الماليزي الدكتور مهاتير محمد جلّ جلسات المنتدى، وتكلم بصراحة وأجاب عن أسئلة الجمهور بكل ترحيب وسرور، فكانت إجاباته عن تساؤلات المثقفين العرب تجمع بين خلاصة التجربة الماليزية، وإدراك مكامن الخلل والعطب في التجربة العربية، ومن خلال متابعتي لكلمات الرجل وجدت أنه يصف الدواء الناجز لأزمات المجتمع العربي، وسأحاول هنا حصر أهم الأفكار التي وردت في خطابات الدكتور مهاتير محمد

على مدار الأيام الثلاثة التي انعقد فيها المنتدى، والتي يتعلق معظمها بكيفية بناء التوافق والمشاركة داخل المجتمع المتنوع، وهي كالتالي:

أولاً: تقديم التنازلات طريق الاستقرار

شرح مهاتير محمد هذه النقطة بدقة، وقال: نحن في ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان والثقافات، وقعنا في حرب أهلية ضربت بعمق أمن واستقرار المجتمع، فخلال هذه الاضطرابات والقلاقل لم نستطع أن نضع لبنة فوق أختها، فالتنمية في المجتمعات لا تتم إلا إذا حل الأمن والسلام، فكان لزاماً علينا الدخول في حوار مفتوح مع كل المكونات الوطنية دون استثناء أحد، والاتفاق على تقديم تنازلات متبادلة من قبل الجميع، لكي نتمكّن من توطين الاستقرار والتنمية في البلد، وقد نجحنا في ذلك من خلال تبني خطة 2020 لبناء ماليزيا الجديدة، وتحركنا قدماً في تحويل ماليزيا إلى بلد صناعي كبير قادر على المنافسة في السوق العالمية بفضل التعايش والتسامح.

ثانياً: لا بد من ضبط البوصلة

ركز مهاتير محمد على ضرورة توجيه الجهود والطاقات إلى الملفات الحقيقية في المجتمعات والشعوب، وهي: الفقر والبطالة والجوع والجهل؛ لأن الانشغال بالأيديولوجيا ومحاولة الهيمنة على المجتمع وفرض أجندات ثقافية وفكرية عليه أن يقود المجتمعات إلى مزيد من الاحتقان والتنازع، فالناس مع الجوع والفقر لا يمكنك أن تطلب منهم بناء الوعي ونشر الثقافة، وقال: نحن المسلمين صرفنا أوقاتاً وجهوداً كبيرة في مصارعة طواحين الهواء عبر الدخول في معارك تاريخية، مثل الصراع بين السُّنة والشيعة وغيرها من المعارك القديمة.

ثالثاً: الفتاوى لن تحل مشاكل المسلمين

شرح مهاتير هذه النقطة باستفاضة، فقال إن قيادة المجتمعات المسلمة والحركة بها للأمام ينبغي أن لا تخضع لهيمنة فتاوى الفقهاء والوعاظ، فالمجتمعات المسلمة عندما رضخت لبعض الفتاوى والتصورات الفقهية التي لا تتناسب مع حركة تقدم التاريخ أصيبت بالتخلف والجهل، فالعديد من الفقهاء حرّموا على الناس استخدام التلفزيون والمذياع، وركوب الدراجات، وشرب القهوة، وجرموا تجارب عباس بن فرناس للطيران، وقال مهاتير إن كلام العديد من الفقهاء بأن قراءة القرآن كافية لتحقيق النهوض والتقدم!! أثر سلباً على المجتمع، فقد انخفضت لدينا نسب العلماء في الفيزياء والكيمياء والهندسة والطب، بل بلغ الأمر في بعض الكتابات الدينية إلى تحريم الانشغال بهذه العلوم، وبالتالي أكد مهاتير على أن حركة المجتمع لا بد أن تكون جريئة وقوية، وعلى الجميع أن يُدرك أن فتاوى وآراء النخب الدينية ليست ديناً، فنحن نُقدس النص القرآني، ولكن من الخطأ تقديس أقوال المفسرين واعتبارها هي الأخرى ديناً واجب الاتباع.

رابعاً: عون الله لا ينزل على المُتعصبين

قال مهاتير: «إن الله لا يساعد الذين لا يساعدون أنفسهم»، فنحن المسلمين قسّمنا أنفسنا جماعات وطوائف وفرقاً يقتل بعضها بعضاً بدم بارد، فأصبحت طاقتنا مُهدرة بسبب ثقافة الثأر والانتقام التي يحرص المتعصبون على نشرها في أرجاء الأمة، عبر كل الوسائل وبحماس زائد، ثم بعد كل هذا نطلب من الله أن يرحمنا، ويجعل السلام والاستقرار يستوطن أرضنا!! وذلك ضرب من الخيال في ظل سنن الله التي يخضع لها البشر، فلا بد من أن نساعد أنفسنا أولاً، وأن نتجاوز آلام الماضي، وننحاز للمستقبل.

نحن هنا في ماليزيا قررنا أن نعبر إلى المستقبل وبمشاركة كل المكونات العرقية والدينية والثقافية دون الالتفات إلى عذابات ومعارك الماضي، فنحن أبناء اليوم وأبناء ماليزيا الموحدة نعيش تحت سقف واحد، ومن حقنا جميعاً أن نتمتع بخيرات هذا الوطن.

ثم أسهب مهاتير محمد في الحديث حول مسيرته ومساره في التعامل مع التنوع البشري الضخم في ماليزيا، فقال: «بلدنا يعتبر لوحة متنوعة، يحوي كل الأمم والأعراق والديانات والجماعات في آسيا تقريباً، يمكننا تسميته آسيا المصغرة، وهذا التنوع في الأعراق والمعتقدات شكل تحديات جسيمة للمجتمع الماليزي، فقد شهدنا عام 1969 أعمال شغب واشتباكات عنيفة وخطيرة في العاصمة كوالالمبور، بين أبناء مكون الملايو والصينيين، وكذلك مثّل لنا التنوع تحديات اقتصادية جسيمة، فالمستوى المعيشي للملايو، إذا ما قورن بغيرهم من سكان البلاد من العرقيات الأخرى (الصينيين على وجه التحديد) كان منخفضاً جدّاً آنذاك، بل يمكن القول إنه لا يقارن. ولكن بعد فترة من التنازع والشقاق، قررنا نحن الماليزيين العيش معاً، والنهوض بالوطن جميعاً، يداً واحدة وفريقاً واحداً، دون إقصاء أو تمييز لمصلحة عرق دون الآخر، أو تفضيل دين ومعتقد دون غيره من الأديان».

وبقياس الحال أو محاولة وضع سيرة الانقسام العرقي والطائفي في ماليزيا أمام ما يشهده أكثر من قطر عربي اليوم، وأضاف: «الاضطرابات والقلاقل لم تمكّنا من أن نضع لبنة فوق أختها على أرض الوطن، فالتنمية في المجتمعات لا تتم إلا إذا حل الأمن والسلام، وكان لزاماً علينا الدخول في حوار مفتوح مع كل المكونات الوطنية دون استثناء لأحد والاتفاق على تقديم تنازلات متبادلة من الجميع، لكي نتمكن من توطين الاستقرار والتنمية، وقد نجحنا في ذلك من خلال تبني خطة 2020 لبناء ماليزيا الجديدة، وتحركنا قدماً في تحويل ماليزيا من بلد زراعي إلى بلد متقدم صناعيّاً؛ قادر على المنافسة في السوق العالمية».

السلم الأهلي قبل الشريعة الإسلامية

وعن علاقة المجتمع بالتشريع الديني وسؤال دينية الدولة من علمانيتها وشعار الدولة الإسلامية، أجاب د. مهاتير: لا يمكن الحديث عن إقامة دولة مسلمة ما لم يكن عندك مجتمع مسلم متماسك ينعم بقيم التراحم والتواصل، فالمجتمع المسلم هو ما تحدث عنه القرآن باستفاضة كبيرة، فالقرآن يدعو إلى إقامة مجتمع إسلامي لا إلى إقامة دولة إسلامية، فالمجتمع هو المكان المباشر لتطبيق قيم الإسلام الكبرى، وكل مسلم مطلوب منه ومفروض عليه أن يسعى لإقامة هذا المجتمع على قدر السعة والإمكان، فالمسلم يجب أن يكون صادقاً في سلوكه، وعادلاً في معاملاته مع المسلمين وغير المسلمين، ومطلوب منه احترام الآخرين والرحمة بهم في ظل أي نظام سياسي كان، ونحن في ماليزيا نعتقد أن قيام المجتمع المسلم المتناغم والمُستقر هو الفريضة الرئيسة علينا واللبنة الأولى في تقدم ونهضة ماليزيا.

وعن المحاور التي لا بد من حضورها عند الحديث عن السياسة والحكم في بلد إسلامي، قضية الحدود الواردة في الشريعة الإسلامية، وتطبيقها من عدمه، قال مهاتير محمد: «نحن في مجتمع متنوع ومتعدد الأعراق والأديان، أغلبية سكانه مسلمون ومتمسكون بتعاليم الإسلام، والحكومة جزء من هذا الشعب، والحكومة ليست ضد تطبيق القانون الإسلامي والشريعة الإسلامية، ولكننا ضد تفسير البعض لأحكام وقوانين الشريعة الإسلامية بشكل متعسّف، فالبعض يقصر الشريعة في الحدود فقط، وهذا خلل كبير، وينتقص من قيمة العدالة والمساواة التي تعدّ من مقاصد الشريعة الإسلامية الكريمة، فالمسألة فيها نقاش، وتحتاج إلى ضبط ودقة في المصطلحات والمفاهيم، فتنزيل أحكام الشريعة الإسلامية في مجتمع متعدد الأعراق والأديان يحتاج

إلى وعي كبير وواضح يزيل أي شكوك ومخاوف عند المواطنين جميعاً، فالبعض مثلاً يعتبر المرأة التي تعرضت للاغتصاب وتقدمت بشكوى ضد هؤلاء المعتدين عليها، ولم تأت بالشهود، مذنبة وتستحق العقاب، لأنها وقعت -حسب فهمهم لأحكام الشريعة- في «جريمة قذف لهؤلاء المعتدين بالباطل، وهذا عندي أمر لا يحقق العدالة التي هي مقصد من مقاصد الشريعة الغراء».

الهوية الماليزية ودستور الدولة

وعن تحدي الهوية وصياغتها والحفاظ عليها ضمن مجتمع متعدد الأعراق والأديان، قال: «نحن كمسلمين في ماليزيا فخورون بالدين الإسلامي، ونعتز بالهوية الإسلامية، فالدستور الماليزي ينص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، ويحافظ في الوقت ذاته على حرية المعتقد لجميع المواطنين، ولكننا نحتنا هويتنا الإسلامية في إطار الثقافة الماليزية والبيئة الآسيوية، والقرآن الكريم كتاب خالد ونزل باللغة العربية، ولكننا نفهمه من خلال ترجمة معانيه ومقاصده للغة المحلية الماليزية، وقد قمنا بجهد في هذا الإطار؛ لأن فهم القرآن باللغة العربية فيه صعوبة بالغة لشعب لا ينطق العربية، ولذلك جهود الترجمة مهمة ومفيدة، من أجل أن تمكن من صياغة الهوية الإسلامية الماليزية في ضوء التعاليم والثوابت الإسلامية. ثم إن الهوية الإسلامية والالتزام بها ليس بينها وبين العلم والتقدم والتنمية تضاد وشقاق، فالإسلام يشجّع على العلم، ويدعو إلى العمل، ويحضّ على السلام والمحبة وحسن التعايش مع الجميع، وهذا ما قمنا به في ماليزيا، حاربنا الفقر والجهل والتخلّف، وأصبحت هويتنا أكثر جمالاً وأقوى من ذي قبل بكثير».

الملائكة ترقص في ماليزيا

بعد زيارتي لماليزيا وجلوسي مع العديد من نخبها الثقافية والسياسية والاطلاع على نهضتها الحضارية عن كثب ومعايشة تسامح أهلها عن قرب، دونت هذا المقال «الملائكة ترقص في ماليزيا» ونشرته على موقع مركز التنوع، وأجد الآن من المفيد لك أخي القارئ أن نتشارك في إعادة قراءته مرة أخرى، لأنه كاشف عن العديد من الأسرار العميقة التي تقف خلف نجاح التجربة الماليزية على مستوى التعايش والسلم الأهلي، وهذا هو نص المقال: «بلد جسده صغير لا تتجاوز مساحته نصف مساحة مصر؛ عائم وسط أمواج المحيط الهندي وبحر الصين، يكاد يمر به خط الاستواء، ولا تغادر سماءه الأمطار، تحيط به الغابات من كل مكان، وترسم الأشجار الباسقات على تلاله وجباله لوحات باهرات من الجمال والجلال، وعلى أرضه يعيش شعب متناغم ومتوافق كفريق عازف في إحدى دور الأوبرا الإيطالية، يعيشون حلماً واحداً، ويعزفون لحناً بديعاً قوامه المحبة والتراحم والسلام، وعلى نواصي الشوارع والأحياء في هذا البلد الجميل تتداخل أصوات أجراس الكنائس مع تكبيرات المساجد، وتتعانق موسيقى المعابد الصينية مع نغمات الصلوات في المعابد الهندوسية، وتتجاور هناك صوامع البوذيين مع أماكن لقاء اللادينيين في تداخل وسكينة، يجد فيها البوذي راحته واللاديني بغيته بدون ضجيج ولا إزعاج. وهناك في هذا البلد ذي القلب الكبير عندما تفتح عينيك وأنت في القطار، تشعر تارة أنك في العاصمة الصينية بكين، وتكاد تجزم مرة أخرى أنك دخلت شوارع نيودلهي خطأ، وعندما يتوقف بك القطار ربما تحس أنك وصلت إلى العاصمة الإندونيسية جاكرتا، فهذا الوطن يقولون عنه إنه مختصر القارة العملاقة آسيا من حيث تنوع الأعراق والأديان

واللغات، فهنا في كوالالمبور بإمكانك أن تستمتع بالأجواء الهندية الخالصة إذا وطأت قدماك الحي الهندي وسط العاصمة، وتقدر أن تعيش ساعات وكأنك وسط بكين إذا دخلت إلى الحي الصيني القابع بجوار المسجد المركزي الوطني، وإذا كنت عربيّاً تريد أن تشرب القهوة العربية وتتناول الأكلات اليمنية، فستجد حي العرب في العاصمة متهيئاً لك ولرغباتك.

هكذا بدت لي ماليزيا في زيارتي الأخيرة لها، واحة من السلام الاجتماعي والتسامح المُبهر والتعايش الفاتن والتآزر الأهلي البديع، فقد وجدت شعباً متنوعاً بعدد ألوان قوس قزح، لا هم له سوى أن ينهض بهذا البلد الصغير، وينشر نسمات العدالة والمساواة على جنبات أرضه البالغة الخصوبة والجمال، فالكل مستمتع وفخور بماليزيته بشكل مثير للاهتمام. حاولت الاحتكاك بالشباب الماليزي من كل الأعراق والديانات، وعندما كنت أجد شاباً بجواري في القطار ملامحه صينية خالصة أبادر بسؤاله هل أنت صيني؟ فأجد على وجهه بدايات الغضب من مجرد السؤال!! ويرد بقوة وحسم: أنا ماليزي، فأحاول مرة أخرى فأقول له: أليست جذورك من الصين؟ فيرد ثانية: أنا ماليزي، وهكذا حاولت مع شباب آخرين من أصل هندي فكانت الإجابة نفسها والتعليق، فالكل فخور أنه ماليزي، وسعيد لدرجة أنه نسي أصوله التاريخية القديمة، وأصبح فرداً فاعلاً في الحلم الماليزي الجديد، أرض السلام والتنمية، فماليزيا اليوم بوتقة صهر للأعراق والأديان تحت سماء وطن واحد، شبابها يتفجّر حماسة وعلماً وعملاً لتحقيق رؤية الدولة الماليزية الجديدة في عام 2020.

أسرار نجاح التجربة الماليزية

بعد عرض هذه الأسطر السابقة عن التجربة الماليزية التي نجحت إلى حد كبير في إدارة التنوع والاختلاف عبر نشر التسامح والمحبة

والتواصل مع كل مكونات المجتمع، يبرز هذا السؤال الأهم: كيف نجحت ماليزيا في صناعة هذا النموذج الحضاري من التعايش والتسامح؟ وكيف تغلبت على العقبات التي وقفت أمامها في هذا الطريق؟ وكم استغرق هذا من الوقت؟ الإجابة عن هذه الأسئلة المركزية قادتني إلى البحث العميق في تاريخ وجغرافية ماليزيا وتاريخها السياسي المعاصر، فخرجت بثلاثة عوامل مركزية تقف خلف النجاح الماليزي في الخروج السريع من الحرب الأهلية نحو فضاء الاستقرار والتنمية والنهضة، هي:

أولاً: الجغرافية البحرية

بحكم دراستي للجغرافيا وإدراكي أهميتها وتأثيرها في السلوك الإنساني، نظرت إلى خريطة دولة ماليزيا فوجدتها دولة بحرية بامتياز، مكونة من 13 ولاية، وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329.845 كم2، يصل تعداد السكان إلى أكثر من 30 مليون نسمة، وأراضيها مكونة من جزأين: الجزء الأول هو شبه جزيرة ماليزيا التي تقع جنوب تايلاند وشمال سنغافورة وشرق جزيرة سومطرة الإندونيسية، والجزء الثاني هو ماليزيا الشرقية التي تقع في جزيرة بورنيو، وتشترك فيها ماليزيا حدوديّاً مع إندونيسيا وبروناي، فهذه الجغرافية الساحلية كان لها انعكاس نفسي إيجابي على سيكولوجية المواطنين الماليزيين، فحققت لهم قدراً عالياً من الاستقلالية والحرية والانفتاح على العالم، مما زاد من قدرة السكان النفسية على استيعاب الآخر المخالف، فماليزيا كدولة معبر بين قوى جغرافية وإقليمية كبرى مثل الصين واليابان والهند، استقبلت هجرات بشرية قديمة من الصين والهند وغيرهما جاؤوا بأديانهم وعقائدهم، واستقروا بها، واندمجوا مع شعبها المتسامح، ورحب بهم الماليزيون الأصليون،

فالسواحل المفتوحة المحيطة بكل أرجاء ماليزيا جعلتها مفتوحة على جغرافيا الإقليم المحيط بها على المستوى الديموغرافي والجيوثقافي.

ثانياً: الأغلبية المتسامحة

أغلبية الشعب الماليزي تنتمي إلى عرقية الملايو، وهم بالأساس مزارعون يعملون في جني المطاط الطبيعي وزراعة الأرز، فجاءهم الإسلام فتحولوا إليه بشكل تدريجي وهادئ وبطيء، فالإسلام وصلهم بدون معارك ولا جيوش ولا عراك، عن طريق قوافل التجار المسلمين الذين قدّموا نموذجاً أخلاقيّاً جذاباً لشعب الملايو ولسلاطينه الحاكمين، فدخلوا في دين الله أفواجاً.

وأما عن كيفية وصول الإسلام إلى ماليزيا فهناك ثلاث روايات مختلفة، فهناك من يرى أن الإسلام وصلهم عبر التجار العرب اليمنيين، وفريق آخر يرى أن الإسلام وصلهم من الهند، وهناك رأي أخير يعتبر أن الإسلام قدم إليهم عن طريق مسلمي الصين، والقاسم المُشترك بين كل هذه المدارس التاريخية أن الإسلام تسرب بخفاءٍ بالغ، وتمدد بهدوء رصين، ولم يُحدث عراكاً ولا اشتباكاً ولا توتراً بين مكونات المجتمع الماليزي، وهذا كوّن ذاكرة تاريخية تسامحية للأغلبية المسلمة في ماليزيا تجاه الآخر المخالف، ويضاف لذلك أن نمط التدين الماليزي صوفي قائم على أولوية التزكية الشخصية، والتسامح مع الآخرين، فوصول الإسلام إلى سواحل الملايو بهذه الطريقة السلمية وبهذا النمط الصوفي، شكّل دفعة معرفية قوية ساهمت في ترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر هناك.

الشباب الواعي: وقد انعكس تسامح الأغلبية على سيكولوجية الشباب الماليزي الذين يُشكلون قرابة 70% من إجمالي عدد السكان هناك، فالشباب الماليزي (المسلم والهندوسي والسيخي والمسيحي..

إلخ) من الفئات والجماعات العرقية المتنوعة، قد ورث هذه الروح المتسامحة والمتعاونة، فهم يعملون سويّاً وبدرجة عالية من التنسيق والتوافق، بعيداً عن إثارة القضايا العرقية والطائفية، فالشباب منهمك في الحركة نحو المستقبل، وهدفهم الجامع شعاره هو: «ماليزيا الموحدة»، ومقصدهم الأهم هو تطبيق خطة ماليزيا 2020 بكل عزيمة وإصرار واجتهاد.

ثالثا: الأقليات العاقلة

وجود الأقليات العرقية وسط شعب الملايو له أسباب متنوعة، من أبرزها جلب الاحتلال الإنجليزي لها للعمل في المزارع والمصانع، ونتج عن ذلك وبعد انتهاء الاحتلال البريطاني والياباني لماليزيا أن أصبحت هناك أقليات هندية وصينية مستقرة داخل ماليزيا مُسيطرة على مفاصل الاقتصاد وعلى قطاع الخدمات، وأصبحت الأغلبية الملاوية تحت خط الفقر، وتعاني من الجهل وانتشار الأمراض!! ولكن بعدما قامت سلطة مركزية سياسية في ماليزيا، تم الاتفاق بين كل الجماعات العرقية المختلفة على العيش سويّاً دون تمييز أو إقصاء، ولكن وفق شرط واحد، ألا وهو إقرار ما يُعرف بـ «التمييز الإيجابي» لشعب الملايو الذي يقضي بأولوية تقديم الخدمات التعليمية والخدمية والصحية والابتعاث للخارج للتعلم والدراسة لأفراد أغلبية الملايو الفقراء، وقد قبلت بذلك الأقلية الهندية والصينية، من أجل نزع فتيل التوتر والاحتقان الأهلي، فوجود طبقة بالغة الثراء الاقتصادي وبجوارها شريحة اجتماعية هندية مهيمنة على قطاع الخدمات وسط أمواج متلاطمة من فقراء الملايو السكان الأصليين للبلاد، لن يعود بالاستقرار والتنمية على البلاد والعباد، ولذلك انحازت الأقليات لهذا الخيار، وهو رفع الظلم الاقتصادي عن شعب الملايو حتى يقف على

قدمه، ويشارك المكونات الأخرى في مسار النهضة والاستقرار والتنمية.

وقد ساهمت القيادة الحكيمة، المتمثلة في الدكتور مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، في دقة تطبيق هذا العقد الاجتماعي الجديد للشعب الماليزي. ومن خلال خبرة مهاتير السياسية وحكمة فريقه الميدانية، تحقق لهم النجاح في تقديم نموذج حضاري رائع في إدارة الاختلاف والتنوع، قائم على التسامح والحوار، وفتح قنوات النقاش والتواصل حول المظالم والتحديات الحقيقية للمكونات العرقية في البلد.

ومع تحقق النتائج الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لتطبيق هذا العقد الاجتماعي الجديد القائم على تقديم التنازلات المتبادلة من الجميع، زادت قناعة كل المكونات بأن السبيل الوحيد لنهضة وتقدم ماليزيا هو التسامح والحوار، ونسيان عذابات وجراحات الماضي، والتعلق بالمستقبل الواعد القائم على العدالة والمساواة، وتقديس الكرامة الإنسانية.

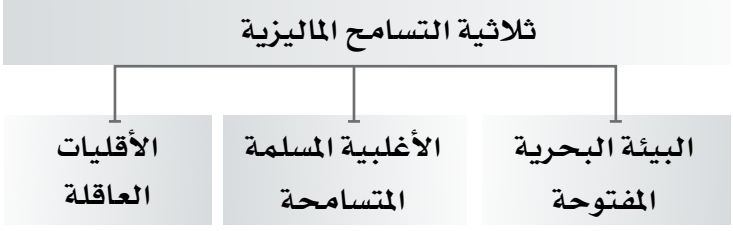

رابعاً: التجربة السيريلانكية الدامية

تجربة نمور التاميل

على كورنيش نهر بينتوتا في سيريلانكا، استوقفني سائح ألماني في العقد الخامس من عمره، وقال لي: أنت مصري؟ قلت: نعم، قال: أنا أعشق مصر، وقد زرتها كثيراً، ولكني لا أستطيع السفر إليها الآن، فقد أصبحت خطرة، ويضرب فيها الإرهاب بقوّة، ولا تعرف الاستقرار، ولذلك جئتُ إلى سيريلانكا هذا العام. هذا الحوار القصير

أثار شجوناً، فدولة سيريلانكا منذ عام 1983 حتى نهاية عام 2009 كانت مسرحاً لحرب أهلية مُستعرّة امتدت قرابة 30 عاماً بين مقاتلي نمور التاميل والحكومة المركزية، بلغ عدد ضحاياها قرابة (70 ألف قتيل، و900 ألف لاجئ، و100 ألف نازح)، وتحطّمت أثناءَها حركة السياحة السيريلانكية، وتوقّفت عجلة الاقتصاد، وتقطّعت أوصال الدولة جراء توقف حركة القطارات بين جنوب البلاد وشمالها، نتيجة أعمال القتال.

في عام 2009، توقّفت الحرب وبدأ طرفا النزاع في المفاوضات، بعدما أدركا أن خيار الحرب الأهلية كان خطأً. قفز هذا السؤال إلى ذهني: هل ستأخذ مصر مقعد سيريلانكا في الحرب الأهلية؟ فالصراع السياسي في مصر مع كل إشراقة شمس يزداد تعقيداً، وأصبح استخدام العنف فيه شائعاً، ما دعاني إلى كتابة مقال يشرح الأخطاء السبعة التي وقع فيها طرفا النزاع في سيريلانكا، وقادتهم إلى محرقة الحرب الأهلية، وذلك بهدف حثّ المصريين وغيرهم من الأشقاء العرب على تجنّبها إذا أرادوا النجاة والعيش في سلام ووئام، وهي كالتالي:

أولاً: انحياز الدولة لمصلحة فئة اجتماعية أو دينية أو عرقية، يؤسس لعدم الاستقرار ويُنشئ التوترات. في 1972، تم إقرار الدستور السيريلانكي الجديد بعد الاستقلال، وجاءت بنوده لتعزز مكانة الدين البوذي في الدولة، واعتبرت سيريلانكا حامية له، وعندها شعرت الأقلية التاميلية الهندوسية بالإقصاء والتهميش، وبدأت بوادر الانقسام الأهلي.

ثانياً: استعلاء الأغلبية السنهالية على باقي المكونات الاجتماعية الوطنية زاد من شدة التوتر الأهلي بين مكونات المجتمع السيريلانكي،

بعد وصول حزب الحرية السيريلانكي للحكم، وهو حزب مدعوم من طرف النخبة البوذية، تم إقرار السنهالية لغة رسمية وحيدة، عبر قانون السنهالية فقط (Sinhala Only Act)، ونتج عن ذلك مغادرة آلاف الموظفين التاميليين وظائفهم، بسبب عدم قدرتهم على الاندماج في سياق لغوي سنهالي لا يتقنونه.

ثالثاً: ديكتاتورية الأغلبية: نزعت الحكومة السيريلانكية الجنسية من مليون تاميلي من المناطق الجبلية، بذريعة كونهم هنوداً وطّنتهم بريطانيا في 1827، وقد مكّنت هذه العملية الطبقة السنهالية الحاكمة من إقصاء ثلث النواب التاميليين في البرلمان.

رابعاً: اللجوء إلى العنف: استخدمت حركة «نمور التاميل» التي تأسست عام 1976، العنف وسيلة للاعتراف بحقوق أقلية التاميل الهندوسية التي تشكل 18% تقريباً من سكان سيريلانكا، وأدخلت البلاد في فوضى كبيرة لم يستفد منها أحد، وإنما خسرت فيها سيريلانكا طاقاتها ومواردها، وتعطلت حركة التنمية والاستثمار فيها تماماً.

خامساً: سياسة الأرض المحروقة: أدى استخدام الجيش السيريلانكي القوة المُفرطة تجاه سكان المناطق التي توجد فيها حركة نمور التاميل وتهجيرهم قسراً، إلى زيادة حدة الصراع، وأنشأ حاضنة اجتماعية متعاطفة مع استخدام العنف ضد الحكومة، ولم يُقدم حلولاً جذرية للأزمة، على الرغم من نجاح الجيش السيريلانكي في قتل زعيم حركة نمور التاميل فلوبيلاي برابهاكران، والقضاء على العديد من قواته، وهذا ما دعا الحركة إلى إعلان الاستسلام، إلا أن العديد من الخبراء يرون أن هذا السلام هشّ؛ لأنه غير قائم على تطبيق العدالة والمساواة.

سادساً: تعدد جبهات الصراع: تورُّط حركة نمور التاميل في اغتيال حاكم منطقة جافنا عام 1975، واغتيال رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي في مدينة مدراس عام 1992، واغتيال رئيس سيريلانكا بريماداسا سنة 1993، بالإضافة إلى الهجوم على مطار كولومبو سنة 2001، أفقد الحركة التعاطف المحلي والعالمي، وجعل أكثر من 30 دولة تعتبر حركة نمور التاميل ضمن الحركات الإرهابية، ومنها دول الاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة الأميركية.

سابعاً: رفع سقف المطالب: مطالبة حركة نمور التاميل بانفصال المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من سيريلانكا من أجل إقامة دولة للأقلية التاميلية الهندوسية بعيداً عن سيطرة الأغلبية السنهالية، سبّب توتراً كبيراً في السياسة الآسيوية الإقليمية، وجلب للحركة أعداءً دوليين كان من أبرزهم الهند التي كانت تخشى من نجاح نمور التاميل في الانفصال عن سيريلانكا؛ لأن ذلك سيؤدي إلى مطالبة الأقليات العرقية الموجودة فيها بالانفصال أيضاً، وهذا كان يعد سبباً كافياً لتعاون الهند مع حكومة سيريلانكا في حصار قوات نمور التاميل، ومنع إمدادات السلاح عنهم.

في الختام، ينبغي على الجميع باختلاف فئاتهم الاجتماعية وخياراتهم السياسية وتركيباتهم العرقية واختياراتهم الدينية والأيديولوجية، أن يدركوا أن التوترات الأهلية والانقسامات الأيديولوجية والخلافات السياسية إذا لم تعالج بالقسط والعدل ووفق قيم المساواة والإنصاف والكرامة وحقوق الإنسان، بعيداً عن خيار القهر والعنف، فنحن نسير جميعاً إلى سيناريو الحرب الأهلية السيريلانكية التي احتكم فيها الجميع هناك إلى منطق الغباء السياسي، لفلسفة المعارك الصفرية واستخدام العنف، فكانت النتائج كارثية على العباد والبلاد على مدار

ثلاثة عقود من الدماء والأشلاء والدموع، فالسعيد من اتعظ بغيره، والشقي من اعتبر بنفسه.

أبرز أسباب الأزمة السيريلانكية

انحياز الدولة للديانة البوذية	استخدام التاميل العنف	هيمنة الأغلبية على السلطة السياسية

خامساً: تجربة جنوب إفريقيا

لماذا نجحت العدالة الانتقالية بجنوب إفريقيا؟

كانت جمهورية اتحاد جنوب إفريقيا مثالاً من أسوأ أمثلة التفرقة العنصرية البغيضة، حيث حكم خمسة ملايين من العناصر البيضاء، حوالي 29 مليوناً من غير البيض، هذا الاتحاد الذي فقد وحدته قبل أن يُولد، وأصبح جنة الأقلية، وجحيم الأغلبية، وقلعة التفرقة العنصرية، فقد سلكت الأقلية البيضاء سياسة عزل الأغلبية غير البيضاء في مناطق تتسم بالفقر والجدب حيث المعازل، ويُسخّرون في خدمة البيض، وأمعنت سلطات البيض بجنوب إفريقيا في سياسة التفرقة العنصرية، وتمادت في تطبيقها، مما جلب عليها سخط العالم واستنكاره، فأصدرت هيئة الأمم المتحدة عدة قرارات لمقاطعة اتحاد جنوب إفريقيا في سنة 1962م والسنوات التالية لها، كما قاطعت دول العالم الثالث اتحاد جنوب إفريقيا بسبب التفرقة العنصرية.

التركيبة العرقية

يتكون سكان جنوب إفريقيا من عناصر عديدة، وكانوا ينقسمون

-حسب نظم التفرقة العنصرية- إلى مجموعتين: البيض وغير البيض، ويبلغ عدد البيض حوالي 5 ملايين نسمة، بينما عدد الوطنيين، وهم قبائل البانتو أكثر من 24 مليوناً، وعدد الملونين والآسيويين 4 ملايين، أي أن عدد غير البيض يقترب من 29 مليوناً، وهم بذلك يشكّلون أغلبية سكان اتحاد جنوب إفريقيا. وتتكون الأقلية البيضاء من سكان جنوب إفريقيا من عناصر أوروبية هاجرت إلى جنوب إفريقيا أثناء احتلال هذه المنطقة، ومن العناصر البيضاء هولنديون، وألمان، وبريطانيون، وفرنسيون. هذا الخليط من العناصر أطلق على نفسه «الأفركانيرز»، وخلق قومية جديدة من هذا الشتات، ويتحدثون لغة مشتقة من الهولندية ممزوجة بكلمات ألمانية وإنجليزية، أطلقوا عليها لغة «الأفركانيرز».

يتكون الإفريقيون -وهم الأغلبية- من البانتو، وهم يتكونون من مجموعات عديدة، منها مجموعة نجوني، ومجموعة تسونجا، ومن المجموعة الأولى السوازي، وشعب الزولو، وكان الزولو أمة مرهوبة الجانب قبل الاستعمار الأوروبي، ومن المجموعة الثانية قبائل تسونجا، ورنجا وتسوا، وإلى جانب المجموعتين السابقتين جماعات فندا، والسوتو، وهكذا تتعدد قبائل البانتو.

أما العناصر الملوّنة، فتشكلت من خليط نتج عن تزاوج بين الهونتنوت -وهم عنصر إفريقي- بالأوروبيين الأوائل، وخليط نتج عن تزاوج بين الآسيويين والأوروبيين، وتتكون العناصر الآسيوية من المهاجرين إلى جنوب إفريقيا تحت سخرة العمل من الماليزيين، والهنود، والباكستانيين، وهكذا شعوب اتحاد إفريقيا تتكون من عدة عناصر[1].

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2004.

مسيرة التحرر

اتبعت حركة مناهضة سياسات التمييز العنصري في جنوب إفريقيا طوال الخمسينيات عدداً من أساليب الكفاح الوطني[1]. ففي عام 1952م، أعلن المؤتمر الإفريقي عن شنِّ «حملة تحد»، نظم خلالها عدداً من هذه الأساليب طوال حقبة الخمسينيات، وقد تضمنت هذه الحملة حملة لمقاومة سياسة التمييز العنصري في مجال التعليم في الفترة من (1953 – 1955م)، وحركة مقاطعة الحافلات في الفترة من عام (1955 وحتى عام 1959م) احتجاجاً على انخفاض الأجور، وقد أحرزت حركات مقاطعة الحافلات في مقاطعات إيفاتون وألكسندرا وجوهانسبرج نجاحاً شجع مواطني جنوب إفريقيا على الاستمرار في الاحتجاجات الوطنية.

وقد ساهمت حركة مقاطعة الحافلات الناجحة في جوهانسبرج في خلق مناخ من المقاومة الوطنية، وبرز قادة أكفاء من خلال هذه المقاومة. وبالرغم من عدم مشاركة المؤتمر الوطني الإفريقي في حركة مقاطعة الحافلات، إلا أنه دعا على إثر نجاحها إلى مقاطعة الشركات القومية ومنتجاتها، وشهدت أواخر الخمسينيات عدداً من الأنشطة والحركات الأخرى نتاجاً لما أفضت إليه حركة مقاطعة الحافلات من إحساس الأفارقة بمزيد من الثقة بقوتهم وبفاعلية الكفاح الوطني[2].

وبعد نجاح حزب المؤتمر الإفريقي بقيادة المناضل نيلسون مانديلا وإجبار حكومة الأقلية على الاعتراف بالحقوق الدستورية الكاملة لكل المواطنين، أصبح لكل مواطن –بغض النظر عن لونه أو عرقه أو دينه– حق التصويت والمشاركة في الانتخابات على أساس «one vote one man».

1– مذاكرات نيلسون مانديلا، ترجمة حنان كسروان، الطبعة الأولى 2013، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
2– هشام خضر، نيلسون مانديلا، الطبعة الأولى 2011، الدار العالمية للكتب والنشر. مصر.

وفي نيسان/أبريل 1994م، أُجريت أول انتخابات برلمانية غير عنصرية، شارك فيها 86% من الناخبين. وفي أيار/مايو من تلك السنة، اجتمع البرلمان الجديد لأول مرة بصفته جمعية تأسيسية، وفي أواسط التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت العملية الدستورية في جنوب إفريقيا المثال الكامل لعمليات الدساتير القائمة على مشاركة المواطنين.

الإستراتيجية الفعّالة لحزب المؤتمر الإفريقي

التنوع من شقاقي إلى اشتمالي:

وأترك هناك الزعيم مانديلا يشرح لنا كيف جعل تنوّع شعب جنوب إفريقيا قوة وليس ضعفاً، «ففي السابع والعشرين من شهر أبريل/ نيسان 1994م، أرسى شعب جنوب إفريقيا أمة على أساس التعهد بأننا سنمحو إرث ماضينا المجزأ؛ لكي نبني حياة أفضل للجميع.

لم يكن هذا عهداً قطعناه باستخفاف، لقد دفع الملايين إلى بؤرة الفقر عمداً عبر أجيال، ولكي يخلد نظام التفرقة العنصرية نفسه، كانت القوة الغاشمة وحدها هي التي تحافظ على نظام «الأبارتيد» ذاك، الذي ادعى أنه مكرّس بإرادة السماء، فسلبنا جميعاً إنسانيتنا، المقموعين منا والقامعين على حدٍّ سواء، لقد ناضلنا خلال عقود من الزمان من أجل مجتمع غير مميز عنصريّاً، غير مميز جنسيّاً، وحتى قبل وصولنا للسلطة في الانتخابات التاريخية عام 1994م، كانت رؤيتنا للديمقراطية محكومة بمبادئ، من بينها مبدأ يقول: إنه لا يجوز أن يتعرّض أي شخص أو تتعرض أي مجموعة من الأشخاص للاضطهاد، أو الإخضاع، أو التمييز، بسبب العرق، أو الجنس، أو الأصل الإثني، أو اللون أو العقيدة، وما إن وصلنا إلى السلطة حتى قررنا اعتبار تنوع الألوان واللغات مصدراً للقوة، بعد أن كان يستخدم في الماضي للتفرقة

بيننا، لقد ضمنا أن القانون الأساسي للبلاد -دستور وميثاق حقوق المواطنين- يعزز الوحدة الوطنية، ويوجه اهتماماً خاصّاً إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. لم يكن طريقنا نحو الاندماج جديداً، كما لم يتم اختياره بتسرع؛ إذ كان المؤتمر الإفريقي يدعو طيلة عقود إلى الوحدة الوطنية، وحتى في ذروة العنف والقمع عندما كان الاختلاط العرقي يُوصل للسجن أو الموت، لم نتخل أبداً عن هدفنا في بناء مجتمع قائم على الصداقة، وعلى الإنسانية المشتركة[1].

والآن على الرغم من القوانين التي لم تعد تُقوي الانقسامات القديمة، فإنها ما زالت ماثلة للعيان في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مناطقنا السكنية، وفي أماكن العمل، وفي اتساع شقة عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء. عندما تولينا مشروع تحويل مجتمعنا، كان أحد شعارات نضالنا: «التحرر من العوز»، وكان هدفنا القضاء على الجوع والفقر والأمية والتشرد، وضمان الحصول على الغذاء والتعليم، ورأينا الحرية صنواً لا ينفصم عن الكرامة والإنسانية والمساواة بين البشر.

الآن وُضع الأساس لحياة أفضل وبدأ البناء، ونحن نُدرك تماماً أن حريتنا وحقوقنا لن تكتسب معناها الكامل إلا عندما ننجح معاً في التغلب على انقسامات ماضينا وإجحافاته، وفي تحسين حياة الجميع وبخاصة الفقراء.

اليوم نبدأ في حصاد بعض النتائج التي غرسناها في نهاية مجاعة جنوب إفريقيا، ثمة كثيرون في المجتمع الدولي ممن راقبوا عن بُعد كيف تحدى مجتمعنا نُذر الشؤم وتكهناتهم بنزاع لا ينتهي، يتكلمون عن معجزة، لكن أولئك الذين شاركوا في عملية التحول إلى ما نحن عليه الآن، سوف يعرفون بالتأكيد أن ذلك التحول كان نتيجة قرار

1- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، في عام 2004، «الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع».

اتخذه بشر». كانت هذه رؤية الزعيم نيلسون مانديلا للمستقبل الباهر لجنوب إفريقيا كما يراه هو وحزبه.

تكنيكات التلاحم بين السود والبيض:

1- المساواة في التوظيف

عند انتهاء نظام التفرقة العنصرية (الأبارتايد) في عام 1995م، كان البيض يشكلون نسبة 13% من السكان، ويجنون 59% من الدخل الخاص، فيما كان الإفريقيون الذين تبلغ نسبتهم 76% من السكان يحصلون على 29% وأظهر مسح أجري في عام 2000م، وشمل 161 شركة كبيرة توظف 560 ألف عامل، أن البيض ما زالوا حتى ذلك الحين يحتلون 80% من المناصب الإدارية، كذلك كان الفارق العنصري في الأجور كبيراً، وإن كان قد تناقص بنسبة كبيرة عن ذي قبل، إذ في أواخر تسعينيات القرن الماضي كان العمال البيض يكسبون أجوراً يزيد معدلها خمس مرات عن أجور الإفريقيين، رغم أن نصف هذا التفاوت كان يُعلل بفارق التعليم والمكان. في فترة ما بعد الأبارتايد، بدأت الحكومة الديمقراطية بتطبيق سلسلة من البرامج المصممة لتخفيض هذه الفوارق، فقانون المساواة في التوظيف الصادر في عام 1998م يفرض على أصحاب العمل أن يقدموا معلومات عن مبالغ التعويض والمنافع في كل فئة مهنية على أساس العنصر والجنس، وأن يتخذوا الإجراءات الملائمة إذا كانت هناك اختلافات غير مناسبة في دخل العاملين، ويتعين على الشركات التي يفوق حجمها حدّاً معيناً أن تزوّد الدولة بتقارير سنوية توضح وتخطط لجعل قواها العاملة تمثل التركيبة السكانية على جميع المستويات بشكل أفضل.

يقول القانون أيضاً: إن نقص الخبرة اللازمة لدى فرد من مجموعة مشمولة بالحماية ليس سبباً كافياً لتوظيف شخص آخر مكانه، ما

دام طالب العمل يمتلك القدرة على اكتساب المعرفة اللازمة للقيام به خلال فترة زمنية معقولة، بالإضافة إلى ذلك، تحدد مواثيق تمكين السود لكل صناعة أهدافاً لنسب الأسهم التي يجب أن تنتقل ملكيتها إلى السود (الإفريقيين الأصليين، والملونين، والآسيويين)، كما نشرت مواثيق كهذه لقطاعات البترول والمناجم والمصارف. ويهدف هذا التوجه العام إلى نقل ملكية حوالي ربع الأسهم في جنوب إفريقيا إلى أيدي السود خلال عقد من الزمن أو نحو ذلك.

ماذا حققت هذه الجهود؟ قرابة نصف المديرين من المرتبة المتوسطة وربع المديرين من المرتبة العليا في جنوب إفريقيا هم اليوم من السود، مقابل لا أحد تقريباً قبل عشر سنوات، كما حصل السود على ترقيات سريعة بشكل خاص في القطاع العام؛ إذ لا يوجد منافسون للحكومة. غير أن الحكومة التي رفعت عدداً كبيراً ممن لا يتمتعون بمؤهلات كافية، اضطرت إلى توظيف عدد كبير من المستشارين لمساعدة هؤلاء، لكن ذلك الوضع تغير، فالفعالية قضية مطروحة للنقاش، حيث تعليمات المشتريات على أن الشركات التي يملكها سود تستطيع أن تطلب ثمناً أعلى وتكسب عقوداً حكومية رغم ذلك، الأمر الذي يبقي أموالاً أقل للمصانع العامة كالطرق والمساكن والجسور. أما بالنسبة لمواثيق تمكين السود، فلم يتضح بعد كيف سيمول نقل ملكية الأسهم هذه؛ لأن الممارسات الراهنة لتمكين السود لم تخلق منتجات جديدة أو شركات مستقلة جديدة لا تدعمها شركات كبيرة يملكها البيض، كما يقول المعلق المعروف «مولتشي موبيكي».

2- اللغات والدستور الجديد

حاولت جنوب إفريقيا توسيع مجالات الاختيار أمام الذين لا يعرفون الإنجليزية والإفريقانية بالدعوة إلى اعتماد 11 لغة رسمية معترفاً بها

في الدستور (منذ 1994م)، منها 9 لغات للسكان المحليين، بالإضافة إلى الإنجليزية والإفريقانية. ورغم وجود برنامج طموح للترجمة في المحاكم، ما زال هناك تحيز لصالح الإنجليزية، فقد أظهرت دراسة عن المحاكم في كواكوا في «الولاية الحرة»، وهي منطقة يتكلم معظم سكانها لغة سيسوتو، أنه حتى عندما يكون القاضي والمدعي والمتهم إفريقيين ويتكلمون لهجة سيسوتو الجنوبية كلغة أم، فإن إجراءات المحاكمة تدار بلغة إنجليزية من الدرجة الثانية، وبمساعدة مترجم تعيّنه المحكمة، يترجم من لغة سيسوتو، وإليها لفائدة المتهم.

كل ما سبق يُعتبر محاولات جادة من قبل المجتمع الجنوب إفريقي لتجاوز متاعب الماضي والإبحار نحو المستقبل بقوة وثبات، فقد قدمت تجربة دولة جنوب إفريقيا دروساً إنسانية مفيدة للشعوب والأمم التي تحاول بسط العدالة الاجتماعية على ربوعها العامرة.

مانديلا ليس قديساً

وبعد انتهاء رحلتنا مع تجربة جنوب إفريقيا في صناعة التسامح والتطلع للمستقبل، من المهم أن لا نحصر سبب نجاح هذه التجربة في شخص الزعيم نيلسون مانديلا، فهذا يُعد ظلماً كبيراً لكل الفاعلين والمناضلين في التجربة، سواء كانوا من الأغلبية السوداء، أو من الأقلية البيضاء، فالاهتمام العربي الكبير بسيرة ومسيرة القائد مانديلا يمكن الاستفادة منه في بناء فضاء اجتماعي جديد في المنطقة العربية والإسلامية قائم على التسامح، واحترام الآخر، ومتجاوز لضيق الأيديولوجيات الوطنية الخانقة، ومُتعالٍ على تطرف الأيديولوجيات الدينية القاتلة، ولكن هذا يتوقف على فلسفة تعاطينا مع تجربة العم مانديلا النضالية، فما هو مطروح ومُروج حول سيرة الرجل في المنطقة العربية يتسم بالضحالة التي تغلق مسام العبرة والدرس

أمام الأجيال، فالإعلام العربي جعله قديساً خارق القدرات، واسع الكرامات، فقد استطاع في نظرهم أن ينقل جنوب إفريقيا نحو المسار الديمقراطي بضربة واحدة بيمينه المباركة، فتحول تعصب البيض إلى تسامح، وقسوتهم إلى رحمة، وظلمهم إلى عدل، كما فعلت عصا موسى تماماً مع البحر الهائج!!.

المعالجة الخاطئة

وهذا التناول المُخل والمجافي للحقيقة لن يُساعدنا على فهم فلسفة نضال الأغلبية السوداء والأقليات المُهمشة ضد سياسة الفصل العنصري التي انتهجها الرجل الأبيض في هذه المنطقة. فقصة مانديلا بمثابة حبة واحدة في عِقد النضال الإفريقي الممتد والمتواصل منذ أن وطئ الاستعمار الأوروبي الاستيطاني شواطئ جنوب إفريقيا بقدمه.

لذا، من الخطأ عند تناول تاريخ الأمم والشعوب المُناضلة حصر مسيرة النضال في سيرة أحد المناضلين واختزال تضحيات المقاتلين في معاناة أحد المرابطين، فمانديلا ما هو إلا قمة بارزة في جبل مقاومة شعب جنوب إفريقيا الأسود لعدوان الرجل الأبيض على ثروات ومُقدرات هذا الوطن الجميل. ونحن عندما نعرض للشباب قصة كفاح مانديلا في إطار يُقارب الواقع والحقيقة، يكون حجم العبرة والتأسي والاستفادة أكبر بكثير من الترويج لسيرة إنسان خارق القدرة ينهي مشاكل بلاده السياسية والاجتماعية بتعويذة سحرية يُتمتم بها وقت الغروب.

شركاء النجاح

نجح مانديلا بفضل العديد من الشركاء والداعمين له في الداخل والخارج، وفيما يلي عرض لأبرز المحطات التي ساعدته في التقدم

نحو تحقيق أهدافه السامية:

أولاً: نضال رجال ونساء المؤتمر الوطني الإفريقي الذي استمر في الكفاح ضد نظام الفصل العنصري وبكل الوسائل المتاحة، فقد جربوا حرب اللاعنف التي دعا إليها غاندي، ودفعتهم وحشية ممارسات حكومة الفصل العنصري إلى استخدام العنف، ثم لمّا ترنح النظام العنصري وقرر العدول عن عدوانه، تحول النضال إلى الكفاح الديمقراطي والدستوري، كل ذلك تم على مدار قرابة عشرين عاماً، بينما كان مانديلا ورفاقه يقبعون في غياهب السجون[1].

ثانياً: انحياز الرئيس الأبيض فريدريك دكلارك للخيار الديمقراطي، وفتحه الطريق أمام سريان عجلة العدالة الانتقالية لتجهيز المشهد السياسي لمشاركة الجميع في إدارة البلاد سياسيّاً دون تهميش أو إقصاء لأحد. وقد اتخذ دكلارك هذا القرار الشجاع على الرغم من معارضة الأقلية البيضاء المُهيمنة على مقاليد الأمور الاقتصادية والسياسية والأمنية، ولذلك حاز على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع مانديلا، وقد علق أحدهم على هذه النقطة بقوله: «لولا دكلارك ما كان مانديلا».

ثالثاً: عمل لجان فض النزاعات وصناعة السلام في الفترة من 1991 إلى 1994 في كل مدن وقرى جنوب إفريقيا لمعالجة الجروح الاجتماعية الغائرة بين السود والبيض عبر الحوار والتواصل والتدريب، وحصار مناطق التوتر، وإعادة تأهيل الشرطة لتكون خادمة للشعب، وتم ذلك عبر المصالحة والاعتذار، ولولا عمل هذه اللجان لما نجح تسامح مانديلا في أن يتجسد واقعاً في دنيا الناس.

رابعاً: انحياز المؤسسات الاجتماعية والدينية الفاعلة في المجتمع،

1- سوزان كولن ماركس، مراقبة الريح «جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية»، ترجمة فؤاد سروجي، الطبعة الثانية، 2008، الأهلية للنشر، الأردن.

وبخاصة الكنائس، إلى رؤية مانديلا في ضرورة الانتقال من مرحلة التاريخ الدامي إلى رحابة المستقبل بإطلاق حملة «الحقيقة مقابل المسامحة»[1]. ومن أبرز الأسماء التي دعمت هذه الحملة، القس ديزموند توتو، كبير أساقفة جنوب إفريقيا السابق، الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1984.

كانت هذه بعض العوامل والمساهمات التي مكّنت مانديلا من نحت تجربته العالمية، التي أعتقد أنه بدونها ما كان ليصل إلى أهدافه السامية والرائعة. ونحن عندما نتكلم عن مانديلا كترس في ماكينة نضال الأغلبية السوداء لنيل حقوقها، لا نقلل من عظمة وقدرات الرجل، وإنما نفتح العيون لضرورة العمل في فريق متناغم وفق رؤية حاكمة تتسع لأكبر عدد ممكن من مكونات الوطن، حتى نعبر نحو فضاء الحرية والمساواة والعدالة.

سادساً: التجربة الأميركية

ضبط العلاقات المدنية العسكرية داخل المجتمعات يعد من أقوى العوامل والأسباب التي تُجنب الدول والأمم السقوط في الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، ونجاح المجتمعات في ضبط هذه العلاقة متفاوت، فهناك مجتمعات تفوقت في هذا الجانب بنسب عالية مثل الدول الأوروبية، وهناك شعوب أخرى ما زالت تتنكب الطريق مثل البلدان العربية. واليوم نستعرض معاً التجربة الأميركية في كيفية إخضاع الجهاز العسكري للسلطة المدنية، وتندرج التجربة الأميركية تحت مظلة تجارب التأسيس الواعي والمُدرك لدور القوات المسلحة ابتداءً قبل التشكل والتكوين، ولا تأتي في إطار تجارب الترويض والاحتواء للجيوش التي تأسست بدون نصوص دستورية ضابطة، ولا سياسات

1- سنثيا سامبسون، محمد أبو نمر، كلوديا ليبلر، ديانا ويتني. المقاربات الإيجابية لبناء السلام، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيعن الطبعة الأولى 2007، الأردن.

قانونية واضحة، مثل تجارب تأسيس الجيوش العربية الحديثة.

فعبر ثماني خطوات مركزية، نجحت أميركا في فرض السيطرة المدنية على جيشها، وفق التالي:

أولاً: الآباء المؤسسون لدستور الولايات المتحدة الأميركية بحكم ثقافتهم الأوروبية كانوا على وعي تام بالتجربة البريطانية التي تؤكد ضرورة خضوع الجيش للسلطة المدنية حتى لا يكرروا تجربة كروميل في أربعينيات القرن السابع عشر عندما استخدم الجيش البريطاني لقمع المعارضة السياسية في الداخل، وهذا أثر على فلسفة وروح كتابة وثيقة الدستور في نظرته لدور الجيش[1].

ثانياً: اعتراف المؤسسين بضرورة وجود جيش دائم لتأمين البلاد، لكنهم آمنوا بوجوب اتخاذ الحذر الشديد من أجل المحافظة على الحرية، ومنع حصول حالات إساءة استعمال السلطة، فاعترف المؤسسون بأهمية وجود جيش دائم لتأمين حماية الوطن والدفاع عنه، شرحها جيمس ماديسون بقوله: «إن الحماية من الخطر الأجنبي تشكّل أحد الأهداف الأولية لمجتمع مدني.. (ولكن) وجود جيش دائم.. هو أمر خطير، مع أنه قد يكون في الوقت نفسه ضروريّاً. فإذا كان تعداده بحجم صغير سيكون لهذا إزعاجاته، وإذا كان بحجم موسّع قد تكون نتائجه مُهلكة، وكذلك اعتبر البريدج جيري -أحد المندوبين إلى المؤتمر الدستوري الأميركي عام 1787- وجود الجيوش الدائمة في زمن السلم يتعارض مع مبادئ الحكومات الجمهورية، ويُشكل خطراً على حريات الشعب الحر، وتوقع أن تتحول الجيوش ساعتها إلى آلات مدمرة تُمهد لإقامة الحكم الاستبدادي. ومن أجل كل تلك المخاوف السابقة، عالج الأميركيون هذه المُعضلة بوضع دستور يوضح مهام

1- رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب، التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة: فخري صالح، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1996، الأردن.

ووظائف القوات المسلحة في وقت السلم والحرب بدقة، بما لا يسمح لها بتقويض الديمقراطية.

ثالثاً: تم إخضاع تكوين الجيش والإنفاق عليه وميزانيته للكونغرس، فمسؤولية تكوين جيش والمحافظة عليه وتسديد نفقاته خاضعة بالكامل لسلطات الكونغرس، وليس إلى السلطة التنفيذية.

رابعاً: الكونغرس صاحب السلطة الوحيدة في إعلان الحرب وليس الرئيس، فقد أدّى الفشل العسكري الأميركي في فيتنام إلى «عقدة» ما بعد فيتنام، وعبّر رؤساء وقادة عسكريون وأعضاء من الكونغرس وأفراد من الشعب عن شكوكهم حول قدرة القوات العسكرية على تحقيق أهداف السياسة الأميركية بمفردها، وهذا اتضح للجميع في معارك فيتنام، لذلك وضع الكونغرس قانون سلطات الحرب في عام 1973، رغم اعتراض الرئيس نيكسون عليه، وهدف هذا القانون هو تقييد سلطة الرئيس في إرسال قوات مسلحة إلى الخارج دون موافقة الكونغرس.

خامساً: الرئيس المُنتخب هو القائد الأعلى للقوات الأميركية: تنص مادة في الدستور الأميركي والمتعلقة بمنصب القائد العام للقوات المسلحة على أنه، بالإضافة إلى واجباته الأخرى، «يكون الرئيس هو القائد العام للجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولقوات الميليشيا التابعة للولايات المختلفة»، وهذا ساهم بشكل كبير في خضوع الجيش للسلطة المدنية المُنتخبة.

سادساً: الدستور الأميركي يُقسم السلطة العسكرية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وهو تقسيم يهدف إلى الحيلولة دون إساءة استعمالها، فالدستور يُثبت بوضوح أن الرئيس المدني المنتخب شعبيّاً هو القائد العام للقوات المسلحة، والعنصر الحاسم هنا هو

أن سلطات الرئيس مقررة ومحددة ككل، وأن الكونغرس والمحاكم الأميركية والهيئة الانتخابية يملكون سلطة كبيرة في تحديد سلطاته ومهامه، هذا أدى بطبيعة الحال إلى قيادة تشاركية مدنية تسيطر على الجيش الأميركي تأتي عبر صناديق الانتخاب.

سابعاً: تم ترسيخ سياسة أن الجيش الأميركي يقوم بتنفيذ المهام الموكلة له من القيادة السياسية، ولا يتدخل في صنع القرار السياسي، وهذا يعني أن تقوم القوات العسكرية بدور إداري، ولا تقوم بصنع التوجّه السياسي والإستراتيجي، ولذلك رفض أيزنهاور الإدلاء بصوته في الانتخابات الأميركية عندما كان قائداً للقوات الحليفة في أوروبا في الحرب العالمية الثانية، ترسيخاً لمبدأ عدم جواز تأثير القرارات العسكرية على القرارات السياسية.

ثامناً: إحلال القيادات العسكرية القديمة بقيادات عسكرية شابة تؤمن بثقافة وجوب خضوع المجهود الحربي للقرار السياسي، ويعتبر العديد من الخبراء أن تلك المهمة صعبة، لكنها ضرورية إذا كان المطلوب وضع القوات العسكرية تحت السيطرة المدنية الكاملة، وقد تطلّب هذا التغيير الكثير من الوقت والتعليم والحسم، فاستبدال القادة المخضرمين الذين لا يثقون في القادة المدنيين بقادة جدد يرغبون في العمل لمصلحة القيادة المدنية، يعد أمراً إستراتيجيّاً يؤمّن مستقبل العلاقة المدنية العسكرية داخل الولايات المتحدة الأميركية. ويتضح من النقاط الثماني السابقة أن بناء دول ديمقراطية تقوم على الفصل بين السلطات وتطبيق القانون وسيادة العدالة، أمر يتطلب وعياً كبيراً من النخبة السياسية المدنية والعسكرية، ويحتاج في الوقت ذاته إلى مسار زمني يتم فيه تصويب الأخطاء التي تظهر مع الأحداث والوقائع لسد الثغرات أمام قوى الهيمنة والاستبداد العسكري داخل المجتمع[1].

1- مايكل أف. كايرو، السيطرة المدنية على الجهاز العسكري، أوراق الديمقراطية رقم 12، وزارة الخارجية الأميركية، مكتب برامج الإعلام الخارجي usinfo. state. gov.

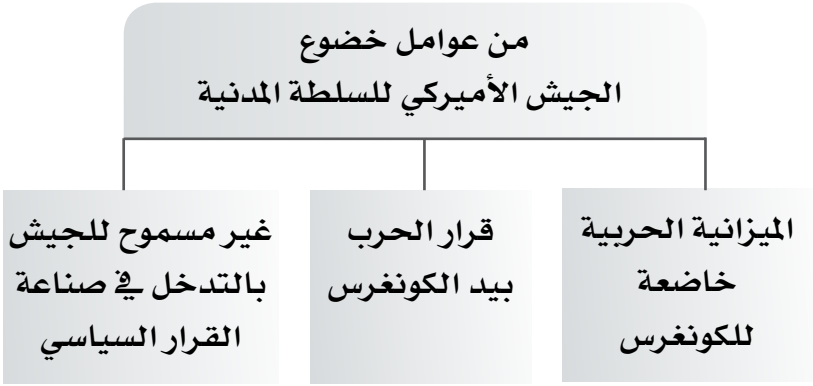

سابعاً: هزيمة الكراهية... تجربة اليابان في الانحياز للمستقبل

لليابانيين مقدرة مذهلة في التعامل مع قضايا الانتقام والكراهية، وخصوصاً بعدما تعرضوا للقصف بالقنابل النووية في هيروشيما وناجازاكي يومي 6 و9 أغسطس/ آب 1945. تكشف مسيرة اليابانيين الناجحة عن كيفية تجاوز ثقافة الانتقام والكراهية، والانحياز للمستقبل على مسار النهضة والتقدم، بعيداً عن درب الكراهية والحرب وإشعال المعارك.

يمكن القول إن أبرز العوامل التي ساعدت اليابانيين في هذه الرحلة الشاقة تتمثل في وجود رؤية واضحة للمستقبل، والتزام دقيق بشروطها، وتوفر الإرادة القوية لإنفاذها على مستويات الدولة، وهيئات الشعب ومؤسسات الأمة كافة، وقد تحققت هذه الرؤية من خلال العوامل التالية:

أولاً: اعتراف اليابان بالهزيمة العسكرية رسميّاً وشعبيّاً في الحرب وبشكل واضح؛ إذ لا يوجد هروب من المسؤوليات السياسية والاقتصادية المترتبة على ذلك داخليّاً وعالميّاً، فلم يحاولوا خداع أنفسهم بأن ما حدث نكسة مؤقتة، أو خسارة عابرة، ولم يعيشوا في

وهم عنوانه: «خسرنا المعركة ولكن لم نخسر الحرب»، واستتبع هذا الاعتراف إقالة كل المتسببين في الهزيمة من مناصبهم.

ثانياً: تغيير التوجه الإستراتيجي للدولة. فقبل هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، كانت تتحرك بفلسفة «التمدد الخارجي»، وذلك لصغر مساحة البلد، وارتفاع الكثافة السكانية بها، مع قلة الموارد الطبيعية المتاحة والبيئة الجبلية القاسية، فلا أمل للتقدم والاستقرار لليابان إلا من خلال السطو على ثروات الجيران، مثل الصين، والملايو، وسنغافورة، وكوريا، وبورما. ولكن بعد الهزيمة الساحقة لليابان[1]، تم إنتاج رؤية جيوإستراتيجية جديدة قائمة على أن مستقبل اليابان مرهون بالتوجه إلى الداخل واستغلال المتاح من الثروات لبناء وطن جديد، وهذه الرؤية الجديدة انحازت للسلام مع الإقليم والنظام العالمي القائم، وهو ما وفر على اليابانيين بذل مزيد من الدماء والدموع والألم في مسار غير مجدٍ، ولا نافع، وجالب للخسائر، والضحايا والعداء.

ثالثاً: تحمّل القيادة اليابانية المسؤولية التاريخية بشجاعة، حيث أعلن الإمبراطور هيروهيتو، في خطاب إذاعي بُث في 15 أغسطس 1945، استسلام اليابان للحلفاء، والموافقة على شروطهم القاسية، ولم يجد سبيلاً آخر للمقاومة في ظل استعداد الاتحاد السوفييتي لمهاجمة اليابان بالتزامن مع هجوم قوات الحلفاء، فقد أعلنت مجلة حرب المقر الإمبراطوري في ذلك الوقت أنه «لم يعد بإمكاننا خوض الحرب مع أي أمل في النجاح، فالمسار الوحيد المتبقي لليابان هو أن يُقدم مائة مليون شخص ياباني على التضحية بحياتهم ليجعلوا رغبة العدو في القتال معدومة».

1- كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون، الجغرافيا السياسية في مائة عام (التطور الجيوبوليتيكي العالمي) ترجمة عاطف معتمد، عزت زيان، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2010.

بعد الاستسلام، بدأ الإمبراطور هيروهيتو في إنتاج وتأسيس نظام دستوري وبرلماني قائم على اعتبار الإمبراطور ليس إلهاً، وبذلك يكون قد منح اليابان نظاماً ديمقراطيّاً قائماً على احترام إرادة الشعب.

رابعاً: تم تطوير مناهج التعليم اليابانية لتتناسب مع الرؤية الجديدة التي أصبحت تؤمن بالتعايش والسلام وعدم العدوان، والقطيعة مع الحقبة التاريخية الإمبراطورية، فقد تبنت اليابان فلسفة (النهوض بالسلم) أو بالقوة النظيفة (Soft Power) التي تشجّع الحلول الدبلوماسية وليس العسكرية للنزاعات التاريخية الموروثة، من خلال التركيز على الطاقة الإبداعية لدى الشعوب، والقدرة على التواصل والإبداع، وهو ما استدعى إعداد كادر تعليمي جديد ومُدرب ومؤمن بالرسالة الحضارية الجديدة، وفي الوقت ذاته تم استبعاد الكادر القديم الذي أصر على تبني خيار الحرب والعنف.[1]

خامساً: حرص الإدارة الأميركية على إبعاد اليابان عن الأيديولوجيا الشيوعية والاشتراكية، عبر تقديم الدعم المالي والفني لبناء اليابان بعد الاستسلام، وعدم السماح لها بالانهيار والسقوط في الفوضى، وتقبل النخبة السياسية اليابانية لهذه الصفقة التاريخية والتعاون معها. يُضاف إلى ذلك تقدير الجنرال دوجلاس ماك أرثر، القائد العسكري العام لقوات الحلفاء في اليابان، للإمبراطور هيروهيتو، وعدم إهانته باعتباره رمزاً للأمة اليابانية؛ ساعد اليابان في التعافي من الأزمة والسقوط في الفشل، ومكنها من استئناف الصعود الحضاري من جديد، وبروزها على صعيد الاقتصاد العالمي.

كل ما تقدم يؤكد أن نجاح اليابان في تجاوز فلسفة الانتقام والكراهية يرجع إلى تداخل العديد من العوامل الدولية والمحلية والإقليمية، وقبل كل ذلك يُعتبر انحياز القيادة اليابانية والنخب الوطنية إلى المستقبل،

1- منتهي طالب سلمان، (2010)، مقومات نهضة اليابان الثقافية (دراسة تاريخية)، مجلة كلية التربية، (2)، 354 – 396.

من خلال وضع رؤية جديدة وجاذبة للجماهير بتبني خيار السلام، باعتباره منظومة متكاملة على المستوى الشعبي والتعليمي والإعلامي والدستوري والدفاعي؛ بحيث باتت اليابان من شرقها إلى غربها تعزف لحناً واحداً عنوانه الانحياز للمستقبل وبناء التقدم، وتحقيق الرخاء، بعيداً عن آلام الماضي، ومنغصات الكراهية.

ثامناً: التجربة المغربية «الوصايا المغربية العشر»

كانت أول زيارة لي إلى المملكة المغربية في عام 2014، حيث ذهبت لحضور منتدى اجتماعي يناقش قضايا الهوية والمواطنة، وقد بدأت الإعداد للرحلة باستخراج التأشيرة من مقر السفارة المغربية بالدوحة، وأول ما لفت انتباهي أن المراسيم الرسمية الحكومية المعلّقة في المبنى مكتوب أعلاها: «سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتأييد»، وهذا كان مُثيراً بالنسبة لي وطرح عليّ العديد من الأسئلة عن شكل وطبيعة النظام السياسي في هذا البلد؟ وحقيقة الاستقرار والحرية فيه؟ فقلت في نفسي: لا تتعجل، غداً تذهب وترى الواقع بنفسك، وتسمع رأي الناس بأُذنك، وتبصر طبيعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي بعينيك وقد كان، فهبطت في مطار الدار البيضاء، ومن ثم تنقلت في جغرافيا المملكة المغربية، ومررت بالعديد من المناطق والمدن، مثل مكناس، والرباط، وبوزنيقة التي تطل على المحيط الأطلسي الصاخب، ثم توجهت في رحلة طويلة وممتعة لجنوب المغرب وصولاً إلى مدينة كلميم، وتينغير ومدينة أزور، ومرزوكة، والريصاني التابعة لإقليم الراشدية، وجلست مع أهلها الطيبين الضاربين بقوة في سويداء الكرم وفسطاط حسن الضيافة.

وتنقلي في جغرافيا المملكة ترافق معه حسن الاستماع والإصغاء للعديد من المثقفين، والقوى السياسية، والشباب من كل الأطياف

والفئات، والمشارب التاريخية والجغرافية، وقد تمخض حصاد هذه الجولات الجغرافية والثقافية والنقاشية مع الإخوة المغاربة في عشر فوائد معرفية، نستعرضها على النحو التالي:

أولاً: هناك فجوة معرفية تحجب أبناء المشرق العربي عن فهم سيكولوجية وطبيعة أبناء المملكة المغربية ثقافيّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً.

ثانياً: المغاربة بشكل عام يعرفون عن المشرق العربي أكثر مما يعرف المشارقة عن المغرب، خاصة فيما يتعلق بالجانب الثقافي والإنتاج الفكري والأيديولوجيات السائدة.

ثالثاً: معظم الأسئلة التي تشغل العرب المشارقة لا تأخذ حيزاً وجدانيا أو فكريّاً أو اجتماعيّاً عند المغاربة، فقضايا مثل إقامة الدولة الإسلامية، واستعادة الخلافة الراشدة، وتحكيم شرع اللّه، والقلق على مستقبل الإسلام، والصراع بين الجماعات الإسلامية والسلطة وغيرها من الملفات، لا تشغل بالهم بالمرة.

رابعاً: علاقة المجتمع المغربي والقوى السياسية والقيادات الثقافية والفكرية مع النظام الملكي القائم بقيادة الملك محمد السادس، قائمة على التقدير والاحترام والاعتراف بأهمية دور الملكية في استقرار وتماسك المكونات الاجتماعية المغربية.

خامساً: النظام الملكي المغربي يتسم بالمرونة ولا يميل إلى التصادم، ولديه قدرة عالية على الاستيعاب السياسي، وحسن التعاطي مع المستجدات السياسية والاجتماعية مقارنة بأنظمة الحكم في سائر البلدان العربية، ولذلك تعامل باحتراف مع مطالب الحركات الاحتجاجية في عام 2011، وسارع بإنجاز تغييرات دستورية وقانونية سريعة تتناسب مع مطالب الشارع السياسي.

سادساً: التدين بشكل عام في المغرب يتسم بالتوازن الوجداني

والانفعالي، ومسكون بالنفس الفلسفي التأملي، ومهموم بالبحث عن المآلات، ومتقدم في فقه المقاصد الإسلامية[1].

سابعاً: مقاربة الكثير من المثقفين المغاربة لقضايا الحكم والسلطة والدولة قائمة على فلسفة أن النظام السياسي له مقاصد كبرى وأغراض عظمى إذا حققها للمجتمع وللناس فلا يهمهم شكله الإجرائي وطبيعته السياسية، فهم يرون أن النظام السياسي مهمته أن يحقق هذه الثلاثية المركزية (الاستقرار، والتوازن، والتنمية)، وهذا ما بدأ يتجسد بشكل كبير في عهد الملك الحالي محمد السادس[2].

ثامناً: الجسم الأبرز في الحركة الإسلامية المغربية -وخاصة جماعة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية الحاكم- خطابه السياسي والدعوى منحاز للنظام الملكي، وقد قطع شوطاً كبيراً في التمييز بين الدعوي والسياسي، ولم يخوض معارك صفرية مع الدولة، وهذا ساهم بدرجة كبيرة في استقرار المجتمع، والفريق الإسلامي الآخر الذي ينادي بنظام جمهوري -جماعة العدل والإحسان- لم يتورط في أعمال عنف تهدد استقرار وسلامة المملكة.

تاسعاً: المرأة المغربية تساهم بقوة في الحياة السياسية والمشاركة الحزبية، وخاصة في الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، ولها نصيب وافر على مستوى الإنتاج الفكري والثقافي، خاصة في شمال المغرب، وهذا بطبيعة الحال عكس الحالة العربية المشرقية. وأما في جنوب المغرب، فقد وجدت أن مساهمة المرأة المغربية في الحياة الاجتماعية متقدمة جدّاً، ومدى انفتاحها على أنشطة المجتمع يعد كبيراً جدّاً مقارنة بالمرأة في المشرق العربي.

عاشراً: الحالة العربية المشرقية بحاجة ماسة إلى التواصل المعرفي

1- أحمد الريسوني، الاختيارات المغربية في التدين والتمذهب، دار الكلمة، القاهرة 2018.

2- العثماني، الدولة الإسلامية المفهوم والإمكان، التنوع لفض النزاعات.

والثقافي والاجتماعي مع دول المغرب العربي، للاستفادة من التجربة المغربية في الإصلاح السياسي الذي بدأ يتحرك إلى الأمام بدرجة معقولة وبكلفة سياسية واجتماعية خفيفة الوطأة على المجتمع.

في الختام، كانت تلك عشر فوائد كاملة خرجت بها من زيارتي الأولى للمملكة المغربية، والتي أعتبرها من أسرار استقرار المجتمع المغربي وعبوره من بوابة ربيع الثورات العربية بأقل الخسائر حتى الآن، والتي جعلتني أميل بدرجة كبيرة نحو تعميق النظر الفلسفي والمقاصدي للأشياء بعيداً عن الانجذاب السريع للشعارات والمسميات التي أحياناً ما تحجب الرؤية، وتمنع من الاعتبار والاستفادة من تجارب الآخرين.

تاسعاً: تجربة حركة النهضة التونسية

المتابع لأداء حركة النهضة التونسية، سواء على المستوى السياسي أو الفكري، يُدرك أن هذه الحركة ساهمت بدور كبير في قطع الثورة التونسية أشواطاً طويلة نحو النجاح والتمكن، فقد نجحت النهضة في اتخاذ قرارات إستراتيجية صائبة، وتبنّي خطاب إعلامي راقٍ وواعٍ ساهم بشكل كبير في عدم انزلاق المجتمع التونسي والأحزاب والمكوّنات السياسية في صراع أيديولوجي حادٍ يُمزّق العباد والبلاد.

فعلى الرغم من فوز الحركة عقب الثورة مباشرة بأغلبية مقاعد المجلس التأسيسي التونسي، إلا أنها مارست الحكم في فترة الانتقال الديمقراطي من بوابة المشاركة لا الاستئثار، فدخلت في تحالف سياسي مع قوى أيديولوجية تختلف عنها من حيث المرجعية والمنطلقات، فكوّنت «الترويكا»، وهي ائتلاف حاكم رئاسي وحكومي وبرلماني يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي التونسي، وهي: «حركة النهضة»، و«المؤتمر من أجل الجمهورية»، و«التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات».

واستمرت النهضة في اتباع هذه السياسة التوافقية القائمة على التواصل بين كل المكونات السياسية بعيداً عن فلسفة الغلبة السياسية، وسطوة المقاعد البرلمانية حتى بعد انتهاء معركة الرئاسة وفوز الرئيس الباجي قائد السبسي من «نداء تونس»، وما تلا ذلك من انتخابات برلمانية جاءت فيها الحركة من حيث عدد المقاعد والنواب في المرتبة الثانية، بعد «نداء تونس»، إلا أن تمثيلها في الحكومة لا يعكس التمثيل البرلماني لها في مجلس النواب، وإنما يعكس فقط رؤيتها للمقاربة السياسية، وتقديم مصلحة تونس على فلسفة المكاسب الحزبية الضيّقة، كما عبر عن ذلك رئيس الحركة راشد الغنوشي بقوله: «لا يغدو مهمّاً جدّاً حجم مشاركتنا في هذه الحكومة، بقدر أهمية المشاركة وما ترمز إليه من انتصار لنهج التوافق على نهج المغالبة، وانتصار نهج استيعاب الماضي واحتوائه بدل التنافي معه وإقصائه والاصطدام معه»[1].

وبعد استعراض هذا المشهد العام للحركة والتعرف على أدائها السياسي التوافقي، يبرز هذا السؤال الفكري التشريحي الهادف إلى الاستفادة والتعلّم من التجربة، وهو: لماذا نجحت النهضة في إنتاج هذه السياسات واتخاذ هذه القرارات؟

ومن هنا ننطلق في مقاربة فكرية لمعرفة أسباب نجاح حركة النهضة. بدايةً هذه السياسات والقرارات التي اتخذتها الحركة نابعة من رحم الإطار الفكري المرن والمنفتح لها والمُتكون عبر عقود من الزمن. وبمعرفة أسباب انفتاح الوعي الفكري للنهضة، نكون قد وصلنا إلى معرفة أسباب النجاح التي تنقسم إلى نوعين هما:

الأول: داخلي يخص الحركة.

الثاني: خارجي يخص البيئة التي نشأت فيها النهضة.

1- الغنوشي، الجزيرة نت، 2015/2/11.

أولاً: الأسباب الداخلية

1- العقل المركب لشخصية المؤسسين

انطلقت حركة النهضة على يد الشيخ راشد الغنوشي والأستاذ عبد الفتاح مورو، فالأول درس في جامع الزيتونة بتونس، وأتم دراسة الفلسفة في دمشق، ودرس في جامعة السوربون بفرنسا، وله إسهامات فكرية وفلسفية حول العلمانية، وقضايا الحريات والكرامة الإنسانية والمواطنة، وغيرها من قضايا العصر، وكانت له تجربة مع التيار القومي العربي. والمؤسس الثاني المحامي ابن الطبقة الأرستقراطية التونسية المنفتحة بطبيعتها على الثقافة العالمية، وقد تأثرت بهما الحركة كثيراً في سعة صدرها لمناقشة العديد من القضايا التي ربما تبدو مسلّمات وثوابت لا تقبل النقاش عند العديد من الحركات الإسلامية الأخرى في المشرق العربي.

2- انفتاح الحركة على المدارس الفكرية الأخرى

على الرغم من أن حركة النهضة بنت لمدرسة الإخوان المسلمين الفكرية، فإنها انفتحت مبكراً على أفكار مدارس أخرى مثل مدرسة مالك بن نبي المفكر الجزائري، حيث يعتبر البعض أن حركة النهضة في تونس هي التجلي الميداني لأفكار مالك بن نبي، كما انفتحت الحركة أيضاً على مدرسة الثورة الإيرانية وكتابات الفيلسوف الإيراني علي شريعتي، بالإضافة إلى استفادة الحركة الواضحة من الفلسفة الغربية فيما يتعلق بقضايا المواطنة وحقوق الإنسان.

3- حسم الحركة المبكّر العديد من القضايا الفكرية وتكوين إطار معرفي متماسك فيها، مثل قضايا المرأة ومشاركتها السياسية، والفنون والإبداع، والحريات، فقد شكلت الحركة منذ السبعينيات فرقاً مسرحية وموسيقية تشارك فيها النساء مع الرجال، وانعكس ذلك

أيضاً في تشكيل القوائم الانتخابية لحزب النهضة، حيث شكلت النساء قرابة نصف عدد مرشحي النهضة للمجلس التأسيسي.

وفيما يخصّ الأسباب الخارجية التي ساهمت في تطور الإطار الفكري والمعرفي لحركة النهضة التونسية، تبرز هنا ثلاثة عوامل رئيسية، هي:

1- وجود مدرسة يسارية تونسية في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي لها تواجد شعبي وميداني وقادرة على تحريك الشارع، فرض على «النهضة» القتال في الجبهات الأمامية، وجعلها تخترق حقول الألغام المعرفية، عبر الاشتباك مع الأفكار الفلسفية الحاكمة للمدرسة اليسارية، فدراسة علاقة الإسلام بنظرية الطبقات الاجتماعية والصراع الاجتماعي وحقوق العمال والفلاحين وعلاقة الدين بالاستبداد، وعلاقة الدين بالسياسة، ونظرة الإسلام لحقوق المرأة، ومنظور الإسلام للهيمنة الاستعمارية، كل هذه القضايا جعلت لدى كوادر النهضة عضلات فكرية مفتولة، واطّلاعاً معرفيّاً عميقاً وانفتاحاً مبكراً على القضايا التي تتعلق بشكل الدولة وفلسفة الحكم وحقوق المواطنة.

2- انفتاح المجتمع التونسي على البر الأوروبي هجرة وعملاً ولغة، كان له بالغ الأثر في رفع مستوى الوعي الشعبي التونسي بقضايا مثل حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية وحقوق المرأة. فكل من سافر من التوانسة إلى إيطاليا أو فرنسا أو إسبانيا -يُقدر عدد التونسيين في فرنسا 600 ألف تونسي- لمس بدرجة من الدرجات فضاء الحرية والعدالة والمساواة في هذه الدول، وتمنى أن يأتي عليه زمن وهو يتمتع بهذه الحقوق في وطنه الأم تونس، وهذا فرض على الحركات التونسية المعارضة تحديات حقيقية تتعلق بمعاش الناس وأمنهم

وحريتهم، وانعكس هذا على حركة النهضة بحكم قربها من نبض الشارع التونسي.

3- اتجاه القيادة السياسية التونسية بعد التحرر من المستعمر الفرنسي نحو فرض النظام العلماني المتوحش على الشعب التونسي، والذي ضيّق على المجتمع حريته السياسية والدينية، وحاول السيطرة على خياراته الاجتماعية، واصطدم بهوية المجتمع العربية والإسلامية، فكان لذلك الاتجاه الأثر البالغ في تأييد الشعب حركة النهضة التي تستند في تعريفها للمجتمع التونسي على أنه مجتمع مسلم ولغته هي اللغة العربية. بمعنى آخر، حصل التقاء بين طموحات الشعب وآمال الحركة.

ومن خلال ما تقدم، نرى مدى وعي حركة النهضة التونسية باللحظة التاريخية، وركوبها متن التاريخ، وإدراكها للعالم من حولها ولذاتها الفاعلة، واستفادتها من الفرص الداخلية والخارجية في بناء إطار معرفي منفتح ومعاصر يستجيب لتحديات الواقع التونسي، ويحميه من الانزلاق إلى أتون الصراعات الصفرية القاتلة.

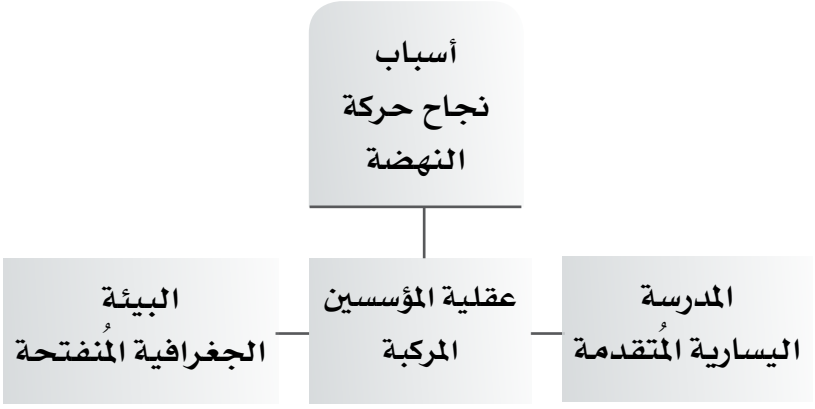

عاشراً: التجربة الصومالية

التعليم في ظل الحرب الأهلية

سنحت لي فرصة للقاء الدكتور عبدالرحمن المعلم عبدالله رئيس مجلس الأمناء في جامعة مقديشو والخبير في الشأن الصومالي والأكاديمي المرموق، وذلك أثناء تواجده في العاصمة الماليزية كوالالمبور على هامش منتدى الفكر والحضارة الذي انعقد برعاية الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا، فكان أول سؤال وجهته له: ما مستجدات الشأن السياسي والعسكري في الصومال؟

فأجاب: دعك من الشأن السياسي وأوجاعه، سأخصك اليوم بعرض تجربة صومالية تبعث على الأمل وتبشر بالخير!! فقلت له تفضل.

قال الدكتور المعلم: من الطبيعي في كل دول العالم أن تستيقظ في الصباح وتأخذ أولادك إلى المدارس والجامعات والمعاهد وغيرها من مؤسسات التعليم، وهذا يقع في كل بقاع الدنيا، وهكذا كانت دولة الصومال أيضاً قبل سقوط النظام وزوال الدولة، ولكن ماذا تفعل لو استيقظت في أحد الأيام وأخذت أولادك إلى المدارس، وإذا بك لا تجد المدارس ولا المدرسين ولا المعلمات ولا مقاعد الدراسة ولا مناهج للتدريس!!! ماذا تفعل؟ هذا ما حدث عندنا في الصومال في عام 1991 بعدما سقط نظام الرئيس المخلوع سياد بري، سقطت كل مؤسسات الدولة التعليمية والأمنية والصحية والمالية، وأصبحنا بلا دولة بمعنى الكلمة، فلا مطارات، ولا وسائل مواصلات، ولا شرطة تسوس الناس، ولا بنوك.. إلخ. وعلاوة على ذلك، دقت طبول الحروب الأهلية بين القبائل بعضها البعض آناء اليل وأطراف النهار.

فسألته: كيف تعايش الناس مع هذا الواقع الجديد؟

أجاب: عاد الجميع إلى زمن القبيلة، فكل قبيلة تتحكم فيما تحتها من أرض وبشر، وتضع حدوداً جغرافية لها، وتفرض الضرائب على من يمر عليها، وإلا فقد نفسه وكل شيء معه (ظاهرة أمراء الحرب)، وبعض القبائل تمتلك الآن مطارات خاصة، وشركات اتصالات خاصة، وهكذا تدور الحياة. فقلت له: قد يُقبل هذا في المجالات الاقتصادية، ولكن ماذا فعلتم في النظام التعليمي؟ أجاب: بعد سقوط مؤسسات الدولة التعليمية، بقيت ثلاث مؤسسات تعليمية تعمل في الصومال، رغم الحرب الأهلية، وتقدم خدماتها للناس، وهي كالتالي:

1- حلقات تحفيظ القرآن في المساجد.

2- دروس الفقه في المساجد.

3- خلاوي تحفيظ القرآن في القبائل.

سألته: وهل هذه المحاضن توفر تعليماً جيداً؟

أجاب: نعم، فالطالب يأتي إليها راغباً دون ضغط من أحد، ويمكن للطالب أن يتنقّل بين هذه الحلقات وقتما يشاء ويحب، فهذا النموذج التعليمي متحرر من ضغوط القبائل، فالمساجد عند الصوماليين بيوت الله، وللجميع دون تمييز أو إقصاء.

فسألته ثانية: رغم كل هذه المزايا التي شرحتها لهذا النوع من التعليم، إلا أنه لا يقدم تعليماً متكاملاً، أليس كذلك؟

أجاب: نعم، ولكن حدث تطوّر مهم في العملية التعليمية، وهو أننا تواصلنا مع المدرسين الذين كانوا يعملون في المؤسسات التربوية قبل سقوط الدولة، وقلنا لهم: لماذا تجلسون ولا تُعلّمون الشباب؟ قالوا: لا نجد مورد رزق لنا، ولا مرتبات، ولا مؤسسات نعلّم فيها الشباب!! فأقنعناهم بأن يعتبروا أن المواد الدراسية سلع تجارية مثلها مثل أي سلعة!! فمثلاً، قلنا للمدرسين أعلنوا للشباب أن من يرغب في دراسة

اللغة الإنجليزية لا بد أن يحضر لمدرس اللغة الإنجليزية مقداراً من الأرز كل شهر، ومن يرغب في دراسة اللغة العربية عليه أن يحضر اللحم شهريّاً لمدرس اللغة العربية، وهكذا حرّكنا كثيراً من المدرسين الذين كانوا قد فقدوا وظائفهم تماماً وأصبحوا بلا دخل.

قلت له: هذا مقبول في مستويات التعليم الأولية، ولكن ماذا عن المراحل المتوسطة والتعليم العالي؟ أجاب: هنا كان الإبداع الصومالي في هذا الميدان، فقلت له: كيف ذلك؟ قال: كما فعلنا في التعليم في المرحلة الأولى مع المدرسين، فعلنا الشيء نفسه مع رجال الأعمال، وتكلّمنا معهم حول فكرة إنشاء المعاهد التعليمية الخاصة لتعليم الشباب بمقابل مادي، فتحمّس رجال الأعمال للفكرة، وتم وضع المعايير الأكاديمية لقبول الطلاب الراغبين في استكمال الدراسة، من خلال هذه المعاهد، وفعلاً أقبل الطلاب وأولياء الأمور في كل أرجاء الصومال على هذا النوع من التعليم المتوسط، وقد غطى هذا التعليم حتى الآن منذ عام 1991 قرابة 200 ألف طالب صومالي، وطبعاً كان مسك الختام أن أنشأنا -وبالطريقة نفسها- جامعة مقديشو في العاصمة الصومالية، وأصبحت تستقبل الطلاب والطالبات في كل الفروع والتخصصات.

وفي ختام حديثه معي، ذكر الدكتور عبد الرحمن معلومة مهمة، وهي أن جامعة مقديشو القائمة على الجهود الأهلية والتطوعية قد احتلت المركز رقم خمسين في ترتيب الجامعات بالقارة الإفريقية، متقدمة على العديد من الجامعات الحكومية العريقة والقديمة.

في الختام، اتضح لي أن حصر الحديث مع الناس والخبراء وصناع القرار في الشق السياسي فقط دون غيره من مناحي الحياة الواسعة، يحرمنا من الاستفادة من الجوانب المُشرقة والتجارب الناجحة التي

تُقدمها المجتمعات في سبيل تجاوز الصعاب والأزمات والمحن التي تمرّ بها. فالمجتمع الصومالي -وبشهادة العديد من الخبراء والسفراء- يُقدم تجارب مفيدة تتعلق بكيفية إدارة مصالح الناس في ظل انفراط سيطرة الدولة المركزية على الأمور، وسقوط مكوّنات المجتمع المحلي في أتون الحرب الأهلية الطاحنة.

حادي عشر: تجربة سلطنة عُمان في بناء التسامح

تصف أنيل شيلين -مديرة برنامج الباحثين خلال المرحلة الجامعية في كلية إليوت للشؤون الدولية- سردية التسامح الديني في عُمان، باعتبارها موضوعاً أساسيّاً بالنسبة إلى السلطنة، إذ ينظر العُمانيون إلى التسامح الديني باعتباره جزءاً أساسيّاً من هويتهم الوطنية.

وتقدم شيلين في مساهمتها بدراسة «الإسلام الرسمي في العالم العربي: التنافس على المجال الديني» المنشورة في موقع «مركز كارنيجي للشرق الأوسط»، والتي نشرها المركز للباحث ناثان براون في مايو/ أيار من العام الماضي، استشهاداً بتقرير الحرية الدينية الدولية لعام 2015 الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية، والذي أكّد أن غير المسلمين يمارسون شعائرهم الدينية بحرية في منازلهم والأماكن المخصصة لهذا الغرض[1].

ولم تشهد عُمان عنفاً جهاديّاً على أراضيها، كما أنه لم يُسجَّل التحاق أي عماني بالقتال في صفوف الدولة الإسلامية بحسب الباحثة شيلين، وهو ما يطابق ما رصده مؤشر الإرهاب العالمي الصادر في عام 2017 عن معهد الاقتصاد والسلام في بريطانيا، إذ أكد القائمون على المؤشر أن السلطنة لم تشهد حوادث ذات صبغة إرهابية، منذ أن بدأ المعهد يعد تقريره السنوي منذ عام 2002.

1- تقرير الحرية الدينية الدولية لعام 2015 الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية.

الحالة السابقة أنتجت تعايشاً واحتراماً كبيراً لمختلف مكونات الشعب العماني، الذي يقف أبناؤه باختلاف مذاهبهم خلف إمام واحد، بلا استعلاء أو تعصّب، كما أن السلطنة تعدّ البلد الخليجي الوحيد الذي تجمع جغرافيته -منذ قرابة مائة عام- بين معبد للهندوس، وكنيسة للمسيحيين، ومسجد للمسلمين، فمعبد كريشنا الهندوسي يجاور مقر الكنيسة الكاثوليكية في حي روي بالعاصمة مسقط.

وتثير تلك التجربة التي أنتجت مجتمعاً قائماً على التسامح والتعايش ورادعاً للإرهاب والفكر المتطرف، أسئلة عديدة عن ماهية العوامل التي ساعدتها في ذلك؟ وهو ما تسعى السطور التالية إلى الإجابة عنه.

ثمة عوامل متعددة أسهمت في جعل سلطنة عمان بلداً متسامحاً وبيئة غير مواتية للتطرف والإرهاب، منها.

أولاً: الجغرافية الساحلية العُمانية

تقع سلطنة عُمان في الربع الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وتغطي مساحة إجمالية تبلغ 309.500 كيلومتر مربع، وتمتد سواحلها على مسافة 3165 كيلومتراً مربعاً من مضيق هرمز في الشمال وحتى الحدود مع اليمن، وتطل بذلك على بحار ثلاثة، هي: بحر العرب، وبحر عمان، والخليج العربي، وبذلك تُعتبر السلطنة دولة بحرية بامتياز، وهذا له انعكاسه على السكان، إذ يرى الجغرافي محمد السمّاك في كتابه «الجغرافيا السياسية المعاصرة» أن سكان السواحل يتمتعون بالنظرة العالمية، ويتسمون بانطلاقهم الحضاري وتقبلهم لكل جديد، فهم على اتصال وثيق بكل المستجدات العالمية، وهذه الرؤية الجغرافية للسمّاك صالحة لتفسير سبب انفتاح الناس في سلطنة عُمان على الثقافات المختلفة بدون تعصب بحكم أنهم من

سُكان السواحل[1]. واستقبلت عُمان أيضاً -باعتبارها دولة معبر بين قوى إقليمية مثل الهند ودول شرق إفريقيا ودول الخليج وإيران- هجرات بشرية جاءت إليها بأديانها وثقافتها، واندمجت مع شعبها ورحب بهم العمانيون، وهذا ساهم في انفتاح عُمان على الإقليم المحيط بها ديموغرافيّاً وجيوثقافيّاً.

ثانياً: التجربة التاريخية العميقة

امتدت الإمبراطورية العُمانية تاريخيّاً لتشمل مناطق متعددة في شرق إفريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد فرضت هذه الإمبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي، وأقامت علاقات سياسية مع القوى العظمى في ذلك الوقت مثل البرتغال وبريطانيا، وحكمت شعوباً في شرق إفريقيا، وقدمت تجربة في بناء أنظمة التسامح الاجتماعي وفق تقليد سلطاني، إذ عرف المجتمع الإفريقي المجالس السلطانية التي كان يعقدها الحكام البوسعيديون للتعرّف إلى مشاكل الرعية من قرب، ولسماع الرأي في ما يتعلق بمصالح الجميع، وكان لكل فرد حق حضور هذه المجالس التي كانت تعقد في يومي الجمعة والاثنين من كل أسبوع، ومن حق كل مواطن أن يطلب لقاءً منفرداً مع السلطان إذا كان لديه مطلب خاص يجد حرجاً في عرضه أمام الجميع، وتوارثت النخبة السياسية العُمانية هذه التقاليد المتسامحة، إذ وردت في كتاب «جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار» للمؤلف الشيخ سعيد بن علي المغيري، مجموعة من الأوامر السلطانية في فترة حكم السلطان سعيد بن سلطان (1807-1856) تقضي بعدم التمييز بين المذاهب، والسماح لكل أتباع مذهب بالتقاضي وفق مذهبهم وشريعتهم الخاصة.

1- السمّاك، «الجغرافيا السياسية المعاصرة»، ص 49. الأمل للنشر والتوزيع.

ثالثاً: التكوين المذهبي المنحاز للاستقرار

ساهم انتشار المذهب الإباضي بين سكان عُمان في انتشار قيم التسامح، إذ يتسم هذا المذهب بحسن تقدير العواقب والمآلات، بحسب الباحث في مقارنة الأديان محمد عبد العاطي، الذي يرى أن المذهب الإباضي السائد في عُمان له دور في شيوع حالة من السلام والتسامح في المجتمع، كما يُضاف إلى ما تقدم القناعة الدينية لدى العمانيين بالحديث الشريف: «**عن أبي برزة قال: بعث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رجلاً إلى حيّ من أحياء العرب فسبّوه وضربوه، فجاء إلى رسول الله فأخبره، فقال رسول الله: لو أن أهل عمان أتيت ما سبّوك ولا ضربوك**» (رواه مسلم في باب فضائل أهل عمان برقم 2544)، في ترسيخ التسامح كقيمة دينية وثقافية ملازمة للشخصية العُمانية لا بد أن تحرص عليها الأجيال.

وقد نتج عن التقاء المذهب الإباضي بالخصوصية الجغرافية للسلطنة، هوية عُمانية جامعة، حسب ما يراه الباحث في الفكر السياسي الإسلامي مصطفى عاشور، إذ تعتبر السلطنة تشكيلاً سكانيّاً وسياسيّاً قديماً متمايزاً عن محيطه القبلي والعشائري، وهو ما ساعدها في امتلاك هوية مبكرة وذات استقرار، ما ساهم بشكل كبير في ابتعادها عن أحد أهم الأزمات المنتجة للإرهاب، ألا وهي أزمة اضطراب هوية المجتمع.

رابعاً: وجود نظام سياسي واعٍ

ساهم الوعي السياسي في استقرار السلطنة، فبعد نجاحها في إنهاء التمرد المُسلح في إقليم ظفار عام 1975، وعلى الرغم من خروجها منتصرة، إلا أنه جرى تبني مبدأ العفو الشامل عن المتمردين، حتى دمج العديد من المعارضين ليصبحوا جزءاً من الحكم.

وقد التزمت السياسة الخارجية العُمانية بجملة من الضوابط ساهمت في إبعاد السلطنة عن نقاط التوتر والاشتباك، وبالتالي احتمالات تعرضها للإرهاب، منها عدم التورط في أي شكل من أشكال التدخل العسكري، بصرف النظر عن الذرائع والأسباب، فسلطنة عُمان لم تشارك في أي عملية عسكرية خارج حدودها إلا في حرب تحرير الكويت عام 1991، بالإضافة إلى الابتعاد عن الاستقطاب، إذ تحرص السياسة العُمانية على عدم الانحياز لطرف ما في بؤر الصراع الداخلية، ما جعل السلطنة قادرة على القيام بدور الوساطة في العديد من القضايا الإقليمية والعالمية.

في الختام، يتضح لنا أن ابتعاد شر الإرهاب والتطرف عن سلطنة عُمان جاء نتاج مجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية والسياسية المتداخلة، ولكن العامل الأبرز والأهم يتمثل في وعي النخبة السياسية والثقافية والدينية العُمانية، وانحيازها إلى مبدأ التسامح وعدم التعصب.

ثاني عشر: تجربة جواتيمالا في الوصول إلى العدالة والاعتراف الثقافي بجواتيمالا

عانى سكان جواتيمالا الأصليون الأمرين من قهر واستبعاد طيلة ما يزيد عن 500 سنة منذ وصول الغزاة الإسبان، وكان النزاع الداخلي المسلح الذي استمر من عام 1960م حتى توقيع اتفاقيات السلام في عام 1996م، مدمراً إلى حد بعيد، حيث تعرض السكان الأصليون الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب لمذابح وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وقوض النظام العسكري الديكتاتوري -الذي دام من عام

(1970 إلى عام 1985م)- استقلالية سلطات القضاء المحلية، فنتج عن ذلك فقدان جماهير المجتمعات الريفية ثقتها بالنظام القضائي وحكم القانون، فقد صارت الإعدامات الغوغائية العلنية من دون محاكمة البديل عن نظام العدالة الرسمي، والمشهور عنه عدم قدرته على إصدار أحكام على مرتكبي الجرائم، وبنزعته إلى الإفراج عن المجرمين باستخدام تقاليد فاسدة في نظام الكفالات والحيل القانونية الزائفة.

بداية تفكيك المشكلة

أقرت اتفاقيات عام 1996م التي وُقّعت بين السلطة المركزية وجماعات السكان الأصليين والمعارضة، بالحاجة إلى إصلاح حقيقي يتماشى مع الاعتراف بالقانون التقليدي لشعب المايا وسلطته. وتقول الاتفاقية الخاصة بهُوية السكان الأصليين وحقوقهم: «إن قلة معرفة الهيئة التشريعية الوطنية بالمعايير التقليدية التي تنظم حياة مجتمع السكان الأصليين، وكذلك افتقار السكان الأصليين إلى فروض الوصول إلى موارد نظام العدالة الوطني، سبب الحرمان من الحقوق، والتمييز، والتهميش»، لذلك اتفقت الحكومة والمعارضة على التالي:

* الاعتراف بإدارة الشؤون الداخلية لجماعات السكان الأصليين، بناءً على معايير العدالة الخاصة بها.

* جعل الاعتبارات الثقافية جزءاً من تطبيق القانون.

* تطوير برنامج دائم لتعريف القضاة وأعضاء وزارة الشؤون العامة بثقافة السكان الأصليين وهويتهم.

* تأمين خدمات مجانية لترجمة المجريات القضائية لذوي الموارد المحدودة.

* تقديم خدمات مجانية لترجمة المجريات القضائية إلى لغات السكان الأصليين.

* تشكّل هذه التطورات خطوات أولى في مسيرة الاعتراف بالثقافات المتمايزة للسكان الأصليين في جواتيمالا، والتحدي الماثل الآن هو تطوير أنظمة الأعراف بطريقة تتوافق مع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية.[1]

حادي عشر: خبرات عالمية في العدالة الانتقالية

من الوسائل الفاعلة في مقاومة الحروب الأهلية ومنع حدوثها، تضييق الخناق على الساسة والقادة والأجهزة السيادية والإعلامية التي تورطت في ارتكاب انتهاكات إنسانية جسيمة، سواء بالتحريض، أو الفعل، أو توجيه الأوامر، ففكرة أن لجان العدالة الانتقالية وكشف الحقائق والبحث عن الحقيقة لا تعمل إلا بقرار سيادي يطلق لها العنان، ويُوفر لها الإمكانيات، ويسمح لها بالتحرك وجمع الوقائع وتدوين الأحداث، تجعل قدرات المجتمع ومؤسساته المدنية خاملة وغير مُستقرة للاشتباك مع الأحداث، فهذه القناعة تعني أن حقوق الشهداء والمُعتقلين والمُعذبين الذين يسقطون في ظل الحروب الأهلية والأنظمة المستبدة الحاكمة تذهب أدراج الرياح، طالما ظل النظام المُتسبب فيها قائماً ورافضاً لعمل لجان تقصٍ للحقائق، ومعاقبة المجرمين الذين تسببوا في القتل والتحريض وممارسة العنف الممنهج ضد الشعب والجماهير الوطنية.

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2004.

لذلك شغلتني هذه الفكرة السائدة، ودفعتني إلى البحث في التجارب العالمية التي شهدت قيام لجان للبحث عن الحقيقة وتقصي الحقائق نابعة من المجتمع ومكوناته الوطنية، بعيداً عن فضاء الدولة وأنظمتها السيادية وأجهزتها الأمنية، فكان سؤالي الرئيس: «هل يمكن للمجتمع أن ينجح في تأسيس لجان تقصي حقائق والكشف عن الحقيقة بدون إذن النظام؟». وكانت الإجابات الأولى غير مُبشرة، خصوصاً عندما اتصلت بباحثين عرب في هذا الشأن، وكان ردهم المؤكد هو: «لا يمكن تأسيس لجان تقصي حقائق بعيداً عن رضا النظام وموافقة الدولة».

ونظراً لأهمية القضية ولطبيعة الظرف التاريخي الذي تمر به بلدان الربيع العربي التي ورثت ركاماً ضخماً من المظالم، قررت تعميق البحث عبر القراءة والبحث والتواصل مع المُختصين، فخرجت بحقائق كاشفة وتجارب ناجزة تؤكد إمكانية تحرك المجتمع وقواته المدنية في هذا المضمار، مما يدفع في النهاية النظام إلى الرضوخ لمطالب هذه اللجان المجتمعية المُحترفة، وسوف يتضح لنا هذا الأمر من خلال استعراض بعض التجارب العالمية في هذا الإطار على النحو التالي:

أولاً: تجربة جواتيمالا: (مشروع تعافي الذاكرة التاريخية) (REMHI) الذي قامت به الكنيسة الكاثوليكية، والذي أصدر تقريراً مُفصلاً بعنوان: «جواتيمالا.. نونكا ماس» (guatumala nuncamas)، وشكل سابقة محلية في انطلاق لجان تقصي حقائق من طرف المجتمع، وتمت الاستعانة بهذا التقرير بعد

ذلك في لجان تقصي الحقائق الرسمية التي أنشأتها الدولة لاحقاً.

ثانياً: تجربة كولومبيا: أسست المحكمة العليا لجنة تقصي حقائق في عام 2005 للبحث في قضية محددة، وهي قضية قتل واختطاف رهائن من القضاة في عام 1985، حيث انطلقت هذه اللجنة ومارست أعمالها بعيداً عن فضاء القرارات السيادية والرئاسية، وتحرك القضاة بأنفسهم في القضية.

ثالثاً: تجربة البرازيل: خلال عبور البرازيل مرحلة التحول الديمقراطي والخروج من فلك الانقلابات العسكرية نحو بناء النظام المدني الديمقراطي، تحرك المجتمع المدني هناك سريعاً قبل أنظمة الدولة، حيث أنشأت العديد من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمحليات والجامعات لجان تقصي حقائق، وأصدرت تقارير موثقة بخصوص الوقائع، وقد استفادت لجنة تقصي الحقائق الرسمية بعد ذلك من هذه التقارير التي أصدرتها مؤسسات المجتمع.

رابعاً: تجربة كندا: أُجبرت الحكومة الكندية في عام 2009 على تكوين لجان الحقيقة والمصالحة بالشراكة بينها وبين خمس كنائس محلية، وبالتعاون مع جمعية الأمم الأولى الأهلية، للبحث في تسوية عادلة لوضعية المدارس الخاصة بالأقليات، وهذا جاء بعد تحرّك هذه الكنائس والجمعيات تقريباً من عام 1998 في القضية، عبر إنشاء لجان متخصصة في هذا الإطار.

يتضح لنا مما سبق أن المجتمع قادر على إرغام الأنظمة المستبدة والقمعية على الرضوخ لمطالب العدالة ومعرفة الحقيقة، وإلزام الجميع بالخضوع للمساءلة والتحقيق، ولو استغرق هذا الأمر وقتاً من الزمن، ولكنه مضمون النتائج ومُجرّب عند كثير من أمم الأرض.

فبقاء الذاكرة المجتمعية نشطة وموثقة ومسجلة بخصوص الجرائم، يجعل فرص إفلات المجرمين الذين انتهكوا حرمة الوطن والمواطن تكاد تكون معدومة، في ظل وجود شراكات مجتمعية عالمية تساعد في هذا الإطار[1].

1- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عناصر إنشاء لجنة حقيقة فاعلة 2013.

الفصل الثالث

ثورات الربيع العربي

ومعضلة الحرب الأهلية

مصر نموذجاً

الوطن العربي وداء الانقسام

بعد رحلتنا الطويلة وسط أمواج عالم الأفكار، وجولتنا المعرفية في تجارب الأمم التي تجاوزت داء الانقسام والشقاق، نلتقي هنا في الساحة العربية، لنقف على أبرز تحدٍّ يُعيق تقدمها ويمنع تدفّق دماء التجديد والحضارة والاستقرار في عروقها النابضة، ألا وهو (الانقسام الأهلي والتشاحن الطائفي). فالشعوب العربية تغلّبت على الغازي المحتل بكل أنواعه واختلاف منابعه، سواء جاءها من الشرق أو وثب عليها من الغرب، لكنها في المقابل لم تحقق نجاحات كبيرة في إدارة ملف التنوع والاختلاف الثقافي والديني والاجتماعي داخلها، ولم تنضج بعد رؤيتها الفلسفية والإجرائية تجاه قضايا (إدارة التوافق، وتوزيع الثروة، وتقاسم السلطة، والحفاظ على وحدة الجماعة الوطنية)، على الرغم من أن الفشل في التعاطي مع التحدي الداخلي نتائجه كارثية؛ لأنه يدفع مباشرة في اتجاه تهديد السلم الأهلي، وقد ينتهي بسيناريو الحروب الأهلية والطائفية المُفزع، الذي ينتج جراحاً دامية في الجسم الوطني لن تندمل بسهولة. فالدول العربية من المحيط إلى الخليج، باتت اليوم مهددة بحالة انقسامية كبيرة من عناوينها:

السجال السني - الشيعي في البحرين

الاحتقان الأمازيغي - العربي في دول المغرب

الصراع الإفريقي - العربي في السودان

الاحتقان الإسلامي - المسيحي في مصر

ومن خلال لغة الأرقام، البعيدة عن لغة العواطف والمشاعر، تتضح لنا مدى خطورة الإخفاق في ملف إدارة التنوع الأيديولوجي والمناطقي في ربوع الوطن العربي:

1- الصراعات الداخلية (الإثنية) في الدول العربية أعلى من حيث

خسائرها البشرية من الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد بلغ عدد ضحايا الحرب الأهلية اللبنانية فقط عدد ضحايا كل جولات الصراع مع إسرائيل!! وهو حوالي 200.000 في الحالتين (Sadd El-Din Ibrahim1995).

2- في التقرير السنوي الذي يصدره صندوق السلام والسياسة الخارجية Fund for Peace & Foreign Policy منذ عام 2005 عن قائمة الدول الفاشلة على مستوى العالم، احتل كل من السودان والعراق والصومال المراكز الثلاثة الأولى على التوالي من بين 60 دولة شملتها القائمة في 2007، ويشير مصطلح Fund for Peace & Foreign Policy إلى الدول التي تبدو «عاجزة بشدة عن الاستمرار كأعضاء في الجماعة الدولية»، وذلك نتيجة لشيوع مظاهر العصيان المدني أو العنف الداخلي أو الحرب الأهلية.

3- اعتلاء السودان قمة قائمة الدول الفاشلة للعام الثاني على التوالي في التقرير السابق ذلك بسبب مأساة دارفور التي تسببت حربها في مقتل ما بين 200.000 و400.000 ألف شخص من 2003 إلى 2007، فضلاً عن نزوح ما بين مليون و3 ملايين نسمة، كما وضع التقرير نفسه كلاً من اليمن ولبنان ومصر وسوريا وموريتانيا في المراكز: 24 و28 و36 و40 و45 على التوالي.

4- ذكر تقرير بعثة المساعدة الموفدة من الأمم المتحدة للعراق UN Assistance Mission to Iraq في أكتوبر/ تشرين الأول 2006 أن عدد النازحين داخل العراق قفز من 800.000 قبل 2003 إلى 1.024.000 في 2006، وبلغ عدد اللاجئين العراقيين 500.000 لاجئ، وذلك نتيجة العنف الطائفي.

5- رصد تقرير مجموعة الأزمات الدولية في 27 فبراير/ شباط 2006 فيما يخص الطائفية في العراق، اعتباراً من عام 2003، تراجع نسبة الزواج المختلط كآلية من آليات التكامل بين سنة العراق وشيعته من 50%

في السبعينيات إلى 5% في التسعينيات إلى 0% في نهاية عام 2005 (International Crisis Group2006).

هذه إحصائيات كاشفة عن طبيعة المخاطر التي تهدد وحدة واستقرار المجتمعات العربية بشكل عام دون الخوض في التفاصيل الدقيقة لكل دولة على حدة، وتكشف لنا في الوقت ذاته ضرورة التدخل السريع لتدارك الأزمات قبل وقوعها.

ثورات الربيع العربي وإستراتيجية إدارة التنوع والاختلاف

دخول العديد من دول المنطقة العربية في طور حضاري جديد عنوانه البحث عن الحرية والكرامة والمساواة، زاد من تداخل الأزمات بعضها مع بعض، فقتال شعوب بلدان الربيع العربي على جبهة مقاومة الاستبداد، وتحرير المجتمع من قبضة المُتعصبين والمهيمنين الراغبين في الاستحواذ على خيراته وطاقاته، يرفع من سقف المخاطر والتحديات، فالثورات من السهل عليها هدم النظم السياسية المستبدة، لكنها لا يمكنها معالجة الجروح التاريخية والدينية والطائفية واللغوية التي زرعتها تلك الأنظمة بين مكوناتها بين عيشة وضحاها، فهذه الأنظمة استغلت التنوع الإثني والأيديولوجي والجغرافي بشكل سافر لإحداث فتن طائفية ومجتمعية لصرف الأنظار والاهتمام الجماهيري عن إخفاقاتها الاجتماعية والسياسية (نموذج نظام حسني مبارك وقضايا الأقباط).

ومع هذه الآثار السلبية التي تركتها الأنظمة البائدة في المجتمعات وسقوط قبضة الأجهزة الأمنية الضاغطة، بدأت تظهر للعلن مطالب الجميع، فكل فصيل قد ظُلم وَهُمّش وتم إقصاؤه، خرج للشارع يُطالب بحقّه الدستوري والسياسي والاجتماعي بدون خوف أو وجل.

نجاح الثورة لا يعني انتهاء الطائفية

لا يعتبر نجاح الثورات العربية في إسقاط الأنظمة مرادفاً لانتهاء خطر الانقسام والاختلاف الحاصل بين مكونات المجتمع، فملفات التمييز العرقي والطائفي والمذهبي الناتجة عن التنوع الإثني والثقافي المُكون للمجتمعات العربية قديمة ومتشابكة، وتحتاج إلى وقت وجهد وبرامج ميدانية حقيقية تعالج جذور المشاكل وليس مظاهرها، فكل ما فعلته الثورات في هذا المجال هو الاعتراف بالمشكلة وبداية البحث عن حلول جادة بدلاً من إنكار المشكلة ومعالجتها بالأدوات الأمنية والقمعية، كما كانت تفعل الأنظمة المستبدة.

فالثورات العربية في (تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا) وهي في مرحلة الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء مؤسسات تشهد توتراً حادّاً وكبيراً في كل المجالات، وخصوصاً ملف إدارة التنوع والاختلاف بين مكونات المجتمع، فكل بلدان ثورات الربيع العربي تعاني من حالة الانقسام والفرقة الضارة بدرجة من الدرجات.

وعلى الرغم من متانة وحدة الجماعة الوطنية المصرية تاريخيّاً، إلا أن بروز بعض الوقائع الطائفية بين المسلمين والمسيحيين بعد ثورة 25 يناير 2011، مثل حادث إحراق وهدم كنيسة الشهيدين بمركز أطفيح، وحادث ماسبيرو، وانسحاب الكنائس المصرية من اللجنة التأسيسية لوضع الدستور 2012، وما تلا ذلك من أحداث طائفية، وقعت بعد عزل الرئيس الراحل محمد مرسي يوم 2013/7/3، يؤشر على ضرورة الالتفات إلى هذا الملف وبسرعة. وكذلك تعاني ثورة ليبيا بشكل كبير وحاد من خطورة النزعة الانقسامية القائمة على أساس جغرافي ومناطقي، مثل المطالبة بنقل عاصمة ليبيا من طرابلس إلى بنغازي، لأنها المدينة التي فجّرت الثورة، ومهّدت الطريق أمام الثوار. والأشد

خطراً على الثورة الليبية هو الاحتكام إلى السلاح، ومحاصرة مؤسسات الدولة الوليدة به. وكذلك تُبحر ثورة اليمن نحو المستقبل وسط حقل من الألغام الانقسامية بكل أنواعها المذهبية والجغرافية، مثل قضية الحوثيين، ومطالبة بعض القوى السياسية الجنوبية بانفصال اليمن الجنوبي وإنهاء الوحدة. وكذلك الوضع في تونس الثورة، فعلى الرغم من وحدة النسيج الاجتماعي التونسي، وعدم وجود أقليات إثنية، ما عدا الأقلية اليهودية والمسيحية، وهي أعدادها محدودة، إلا أن الثورة هناك تعاني من انقسام أيديولوجي حاد بين القوى الإسلامية بكل أطيافها والقوى العلمانية واليسارية من جهة أخرى، وقد مثلت واقعة اغتيال السياسي شكري بلعايد جرس إنذار للجميع بضرورة عدم إتاحة الفرصة أمام أعداء الثورة لإجهاضها عبر إدخال الجميع في أتون عنف أهلي حاد، ويُضاف إلى ذلك ظهور السلفية الجهادية في تونس، وما يفرضه ذلك من تحدٍّ على السلطة القائمة، وعلى الأحزاب السياسية. ويُضاف إلى ذلك أيضاً خطورة الوضع الطائفي المُزمن في الثورة السورية وتأثيره في مستقبلها، فهذا الملف يُعد من أكبر العوائق التي تقف أمام انتصار الثورة هناك، ويكفي أن نعرف أن سوريا بها 18 جماعة إثنية مختلفة.

إستراتيجية الخروج من الأزمة

وانطلاقاً مما سبق، نُدرك أن بلدان ثورات الربيع العربي تعاني من تحدي إدارة التنوع والاختلاف بكل أنواعه، ولذلك سنفصّل في الصفحات التالية العديد من الإستراتيجيات والآليات المُقترحة الكفيلة بتحول هذا التنوّع إلى نقاط قوة لصالح الدولة والمجتمع، بشرط مشاركة جميع الهيئات والكيانات في مسيرة الحل والتطبيق، سواء السلطة أو الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني، عبر إستراتيجية واضحة تنقسم إلى محورين هما:

المحور الأول: إنشاء مراكز دراسات وتفكير، مهمتها الرئيسة ضبط عالم الأفكار، من خلال الإجابة عن العديد من الأسئلة المتعلّقة بهذا الملف، مثل:

* كيف نحافظ على وحدة الجماعة الوطنية؟
* وما خبرات الدول الناجحة في هذا المجال، وكيف يُمكن الاستفادة منها؟
* وكيف نفضّ النزاعات بالطرق السلمية والحضارية؟
* وما علاقة الدولة بالدين؟
* وما علاقة الدين بالفضاء العام؟
* وما شكل النظام السياسي الأمثل لإدارة البلاد في ظل التنوع العرقي والديني؟

ويتم أيضاً من خلال هذه المراكز التعمّق في الدراسات التاريخية والجغرافية والسياسية والدينية، وغيرها من المجالات الأكاديمية التي تساعدنا في صياغة استجابات خلّاقة وحقيقية لتحدي الانقسام والفرقة، ويكون من مهام هذه المراكز أيضاً:

(1) **وضع الخطط التي تهدف إلى:**

أ- محاربة منابع ومظاهر الأفكار الانقسامية في شتى مناحي الحياة الاجتماعية وحواضنها المختلفة، عبر رصد وتحليل الخطاب الديني السائد في الكنائس والمساجد والحوز والفضائيات وغيرها، ومحاولة تصويبه نحو دعم قيم التسامح والتعايش.

ب- نشر قيم الوحدة والعيش المشترك في الأجيال الصاعدة، عبر المناهج التعليمية، والبرامج الثقافية، ووسائل الفن المختلفة من مسرح وسينما وتلفزيون، وهذا المحور على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه يُمثل صناعة ثقيلة، ويحتاج إلى تمويل وفير، وفريق بحثي عالي الاحتراف والتخصص، فالساحة العربية من شرقها إلى غربها لا يوجد فيها مركز واحد متخصص في فض النزاعات والصراعات الداخلية.

ج- نشر الأفكار المستنيرة والملهمة في معالجة الانقسام ومنها:

- العمل بفلسفة الجماعة الوطنية لا بمنطق الأغلبية السياسية

يجب على الحركات والأحزاب والكيانات الثورية ومؤسسات المجتمع المدني في بلدان الربيع العربي أن تتعامل مع بعضها بفلسفة الجماعة الوطنية ذات المصير والهدف الواحد، وليس بمنطق الأغلبية والأقلية السياسية الضيق القائم على اقتسام الغنائم، وعدد المقاعد النيابية، والقوى التصويتية، وهذا ما عبّر عنه المستشار طارق البشري بمصطلح بناء التيار الأساسي للأمة، وهنا يقع عبء كبير على الأغلبية، سواء كانت اجتماعية أم سياسية، في احتضان الأقليات وطمأنتها، وأحياناً التنازل عن بعض مكتسباتها في سبيل الحفاظ على وحدة وتماسك الجماعة الوطنية، فالمراحل الانتقالية في حياة المجتمعات تُدار بالتوافق والتراضي، وليس بمنطق الضربة القاضية ولمس الأكتاف والصراع الانتخابي الضيّق، ولذلك يعد النموذج التونسي مُتقدماً على غيره

في هذا الملف، ويرجع ذلك إلى ارتفاع وعي حركة النهضة التونسية صاحبة التأييد الجماهيري العريض، ولكنها تُبدي مرونة سياسية توافقية عالية مع الأحزاب الأخرى التي لم تحصل على الأغلبية.

- مد الجسور لا بناء القلاع

بناء القلاع والحصون بين الكيانات الاجتماعية والسياسية وعزلها عن بعضها البعض كان وما زال من أبرز أساليب الطغاة، فقلما تجد مؤسسة مدنية عربية تجمع أفراداً من الشيعة والسنة في سوريا، أو من المسلمين والمسيحيين في مصر أو من اليساريين والإسلاميين في تونس، لذلك ينبغي على القوى الثورية أن تطلق مئات المؤسسات المدنية والأحزاب والمبادرات القائمة على بناء الجسور بين كل المكونات الاجتماعية والسياسية والثقافية في الوطن. وعبر هذه المحاور الأربعة، يمكن للمجتمعات العربية الثائرة أن تقلع نحو فضاء الحرية والمساواة والعدالة، متجاوزة عواصف الفتن الطائفية التي تسعى الأطراف الخارجية إلى زرعها ونشرها في جسد المجتمع، من أجل إجهاض حُلم بناء شعوب عربية قادرة ومستقلة وحرة.

المحور الثاني: ويتمثل في إنشاء فرق إطفاء سريعة الحركة تكون مهمتها الرئيسة إطفاء الحرائق الطائفية والإثنية التي تشتعل في المجتمع ومحاصرتها ومنع امتدادها إلى مناطق أخرى، وتُشكل هذه الفرق من أطياف المجتمع المختلفة، وتكون فيها لجان تقصي حقائق، وسفراء للنوايا الحسنة من الدعاة العقلاء من كل الأطراف، ووجهاء المجتمع، وكل من له تأثير على العقل الجمعي العام، والهدف من هذه الفرق هو توفير حاضنة اجتماعية مدنية تسهر على ملف معالجة الحرائق الإثنية والطائفية والفئوية.

جبهات القتال المفتوحة للثورات العربية

الحواضن الاجتماعية للبلدان العربية بينها تفاوت وتباين في العديد من الملامح والخصائص، فهناك مجتمعات عربية متنوعة عرقيّاً ومذهبيّاً ولغويّاً وقوميّاً مثل سوريا والعراق، وهناك دول متنوعة مذهبيّاً وطائفيّاً مثل البحرين والسعودية، ولكن القاسم المشترك لكل المجتمعات العربية أنه قلما تجد مجتمعاً عربيّاً واحداً غير متنوع عرقيّاً، أو لغويّاً، أو دينيّاً، أو قوميّاً.

من خلال تجربة الثورة المصرية والتونسية، اتّضح لنا أن المجتمعات التي نجحت في بناء هوية وطنية جامعة يتفق عليها جميع أطياف المجتمع، مثل الحالة المصرية التي يرى فيها المسلمون والمسيحيون أنفسهم أنهم مصريون متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين المختلف، تكون فرص نجاح الثورة فيها أعلى من المجتمعات التي ما زالت تحتاج إلى بناء هوية جامعة يتفق عليها الجميع، وذلك لسببين هما:

أولاً: لا يستطيع النظام المستبد أن يستخدم فزاعة إما بقائي أو الحرب الطائفية، وتفتيت البلد، والقضاء على وحدتها الجغرافية، كما يفعل نظام بشار الأسد الإجرامي.

ثانياً: يكون من السهل حشد الجماهير حول المبادئ الكبرى للثورة التي بتحقيقها سيستفيد الجميع بدون تميّز وتحيز أو إقصاء، فالشعوب العربية الثائرة وتركيباتها الاجتماعية متنوعة ولم تتفق على هوية وطنية جامعة، ينبغي لها أن تقاتل على جبهتين مفتوحتين في وقت واحد:

1- **الجبهة الأولى:** جبهة الصراع مع المستبد الظالم ونظامه الغاشم، الذي سوف يستخدم كل الأوراق المتاحة لبث الفرقة والفتنة

بين الجماهير حتى يُخمد روح الثورة.

2- **الجبهة الثانية:** جبهة بناء هوية وطنية جامعة تجسد قيم المساواة والعدالة والحرية للجميع بغض النظر عن الدين، أو العرق، أو اللون. من هنا ينبغي للثوار الذين يعملون في المجتمعات المتنوعة أن يعكسوا في ثورتهم فلسفة الهوية الوطنية الجامعة، سواء على مستوى الإستراتيجيات والسياسات والشعارات، بحيث تمثل كل الطوائف والعرقيات في جسم الثورة من حيث القيادات والتوزيع الجغرافي.

ولذلك، يُفضّل للمجتمعات العربية التي لم تحسم أمر هويتها الجامعة بعد، وما زالت تعاني من احتقانات طائفية تفرّق بين المواطنين، أن تناضل على هذه الجبهة أولاً، عبر آليات المجتمع المدني قبل التفكير في إطلاق ثورتها الجماهيرية؛ لأن البدء في الثورة وسط انقسام اجتماعي حول الهوية يجعل الجنود المقاتلين (الجماهير) الذين هم وقود الثورات السلمية العربية يفقدون بوصلتهم الثورية تحت ضربات أجهزة الإعلام التي تخضع لتوجيهات وسياسات الأنظمة المستبدة، التي سوف تلعب على وتر الفتنة والانقسام، وساعتها سيرتفع سقف الخطورة المتوقعة على المجتمع من زاوية قابلية البلدان للتفتيت الجغرافي والدخول في نفق الحروب الأهلية التي لا تبقي ولا تذر، في حال فشل الثورة والتغيير.

الثورة المصرية والنزاع الأهلي

بعد الحديث عن ثورات بلدان الربيع العربي وتحدياتها الكبيرة على مستوى الصراع الحاد مع الأنظمة المستبدة القائمة، أو الاشتباك مع الثورة المضادة المعاندة وما ينتج عن ذلك من توترات أهلية خطيرة، سنركز الحديث هنا عن تجربة الثورة المصرية، وذلك لأهمية دور مصر المحوري تاريخيّاً في المنطقة العربية والإسلامية من ناحية، ولضخامة الحجم الديموغرافي للشعب المصري من جهة أخرى، إضافة إلى تأثر مصير العديد من الصراعات والنزاعات الأهلية في المنطقة العربية من حيث الحل والاستمرار والتفجر بنتائج الصراع السياسي المحلي القائم في مصر الآن. فبعد ثورة الشعب المصري في 25 يناير 2011 على نظام حسني مبارك السياسي، ونجاحها في إزاحته عن رأس السلطة، وما تبع ذلك من فتح جبهات صراع متشابكة على الساحة الداخلية منها ما هو ذو طابع سياسي، مثل الصراع بين القوى الإسلامية والمكونات اليسارية والليبرالية، ومنها ما هو ذو طابع ديني، وما تبع ذلك من دخول المؤسسة العسكرية في الفعل السياسي المباشر عبر عزلها لأول رئيس مصري مُنتخب يوم 2013/7/3، وما نجم عن ذلك من سقوط المجتمع المصري بكامل فئاته ونخبه السياسية والاجتماعية في صراع سياسي بالغ الخطورة والحدة يمكن تلمّس مظاهره من خلال متابعة التراشق الإعلامي الحاد عبر الفضائيات، والأحكام القضائية المُتسرعة، وحجم سجناء الرأي.. والكثير من المحاور، كل ذلك جعل العديد من المراقبين والحكماء والعقلاء والباحثين يطلقون صيحات التحذير بأن مصر التي ساد فيها الوفاق الأهلي قروناً عديدة، باتت مهددة بالسقوط في مستنقع الحرب الأهلية والفتن الطائفية البغيضة، والاحتراب الأهلي البائس.

مصادر تهديد السلم الأهلي المصري

المتابع للشأن المصري بدقة قبل ثورة 25 يناير 2011 وما بعدها من أحداث وصولاً إلى يوم 2013/7/3، يُدرك أن التوتر الأهلي والاجتماعي في مصر يتموضع حول مسارين رئيسين هما:

الأول: الانقسام المجتمعي على أساس ديني، بناء على التشنجات الموجودة بين المكوّن المسيحي والأغلبية المسلمة، وذلك توتر قديم جديد سابق لثورة 25 يناير.

الثاني: التوتر الناتج عن إعلان الجيش عزل الرئيس الراحل محمد مرسي يوم 2013/7/3، فأنتج ذلك صراعاً سياسيّاً حادّاً داخل مكونات المجتمع المصري ما بين فريق مؤيد لتدخل الجيش في الشأن السياسي بشكل مباشر، وفريق رافض لذلك ويعارضه ويقاومه، ويتصدر هذا الفريق جماعة الإخوان المسلمين، ومما زاد من تعقّد حلقات الصراع سقوط ضحايا وقتلى ومصابين، بعدما أقدمت الدولة على فض ميداني رابعة العدوية والنهضة بالقوة.

وبالتالي، ينبغي علينا ونحن نسعى نحو تجنيب المجتمع المصري ويلات الحرب الأهلية، أن نراعي هذين المسارين بشكل دقيق، فمعالجة المعضلة الطائفية، وإعادة الاتزان إلى العلاقة بين المكوّن المسيحي والأغلبيّة المسلمة لها آليات وطرق تختلف عن وسائل وإستراتيجيات معالجة الشرخ الاجتماعي والتوترات الأهلية الناتجة عن الصراع السياسي الحاصل بعد يوم 2013/7/30.

ومن دعاوى قلق العديد من مراكز الأبحاث والمُفكرين من انزلاق مصر للاحتراب الأهلي وجود تداخل حاصل بين تحديات التوترات الطائفية القديمة والصراع السياسي الجديد، فمشاركة الكنيسة المصرية ومؤسسة الأزهر الشريف في الفعل السياسي المُباشر يوم 2013/7/3، زاد من سيادة الصور النمطية، وتحكم الفزاعات

الأيديولوجية والدينية في العقل الشعبوي ما بين فريق يَصف الصراع السياسي الحالي بأنه حرب على الإسلام والدين!! وفصيل آخر يراه حرباً على الدولة، ومحاولة لإسقاط الأمن القومي المصري!!

أولاً: الانقسام الناتج عن الصراع السياسي

ولخطورة التهديد الثاني وقوة تأثيره على السلم الأهلي والتعايش بين مكونات المجتمع سنبدأ به أولاً، فمصر باتت تتوفر فيها مؤشرات قوية على حدوث حرب أهلية خاصة بعد يوم 2013/6/30، وما تبعه من عملية شحن إعلامي متبادلة ومُكثّفة بين كل الأطراف المتصارعة، وما تلا ذلك من أحداث سياسية مفصلية عميقة، فأطراف الصراع السياسي المُنخرطة في النزاع وصلت إلى مرحلة كبيرة من الكراهية والعداء والتحريض والتخوين ضد بعضها البعض. لذا، فإن المراقب للإعلام المصري، سواء المنطلق من داخل مدينة الإنتاج الإعلامي في مصر أو الذي يبث من تركيا (القنوات الداعمة للشرعية)، سيجد التحريض المتبادل بالقتل والثأر من الطرف الآخر عبر استخدام طريقة النداء العام للجماهير، وقد بلغ التحريض منحدراً خطيراً متمثلاً في استخدام الخطاب الديني الذي يُسوغ القتل على لسان رموز دينية مشهورة ولها رصيد شعبي مُعتبر. ويُضاف إلى ذلك عودة ممارسات أجهزة الدولة الأمنية للتعذيب المُمنهج والقتل المباشر في الشوارع دون التقيد بالدستور وأحكام القانون، وتعقُّد الصراع أكثر مع تصاعد العمليات الإرهابية الدامية التي تستهدف أفراد الجيش والشرطة في شبه جزيرة سيناء، والتي أوقعت العديد من القتلى والجرحى، فالصراع السياسي القائم الآن شكّل ندوباً اجتماعية غائرة وصلت إلى مستوى العداء بين أفراد الأسرة الواحدة، والقرية الواحدة والشارع الواحد!!

مهددات السلم الأهلي في مصر

الصراع السياسي الحاد

التوتر الإسلامي/ المسيحي

الخرافات الخمس

وعندما يُحذّر الخبراء من بوادر حرب أهلية مصرية قادمة، يُسارع العديد من المصريين بحكم العاطفة الجياشة إلى نفي هذا السيناريو المُؤلم مباشرة بدون تفكير أو تدبر، باعتبار أن لمصر والمصريين خصوصية خاصة تاريخية وجغرافية ودينية تمنعهم من الانجراف إلى أتون الحرب الأهلية، وكأنهم دون خلق الله أجمعين، ولا يخضعون لسنن الله الكونية، ولا لقواعد التجربة الإنسانية!! وهذا أمر غير دقيق. فالتجارب الإنسانية في إطار الانقسام الأهلي والحروب الطائفية والأهلية، تُنبئنا بأن كل المجتمعات والشعوب والدول ذات المكونات الاجتماعية المتنوعة إذا لم تحتكم لنداء العقل والمصالح العليا، وتنحاز إلى مبادئ السلام والتوافق واحترام الكرامة الإنسانية، وخاصة وقت الاضطرابات السياسية الحادة، فهي مهددة بالسقوط في النزاع الأهلي مهما بدت أنها محصنة أو لها تاريخ عريق. وهذا الفريق الذي يستبعد وقوع سيناريو الحرب الأهلية في مصر يستند إلى خمس خرافات شائعة، وهي في الحقيقة أسباب واهية لا تغني ولا تسمن من جوع إذا قرر المجتمع المصري السقوط في مستنقع الاحتراب الأهلي، وفيما يلي تفكيك لهذه الخرافات الخمس:

أولاً: المجتمع الدولي والنظام العالمي لن يسمح بحدوث الفوضى في مصر

يعرف الجميع أن المجتمع العالمي والقوى الدولية قدراتها ليست مطلقة، ومصالحها ليست متقاطعة، وبينها صراع جيوإستراتيجي كبير، وتداخلها لضبط الأمن والاستقرار داخل الدول والمجتمعات يكاد يكون معدوماً، فها نحن نشاهد المذابح والقتل المُمنهج في سوريا، وقد تجاوز عدد ضحايا الحرب الأهلية هناك زهاء 300 ألف قتيل، والعالم

يقف متفرجاً على المشهد. وكذلك لمس الجميع ضعف قدرات المجتمع الدولي في منع الحرب الأهلية في رواندا والتي راح ضحيتها 800 ألف مواطن رواندي من قبيلة «التوتسي»، وكذلك الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك شاهدة على تأخُّر التدخل الدولي في صد ومنع الصرب من إبادة المسلمين في جمهورية البوسنة.

ثانياً: أهمية موقع مصر الإستراتيجي ستجعل العالم حريصاً على أمن مصر

هناك دول لها أهمية جيوإستراتيجية كبيرة في الصراع العالمي على النفوذ والطاقة، ورغم ذلك تركها العالم أو بالأحرى لم يستطع منع انزلاقها إلى حرب أهلية دامية، والنموذج الأوكراني ماثل للعيان. فعلى الرغم من أهمية جمهورية أوكرانيا لكل من الاتحاد الأوروبي وأميركا من ناحية وحاجة المشروع الروسي الماسة إليها كمنفذ بحري وحيد للأسطول الروسي، إلا أنها تعاني الآن من انفصال أجزاء كبيرة منها في شرق البلاد، ومن تفجّر صراع عسكري كبير بين جبهاتها الجغرافية.

ثالثاً: التاريخ المصري القديم والمعاصر لم يشهد حروباً أهلية

فعلاً هذه حقيقة تاريخية صائبة توضح أن الوحدة والاستقرار والتماسك من أبرز سمات القوة للمجتمع والدولة المصرية على مدار تاريخها البعيد والقريب، ولكن هذا لا يعد ضمانة كافية لطرد شبح الحرب الأهلية، خاصة وسط أجواء الشحن الإعلامي والديني والاجتماعي المتبادل بين كل الأطراف والمكونات عبر المحطات الفضائية والصحف. فماليزيا وقعت في فخ الحرب الأهلية في الستينيات، رغم أن تاريخها القديم كان قائماً على التسامح والتواصل بين جميع المكونات الاجتماعية المحلية.

رابعاً: الطبيعة السيكولوجية للشعب المصري المتسامح لن تسمح بالحرب الأهلية

يعرف الجميع أن تغيير السيكولوجية النفسية للشعوب أمر خاضع للظروف والأحداث السياسية والاجتماعية المختلفة، فتحوّل فئة من الشعب من التعصب إلى التسامح والعكس يخضع لظروف البيئة الاجتماعية والإعلامية والسياسية الحاضنة، فالشعب اللبناني معروف بانفتاحه وتواصله وحبه للحياة والمرح والفن، ولكن عندما تم شحن فئات ومكونات الشعب اللبناني ضد بعضه البعض، ومع توفر بيئة سياسية مشجعة على التعصب والتحريض والكراهية، سقط لبنان في أتون الحرب الأهلية التي استمرت 16 عاماً (1975–1990)، وراح ضحيتها حسب بعض الإحصاءات 150.000 ألفاً، إضافة إلى مليون لاجئ، وحوالي 200.000 مصاب ومعاق.

خامساً: مصر بها مؤسسات قوية وعريقة ستمنع المصريين من الاقتتال الداخلي

صحيح أن مصر بها مؤسسات قديمة وعريقة مثل القضاء، والأزهر الشريف، والكنيسة المصرية، والجيش، ولكن الجميع يلاحظ الآن أن هذه المؤسسات أصبحت على المحك، وفقدت كثيراً من صورتها الذهنية الناصعة في عقول ووجدان كثير من المصريين وخاصة لدى الشباب. فمؤسسة القضاء المصرية، على سبيل المِثال، أصبح العديد من أعضائها منخرطاً في الصراع السياسي بشكل مباشر، عبر المشاركة في المظاهرات والأنشطة الحزبية، سواء المُعارض منها للنظام والمؤيد له. كل ما سبق يهدد بقوة تماسك وقوة هذه المؤسسات المركزية للدولة، وربما يحولها إلى طرف في الصراع، ولا يجعلها مؤسسات كابحة للتحريض ونشر الكراهية بين المصريين.

مؤشرات الحرب الأهلية في مصر

بعد استعراض هذه الخرافات القاتلة، نجد أن نيران الحرب الأهلية تقترب من الساحة المصرية وبقوة. ولخطورة هذه القضية ومركزيتها وأثرها على مستقبل مصر والمنطقة العربية، عمقت النقاش حول مؤشرات الحرب الأهلية في مصر مع العديد من الخبراء المصريين وغير المصريين في هذا المجال، حتى تتضح لنا حقيقة الأمر بشكل أعمق بعيداً عن الانفعال والتهويل الذي يُغلق مجال التفكير والتدبير ويحجب الرؤية، بهدف الإجابة عن هذا السؤال المركزي:

هل مصر فعلاً مهددة بوقوع حرب أهلية؟ أم أن هذا الأمر مبالغ فيه وغير حقيقي؟

ومن أجل فهم البيئة السيكولوجية التي تحتضن النزاعات الأهلية والتوترات الاجتماعية وتحفزها، يشرح لنا الباحث التونسي حسن بن حسن -المتخصص في الفلسفة الغربية- الظروف النفسية التي تسيطر على المجتمع المُهدد بالحرب الأهلية، فيقول: «في حالات النزاع الاجتماعي الحاد بين مكونات المجتمع الواحد، سواء كان النزاع ذا خلفية طائفية مثل النزاع بين السنة والشيعة، أو ذا طبيعة سياسية صراعية، يصبح كل مكون اجتماعي في نظر الآخر المخالف له شيطاناً رجيماً ليس فيه ذرة من خير وبقية من إنسانية، ويجب التخلص منه؛ لأنه أصبح شرّاً مُطلقاً، وينتج عن هذه الحالة من العداء أن ينغلق كل مكون على نفسه، فلا يقبل التوجيه والنقد إلا من داخله فقط، ويُصاب بحالة تسمى (انغلاق الذات)، ويبدأ كل طرف متورط في الصراع في نسج قصصه الخاصة به عن طبيعة الصراع، ويصبح لكل مكون مصادره الخاصة في الأخبار والتصورات، ويسود بين الجميع منطق الثأر والانتقام، وتنتشر في المجتمع حالة من الخوف والقلق على الحاضر والمستقبل».

وفي ضوء هذه المُقدمة التي تفضل بها الأستاذ حسن بن حسن، نُدرك أن مصر باتت تتوفر فيها مؤشرات قوية على حدوث حرب أهلية خاصة بعد يوم 2013/6/30 وما تبعه من أحداث سياسية مفصلية عميقة، فأطراف الصراع السياسي المُنخرطة في النزاع وصلت إلى مرحلة كبيرة من الكراهية والعداء والتحريض ضد بعضها البعض، فالصراع السياسي القائم الآن أصبحت له آثار اجتماعية غائرة وصلت إلى مستوى العداء بين أفراد الأسرة الواحدة و والقرية الواحدة!!

ولذلك، يعتبر د. عصام عبد الشافي -أستاذ العلوم السياسية بجامعة رشد التركية- أن الحديث عن احتمالات الحرب الأهلية يرتبط بالعديد من الاعتبارات، أولها العوامل الدافعة نحو هذه الحرب، وتتمثل في الممارسات السلبية من جانب الأجهزة الأمنية والعسكرية في مختلف المحافظات، وتحديداً في شبه جزيرة سيناء، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ظهور عدد من التكوينات والحركات التي تتبنى العنف وتقوم بعمليات نوعية رداً على ممارسات هذه الأجهزة، ومن ناحية ثالثة تنامي اليأس والإحباط بين قطاعات واسعة من الشباب والمواطنين، جراء تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية منذ ثورة يناير وحتى الآن.

ويتابع د. عبد الشافي: «وفي المقابل، توجد مجموعة من العوامل التي يمكن أن تشكل حائط صد في مواجهة هذا السيناريو لعل في مقدمتها، وجود كيانات كبيرة تنظيمية يمكنها -من خلال السيطرة على أعضائها- وقف الانجراف نحو هذا السيناريو، مثل الإخوان المسلمين والتيارات السلفية، وكذلك تعدد الرموز الدينية والسياسية التي يمكنها التأثير في مسار مثل هذا السيناريو، يضاف إلى ذلك

تأثير البيئة الدولية والإقليمية وإلى أي مدى يمكن أن تشكل دافعاً أم عائقاً أمام الدخول في هذا السيناريو.

وفي إطار هذه الاعتبارات، قناعتي الشخصية أن الحرب الأهلية ليست بعيدة، ولكنها متوقعة؛ لأن سلطة الانقلاب العسكري تدفع إليها دفعاً حتى تجد مبررات لقمعها من ناحية، وتجد فزاعة تسوّقها أمام داعميها في الداخل والخارج».

الخيط الناظم في هذا الحوار مع الخبراء هو توفّر العوامل الرئيسة والبيئة الحاضنة لحدوث حرب أهلية بين مكونات المجتمع المصري بدرجة كبيرة، بمعنى أن سيناريو الحرب الأهلية ليس مستبعداً إذا لم يتدارك المصريون الأمر بقوة وسعوا نحو التوافق والوئام، فالباحث السياسي والصحفي أ. عصام عبد العزيز يعلّق بالتالي: «استخدام القوة الدموية في فض اعتصامي رابعة والنهضة، وما تبعها من حملات اعتقال عشوائية طالت أكثر من 40 ألف معتقل، والحملات الإعلامية الممنهجة المحرّضة على العنف والقتل ليل نهار هذا وغيره يُعتبر تربة خصبة لإشعال نار الحرب الأهلية التي ستأكل الأخضر واليابس».

ولكن على الطرف الآخر، يرى عدد من الباحثين أن مصر رغم ما فيها من نذر حرب أهلية، إلا أنها غير مهددة بالوقوع في براثنها المؤلمة. فالباحث في الشؤون السياسية أ. مصطفى عاشور، يرى أن خطوط الانقسام البشري والاقتصادي والديني غير متوازية، ولكنها متداخلة، بمعنى أننا لسنا أمام أقلية دينية تعاني ظلماً اقتصاديّاً واجتماعيّاً، وتعيش في منطقة جغرافية محددة ومعزولة، فمثل هذه الأمور تخلق شعوراً بالهوية الموازية والرغبة في الانفصال أو الثأر أو الاحتراب الداخلي، وهذا لا يمنع من حدوث احتكاكات وتأزمات مجتمعية في مصر، لكن مسألة الحرب الأهلية مستبعدة. وما نستطيع أن نقوله

في أوضاع مصر الحالية هو أزمات مجتمعية في علاقة بعض القوى والأطراف والمناطق مع السلطة قد تسقط ضحايا، لكنها لا تُخلق انقساماً أو حرباً أهلية.

ويؤكد الدكتور النفسي أحمد عبد الله ما ذهب إليه عاشور بقوله: «أتمنى أن لا تنزلق مصر إلى حرب أهلية على الأقل في الوقت الحاضر، لأنه لا توجد أسباب حقيقية لها ولا فوائد مترتبة عليها، فالمصريون خائفون ويتقاتلون لمصلحة أعدائهم الحقيقيين، والقيادات المتناحرة تنتمي إلى نفس العقلية والتاريخ والمخيلة البائسة والعالم المتداعي حالياً. لكن إن قصر وعي المصريين عن إدراك الحقائق، فيمكن جداً أن يتقاتلوا في حرب طاحنة على أوهام يتوهمونها وأساطير يتداولونها، وستكون حرباً سيلعنهم عليها أبناؤهم، لأنها ستكون حرباً بلا معنى ولا جدوى ولا خلاف حقيقي أو هدف».

في الختام، أجد أن القاسم المُشترك بين كل الخبراء المشاركين في التحقيق أن أوضاع مصر الاجتماعية والسياسية تحتاج وبشكل عاجل إلى مبضع جراح رحيم، يجمع شتات الشعب، ويبسط رداء العدالة والمساواة، ويسعى إلى تحقيق حلم ثورة 25 يناير، الذي جمع المصريين على هدف واحد «عيش – حرية – عدالة اجتماعية»، حتى يُبعد مصر الحبيبة عن أتون الحرب الأهلية.

العقلية العسكرية وتهديد السلم الأهلي

ويتبين لنا بشكل عام مما سبق أن تولي العسكريين المُقاتلين بشكل عام زمام القيادة كاملة في مصر والمجتمعات والدول والمؤسسات بعيداً عن سيطرة المدنيين أمر بالغ الخطورة والتعقيد، فالمؤسسات العسكرية والأمنية لها نظام حاكم للأفكار، ورؤية نفسية خاصة يتم غرسها في عقول وقلوب كل من يلتحق بها وينتسب إليها، وهذه الحزمة من الأفكار والتصورات قد تكون صالحة لإدارة شؤون المؤسسات العسكرية والأمنية داخل الثكنات وساحات الحرب، لتحقيق أقصى درجات الانضباط والتواصل بين القيادات والجنود وقت المعارك والالتحام مع الخصوم، ولكن تطبيق هذه الأفكار الحاكمة للعقل العسكري على الحياة المدنية يسبب مصائب كبيرة، وإخفاقات بالغة، سأتناول هنا أهم الأفكار الرئيسة التي تستولي على العقل العسكري حيثما حل أو ارتحل، لنُدرك مدى خطورة هيمنة العقل العسكري على الفضاء المدني والسياسي والاجتماعي، سواء على المستوى المحلي أو العربي والعالمي.

الخبرة التاريخية

قررت اليابان رفع الراية البيضاء والاستسلام لدول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، لتتسحب من الساحة العسكرية بعدما لحق بها الأذى البالغ والكبير من جراء الحرب، فكان الرد الأميركي هو الهجوم النووي على هيروشيما وناجازاكي في أغسطس 1945!!

انهزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وقررت الانكفاء على نفسها وإعادة بناء ما دمرته الحرب، فكان الرد من الدول الأوروبية المنتصرة هو فرض الغرامات الباهظة على الألمان، واقتطاع أجزاء من التراب الألماني لصالح الدول المنتصرة، والقيام بطلعات جوية من الدول المُنتصرة، لتدمير المتاحف والمعامل الألمانية، وتحقيق أكبر قدر من المهانة والإذلال للشعب والأمة الألمانية.

في حرب الخليج الثانية عام 2003، قدم العراق تنازلات ضخمة للمجتمع الدولي، وفتح منشآته العسكرية للتفتيش، وأخضع كل مفاصل الدولة السيادية للرقابة الدولية، ولكن أصرت القيادة العسكرية الأميركية وحلفاؤها على تفكيك وتدمير العراق بشكل كامل!!

سيكولوجية العقل العسكري

كل ما تقدم يؤكد لنا أن العقل العسكري له صفات ضارة على السلم الأهلي والاجتماعي عندما يقود الشعوب والبلاد بدون رقابة مدنية؛ لأنه يتمتع بجملة من الصفات الخاصة والحصرية به، ومنها:

أولاً: أنه عقل صفري أُحادي النظرة لا يؤمن بالحلول التفاوضية، ولا يعمل بفلسفة دع الجميع يربحون في النزاع، وإنما النفسية العسكرية قائمة على فكرة لا بد من تكسير الخصم، وشلّ حركته، وتدمير قدرته على الحركة، وضرب نقاط قوته بقسوة، ثم بعدها يبدأ التفاوض والحوار، وهذا قد يكون مفهوماً في ساحات المعارك، لكن المشكلة الكبرى تبرز عندما تتولى قيادة عسكرية زمام قيادة دولة من الدول أو مجتمع من المجتمعات، ستتحرك في اتخاذ قراراتها بناءً على هذا العقلية الحاكمة، وستنظر لكل تدافع في المجتمع المدني وصراع سياسي بين الأحزاب، باعتباره صراعاً عسكريّاً، لا بد من تكسير عظام الخصوم فيه وتركيعهم، ثم بعدها يبدأ الحديث معهم، وهذا يسبب كوارث قاتلة ومصائب كبيرة تحلّ بالمجتمع والدولة والسلام العالمي.

ثانياً: العقل العسكري يعتبر التنوع الاجتماعي الموجود في المجتمع جبهات قتال يجب أن يحرص على عدم تواصلها واتحادها وتناغمها؛ لأن في ذلك خطراً عليه وعلى سيطرته على زمام الأوامر تماماً، كما تعلّم في الكليات العسكرية فلسفة تقطيع أوصال العدو، وعدم السماح له بتوحيد وتجميع قواته البرية والجوية والصاروخية، وهذه السياسة والفلسفة العسكرية عندما تُطبق على الحياة المدنية تسبب العديد من الأزمات والحروب الأهلية الطاحنة، فالحياة السياسية قائمة على التناقض والتطاحن بين الأيديولوجيات المختلفة، فهناك

أحزاب تتبنى الرؤية الاشتراكية، وأخرى تُنادي بالليبرالية، وثالثة تؤمن بالأيديولوجية الإسلامية، وفي هذه الحالة لا استقرار للمجتمع إلا بالحوار والتواصل والتفاوض، وتقديم التنازلات بين الأطراف، وعقد التحالفات، والصراع عبر صناديق الاقتراع، وكل هذه الأشياء السابقة لا يتحملها العقل العسكري الذي لا يعرف سوى لغة الحسم وتحقيق الانتصار بالضربة القاضية ولمس الأكتاف.

ثالثاً: العقل العسكري مبني أيضاً على أن مخالفة الأوامر العسكرية جريمة كبرى قد تصل عقوبتها للإعدام وقت الحروب. وعندما كنت أخدم بالجيش، كنت أرى مدى الفزع الذي ينتاب الجندي عندما يصفه أحد القادة بأنه يكسر الأوامر؛ لأن هذا يعني أن هناك عقاباً أليماً ينتظره، فلك أن تتخيل سقف الحرية والعدالة في المجتمع عندما تتولى قيادة عسكرية زمام القيادة فيه، حيث سيصبح كل مخالف في الرأي في مخيل القيادة خائن، وضد الأمن القومي ومصالح البلد العُليا ينبغي محاكمته، والتضييق عليه؛ لأن العقل والنفسية العسكرية لم تتدرب على أن تنوع الآراء وتعدد الحلول ثراء للمجتمع وللدولة وللأمة، وإنما النفسية العسكرية تنظر للعالم وللمجتمع والناس على أنهم أفراد في كتيبة عسكرية ينبغي منهم تنفيذ الأوامر بدون مناقشة ولا تفكير ولا أخذ ولا رد.

كيف تنجو مصر من الحرب الأهلية؟

مسؤولية نجاة مصر من شر الوقوع في أتون الحرب الأهلية انطلاقاً من الخلاف السياسي الحاد والصراع الأيديولوجي التاريخي بين الجيش والإسلاميين، يقع على عاتق كل المصريين المخلصين، فكل مؤسسة أو هيئة أو جهاز أو حزب أو جماعة ينبغي عليها في هذه اللحظة الفارقة من تاريخ الوطن أن تُقدم جهداً يُساهم في تأمين الجبهة المصرية الداخلية، من خلال عدم إلقاء الحطب في النيران المُشتعلة، ولكن المسؤولية الكبرى تقع بشكل واضح على الأطراف الرئيسة المُشتبكة في هذا النزاع، وأولها المؤسسة العسكرية، وثانيها جماعة الإخوان المسلمين، وثالثها الشباب الثائر والغاضب، لأنهم لو قرروا الانصياع لنداء العقل والحكمة وعدم التعاطي مع الصراع السياسي بالعقلية الصفرية، نكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في إبعاد شبح الحرب الأهلية عن مصر. ومما يُساعد في بناء رؤية مصرية موحدة يُشارك فيها الجميع، إدراك أن مسار بناء التوافق والتصالح الوطني يتطلب خمسة أشياء، هي:

أولاً: التنازل عن الحلول الجذرية

بناء التوافقات والمبادرات الناجحة بين الفرقاء السياسيين في مراحل التحول الديمقراطي، ينبغي أن يبتعد عن إستراتيجية تمسك كل فصيل برؤيته للحلول الجذرية، وأبرز نموذج على ذلك هو ما حدث في التجربة التونسية، إذ نجحت القوى السياسية المعارضة لنظام المخلوع الرئيس زين العابدين بن علي في الاتفاق والتعاون من خلال التنازل عن فكرة الحل الجذري، وعلى رأسها حركة النهضة، وشركاؤها السياسيون من القوى العلمانية والليبرالية واليسارية، وهو ما تجلى في بناء الدستور التونسي الجديد، إذ وافقت حركة

النهضة على الاحتفاظ بالفصل الأول من الدستور التونسي لسنة 1959، الذي لا ينص على أن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع، وفي المقابل تخلت القوى العلمانية واليسارية على بند حذف الإسلام كدين للدولة، واتفق الجميع على أن يكون النص الدستوري وفق هذه الصيغة التوافقية «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها»، وأضيفت إليه عبارة: «لا يجوز تعديل هذا الفصل».

ثانياً: المسؤولية السياسية

يقود عدم التخلي عن فكرة الحلول الجذرية إلى تمسك كل تيار واتجاه سياسي بما يُعرف بأخلاق المعتقدات التي تعني إجرائيّاً التمسك بالموقف الأيديولوجي والسياسي، بغض النظر عما ينتج عنه من تضحيات، على مستوى الأفراد والمجتمع والوطن، فالإخوان المسلمون يتحركون داخليّاً وخارجيّاً بمبدأ الأخلاق المُنبثقة من التمسك بالحل الجذري، وهو ما كلّفهم الكثير من الدماء والسجناء والشهداء سابقاً، ويقف عقبة الآن أمام توصلهم إلى اتفاق تاريخي مع القوى الثورية المدنية المعارضة، التي تعاني هي الأخرى من أدواء عدم التحلي بأخلاق المسؤولية السياسية، والإغراق في ساحة مستندة إلى فكرة الحل الجذري القائم على مبدأ فصل الدين عن الدولة. ويمكن القول إن الطرفين كثيفا الحمولة الأخلاقية في هذا الإطار، وبناء التوافق والتحالف من أجل مستقبل مصر يستلزم التحلي بأخلاق المسؤولية السياسية، بعيداً عن التشبث بأخلاق المعتقدات الذاتية التي ربما تصلح في الحفاظ على التماسك الحزبي والتنظيمي، ولا تفيد في تشييد الجسور بين الفرقاء.

ثالثاً: اعتبار التوافق والحوار مساراً إستراتيجيّاً

يتوقف نجاح القوى الإسلامية والمدنية المصرية في بناء تحالف سياسي واعد، على اعتبار أن التواصل والحوار والتوافق مسار إستراتيجي، وليس حدثاً إعلاميّاً خاطفاً، فالحوار والتحالف بين القوى السياسية المصرية المختلفة سابقاً جاء معظمه تحت ضغط الاستبداد والسجون من قبل نظام حسني مبارك (نموذج حركة «كفاية» الجمعية الوطنية للتغيير)، ثم بعد انتهاء هذه الضغوط لم تكمل القوى الإسلامية والمدنية مسيرة اللقاء والتوافق بشكل أعمق، وهو ما يعد نقيضاً لتجربة تيارات المعارضة في تونس، والتي بدأت الحوار السياسي الواسع والعريض منذ وثيقة 18 أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2005، وجمعت أغلب الأحزاب والحركات المعارضة لابن علي، وشملت كلاً من (الحزب الديمقراطي التقدمي، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحركة النهضة، والمؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب العمال الشيوعي التونسي والوحدويين الناصريين بتونس، إضافة إلى عدة مستقلين).[1]

رابعاً: الانحياز للقيم وليس للأيديولوجيا

يتطلب بناء التوافق وصناعة مبادرة سياسية تاريخية تجمع القوى الوطنية المصرية، التحرر من كثافة الأيديولوجية التي تحجب الرؤية. وعلى سبيل المثال، فإن الإخوان المسلمين يؤمنون بأن الصراع في مصر «حرب على الإسلام واستهداف للهوية الإسلامية!»، والفريق الليبرالي واليساري لا يعترف بهذا التفسير لطبيعة الصراع في مصر، ويتعامل مع الأزمة من منطلق سياسي براغماتي، وهاتان الرؤيتان لطبيعة الصراع تتطلبان نقاشات عميقة، ربما لا يتحمل الوضع السياسي القائم الخوض فيها، وبالتالي يكون الانحياز للقيم مثل (الديمقراطية،

1- روجر فيشر، وليام يوري، بروس باتون، الوصول إلى موافقة، ترجمة لميس اليحيى الأهلية - عمان 2010.

والحرية، والمساواة) أو العودة إلى قيم ثورة 25 يناير (عيش، حرية، عدالة اجتماعية) هو السبيل الأسرع لإنجاز أي تحالف، بعيداً عن الإغراق في متاهات الأيديولوجيا. وقد جسد الشيخ راشد الغنوشي هذا الشرط عندما قدم تنازلات سياسية كبيرة لصالح قوى سياسية تونسية متعارضة مع النهضة من حيث الأيديولوجيا، قائلاً: «أقدمنا على مصافحة أيدٍ كنا نستنكف من مصافحتها من موقع الخصومة السياسية؛ إذ رأينا في ذلك مصلحة البلد.. بل ذهبنا أبعد من ذلك إلى الانتقال بالعلاقة من موقع الصدام والتنافي إلى موقع التوافق والتعاون والمشاركة السياسية».

خامساً: حلّ معادلة وزن الفيل وتأثير الفراشة

لا شك في أن وضع آلية إجرائية تجيب عن سؤال حجم الحركات السياسية وتأثيرها الميداني على بناء التحالفات، يعتبر لبنة مركزية في نجاح عملية بناء تحالف وتوافق قادر على الفعل والاستمرار؛ إذ إن الحركات التي تحظى بأعداد كبيرة من المؤيدين لها، مثل حركة الإخوان المسلمين، تنظر بقليل من الاهتمام إلى الحركات الشابة الصاعدة، مثل حركة 6 أبريل، بحكم أنها لا تمتلك أعداداً من الجماهير والأنصار مثلها، وبالتالي لا تتحمس للتواصل والحوار معها، وبالتالي تصبح الإجابة عن سؤال التمثيل النسبي للقوى السياسية، وكيف يقدر ويحسب؟ وتأثير ذلك على قضية التضحيات والمآلات قضية شائكة وعقبة أمام إتمام أي تحالف في المستقبل ما لم يتم الاتفاق على آلية واضحة ومحددة.

مما سبق، يمكن القول إن بناء التحالفات والتوافق بين القوى السياسية والأيديولوجية والمجتمعية المصرية، ينبغي أن يكون مساراً ممتداً ومتواصلاً خاضعاً لشروط النجاح الخمسة السابقة.

ولأهمية دور الجيش والإخوان المسلمين والشباب الغاضبين في تسوية النزاع القائم، سأركز الحديث عليهم في الصفحات التالية:

أولاً: إلى المؤسسة العسكرية

الجيش المصري له منزلة مُقدّرة في وجدان المصريين ومشاعرهم، فالدولة المصرية الحديثة ساهم في تكوينها ونشأتها الجيش بداية من تجربة محمد علي التاريخية، مروراً بتجربة الضباط الأحرار في عام 1952، وانتهاءً بانتصار السادس من أكتوبر عام 1973، وهذه المكانة السامية تستند إلى ميراث تاريخي قديم، يعتمد على أن الجيش هو حامي حمى الديار والحدود من العدوان الخارجي، ولم يتورط عبر تاريخه الطويل في معارك داخلية دموية مع مكونات الشعب المصري المُختلفة.

وبناء هذه الصورة الذهنية الناصعة في وجدان المصريين عن الجيش استغرق العديد من السنوات، وسيلاً من الجهود الإعلامية والثقافية والفنية، وتعرّضت كذلك للعديد من الانكسارات والإخفاقات، خاصة بعد هزيمة 1967، فلم يتم ترميم هذه الصورة الوجدانية بشكل جاد إلا بعد انتصار القوات المسلحة في يوم 6 أكتوبر، وعبورها خط بارليف الحصين، ثم تدعمت هذه النظرة الشعبية الإيجابية تجاه الجيش لدوره في ثورة 25 يناير 2011، وتدخله لعزل الرئيس مبارك، ثم أثرت أشياء كثيرة في هذه الصورة خلال فترة حكم المجلس العسكري للبلاد عقب الثورة، ثم أصبح الوجدان الجماهيري العام تجاه الجيش أكثر صفاءً ونقاءً بعد تسليم المجلس العسكري السلطة لأول رئيس مصري مُنتخب بشكل مباشر يوم الأحد 24 يونيو 2012، ثم تسارعت الأحداث وتطورت حتى وصلنا إلى يوم 3013/7/3 عندما تدخّل الجيش، ومن خلال وزير دفاعه الفريق أول عبد الفتاح السيسي،

وقام بعزل الرئيس الراحل محمد مرسي، ومن هنا بدأ الخطر، حيث بدأت صورة الجيش تهتز في وجدان قطاعات غير قليلة من الشعب، وخاصة شريحة الشباب، فأصبح هناك نقاش مجتمعي حول دور الجيش ومهامه وفلسفة عمله؟

ولذلك من المفيد للجيش والدولة المصرية أن تراجع المؤسسة العسكرية سياساتها الداخلية ورؤيتها الإستراتيجية حول علاقتها بالشأن السياسي، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية، في ظل أجواء ثورات الربيع العربي، وارتفاع سقف طموحات الشعب المصري نحو الحرية والمساواة والكرامة، وسعيه إلى تطبيق الشفافية على كل مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش، لذلك سيكون من المفيد انفتاح العقل العسكري المصري على الأفكار المركزية التالية:

- العقل العسكري فلسفة بنائه وإعداده مناسبة للفعل القتالي وللاشتباك النضالي على جبهات المعارك وغير مُعد للعمل في الشأن المدني والثقافي والسياسي والاجتماعي.
- الشأن السياسي والاجتماعي قائم على فلسفة التنازلات المتبادلة، وجلسات التفاوض الممتدة، والتوازنات الثقافية والاجتماعية المُعقدة، والعقل العسكري مبني على إستراتيجية الحسم وتكسير العظام، لذلك تدخله فيها مُربك للشأن السياسي وللجهاز العسكري.
- نهوض المجتمعات وتقدم الأمم وتحرر الشعوب مسائل معقدة، لا يمكن لفصيل واحد أو لمكوّن اجتماعي واحد أو لجهاز عسكري ضارب القيام بها وحده دون الآخرين.
- تدخّل الجيوش في الشأن السياسي والمدني المُباشر قاد العديد من الجيوش نحو الانقسام والفرقة، والتخبط الإستراتيجي، فكان الضرر بالغاً على مصالح البلاد العليا، وعلى تماسك القوات المُسلحة الداخلي.

• لا يمكن تحقيق الأمن القومي للشعوب والمجتمعات والدولة بدون وجود توافق مجتمعي وعقد اجتماعي يضبط مسارات ومجالات واختصاصات وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية.

• وجود جيش قوي ومهيمن وسط مجتمع ضعيف ومتصارع وغير متماسك أكبر مهدد للاستقلال الوطني والتحرر القومي، ومنذر بتصدعات عسكرية واجتماعية متعددة.

• استقرار الجيوش والمؤسسات العسكرية قائم على ثقافة إطاعة الأوامر وتنفيذ التعليمات، وحياة المجتمعات وحيوية الشعوب قائمة على فلسفة الحوار وانتشار الحريات ومناقشة السياسات، فمحاولة قيادة المجتمع وفق الثقافة العسكرية مزعج للمجتمع ومُربك للجيش.

• الإستراتيجيات العسكرية تعتمد على الرؤية الكلية لميدان المعركة والسيطرة الكاملة على تحرك القوات، وديمومة الاتصال بها، وخضوعها للتوجيه والتصويب، وحركة المجتمعات والمكونات الاجتماعية والأحزاب السياسية على العكس من ذلك، فهي قائمة على الاستقلالية والتدافع والتعارض؛ لأن محاولة السيطرة على المجتمع وفق الإستراتيجية العسكرية مُعيقة لتقدم المجتمع، وكارثية على مستقبل الجيوش.

• العقل العسكري ينتصر في الجبهات القتالية؛ لأنه يتحلى بالحذر والترقب، واقتناص الفرص، واستغلال الثغرات، والتركيز على نقاط ضعف العدو، والعقل الاجتماعي قائم على بناء الثقة، وتجسير الفجوات، وبناء الجسور، وعقد التحالفات، واستغلال نقاط القوة، وعندما ينتقل عمل العقل العسكري من جبهات القتال لفضاء الحياة المدنية يُصاب المجهود العسكري والمجتمع بأضرار بالغة على المستوى الإستراتيجي والعسكري بشكل يُضعف مناعة الدولة أمام الأعداء الخارجيين.

وبناءً على ما سبق، أعتقد أن من مصلحة مصر الوطن والشعب والأمة والمؤسسة العسكرية جميعاً، أن لا يشتبك الجيش المصري بالشأن السياسي، وأن يتفرغ لبناء قدراته العسكرية والإستراتيجية، بعيداً عن ضجيج العمل السياسي والثقافي والاجتماعي، حتى يقطع الطريق أمام امتداد نيران الحرب الأهلية بين مكونات المجتمع المصري المُتنوع، التي ستأتي على الأخضر واليابس في مصر لا قدر الله.

ثانياً: إلى الإخوان المسلمين

جماعة الإخوان المسلمين حركة سياسية ودعوية مصرية، يمتد عمرها لقرابه قرن من الزمن منذ أسسها الإمام حسن البنا عام 1928 على ضفاف القناة في الإسماعيلية، ولها بطولات في مواجهة المحتل الإنجليزي، وقدمت العديد من الشهداء ضد العصابات الصهيونية على أرض فلسطين، وفكرها العام وأدبياتها المُعتمدة قائمة على نبذ العنف، وهي مدرسة فكرية خرجت العديد من الكوادر المصرية على كل المستويات، فقد كان الرئيس عبد الناصر عضواً في تنظيم الإخوان قبل ثورة 1952، وكذلك المُفكر أنيس منصور قبل أن يتركها، مثله كذلك كل من (الشيخ حسن الباقوري، والعلامة محمد متولي الشعراوي، والشيخ محمد الغزالي، ووزير الأوقاف السابق عبد العزيز كامل)، كما ينتمي للإخوان مئات الآلاف من المصريين وكانوا مشاركين وبقوة في ثورة 25 يناير 2011، ووصلوا إلى سدة الحكم من خلال فوز مرشحهم الدكتور محمد مرسي عبر انتخابات شفافة، وتواصلت معهم كل المكونات السياسية والاجتماعية والدينية المصرية بالحوار والنقاش والتفاوض حيناً، والتحالف والمُشاركة أحياناً أخرى بما فيهم المؤسسة العسكرية، ثم وقع الحراك الجماهيري المشهور يوم 2013/6/30 المُطالب للرئيس الراحل محمد مرسي بالتنحي أو

إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ثم تلا ذلك الحراك تدخل الجيش في الشأن السياسي بشكل مُباشر فأعلن يوم 2013/7/3 عزل الرئيس محمد مرسي، ونتج عن ذلك صراع سياسي واجتماعي حاد ما زالت حلقاته دائرة حتى الآن. وبدون الدخول في التفاصيل من ناحية من المُخطئ ومن المصيب، واتساقاً مع الموضوع محل الاهتمام وهو كيف تنجو مصر من الحرب الأهلية؟ ينبغي على الإخوان المسلمين مراجعة أخطائهم الإستراتيجية والفكرية والإجرائية التي ساهمت بدرجة من الدرجات في وصول مصر لهذا المشهد السياسي البائس، وفق التالي:

1- مراجعة الأفكار المؤسسة والجذور العميقة التي تقف خلف الأيديولوجيا التي انطلق منها المؤسس حسن البنا، ومقاربتها مع تقدم الزمن وتطور حركة الأفكار، فالبنا على سعة علمه وذكائه تحرك وسط البيئة الثقافية والاجتماعية التي عاش فيها وانتمى إليها، ففي عصره سادت المدارس السياسية التي تؤصل وتُنظر للأفكار الشمولية والتنظيمات الحديدية التي تسعى إلى الهيمنة على المجتمعات المحلية، ثم التحرك للسيطرة والهيمنة على الدول المجاورة، مثلما فعلت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، لذلك نلمس تأثر البنا بتجربة الزعيم هتلر عند مطالعة كتابه -الرسائل-، خاصة عندما يقول: إن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا لخدمة هذه الوصاية النبيلة، وإذا فذلك من شأننا لا من شأن الغرب ولمدنية الإسلام لا لمدنية المادة[1]. فقد صاغ البنا في تلك الفترة مقاربة إسلامية تهدف إلى السيطرة على المجتمع والتمكن منه، وهذه الفلسفة ربما كانت مناسبة في وقتها وزمانها، أما الآن فلا أعتقد أنها نافعة وفاعلة في ظل المتغيرات العالمية، والسنن الكونية، ومقاصد الإسلام الكبرى التي تهدف إلى تحرير البشرية لا الهيمنة عليها.

1- مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار الدعوة، القاهرة 1999.

2- مراجعة الأيديولوجيا الحاكمة للحركة والمؤسسة لكل سياساتها التربوية والسياسية، فمدرسة البنا الأيديولوجية قائمة على أن سبب تخلف المجتمعات المسلمة هو بعدها عن الإسلام، وأن السبيل للنهوض بها هو العودة للإسلام من خلال بناء الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم، والدولة المسلمة، ثم الخلافة والتبشير بأستاذية العالم[1]. وفي سبيل ذلك، صاغ مجموعة من الشعارات والمسلّمات التي أصبحت من ركائز الإسلام عند العديد من المسلمين، وهذه المصطلحات والشعارات أنتجها البنا وفق فهمه للإسلام وتعاليمه منذ قرابة قرن من الزمان، وأعتقد أنها بحاجة إلى التدقيق والتصويب في ضوء التجارب السياسية الإسلامية للمجتمعات المسلمة، خاصة في السودان، وإيران، وأفغانستان، والسعودية، وباكستان من جانب، ويُضاف لذلك أيضاً رأي العديد من علماء الاجتماع الذين يرون أن سر تخلف المسلمين يرجع إلى الاستبداد والفقر والفرقة، وليس لبعدهم عن الإسلام.

3- مراجعة السياسات الحاكمة، فبعد ثورة 25 يناير 2011 حصل انكشاف واضح متعلق بعدم وجود سياسات شفافة داخل الحركة تضبط إيقاعها داخلياً، وتجعلها أكثر قبولاً مجتمعيّاً؛ فعدم التمييز بين السياسات الخاصة بالأنشطة الدعوية والسياسية داخل الإخوان أثّر على سمعة وأداء الجماعة، فالأنشطة الدعوية والخيرية تنجح وتُثمر بقدر عدم انحيازها لرؤية فصيل سياسي معين، ووقوفها على مسافة واحدة من الجميع من دون تمييز أو إقصاء، فهي أنشطة قائمة على فلسفة (**أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ**) [الأنعام: 90]، وأما المنافسة السياسية والصراع السياسي فهما يرتكزان على السجال والصراع، وبالتالي فإن

1- جاسم سلطان، أزمة التنظيمات الإسلامية، الإخوان نموذجاً، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015.

عدم تمييز الإخوان بين الدعوي والسياسي أربك الجماعة داخليّاً، وأزعج القوى السياسية خارجيّاً[1].

ومن معالم عدم دقة السياسات الداخلية للجماعة، الاضطراب في تصعيد الكوادر القيادية، فالجسد العام للجماعة شابَ، ولكن الكتلة القيادية للجماعة يتحكم فيها الشيوخ، وهذا حرم الحركة من الاستفادة من حيوية ومرونة ومغامرة جيل الشباب في فترة مفصلية من عمر الجماعة والوطن.

4- تصويب الوسائل المتبعة أهم وسائل الإخوان المُتبعة تاريخيّاً لتحقيق أهدافهم، وهي بناء تنظيم قوي عالمي وسري ذي قيادة هرمية، وهذه الوسيلة بعد قرن من الاستخدام أعتقد أنها تحتاج إلى دراسة وتأمل وفحص، فوجود تنظيم عقائدي قوي داخل الدول الوطنية ذات النشأة العسكرية أمر مستفز للجهاز الأمني، يجعل احتمالات الصدام والاشتباك قوية جداً، والتجربة المصرية في عهد عبد الناصر والسادات وعبد الفتاح السيسي شاهدة على ذلك، وبالتالي ينبغي للحركة أن تراجع كل الوسائل المتبعة لديها بما يضمن لها تجنّب الأخطاء والمِحن التي وقعت فيها، ويحقق لها أهدافها بأقل الخسائر والتضحيات الممكنة، فالإصرار على تقديس الوسائل واعتبارها من الثوابت الإيمانية أمر يتنافى مع مستجدات العصر ووقائع التاريخ وحقائق الجغرافيا.

بناءً على ما سبق، ينبغي على الإخوان المسلمين مراجعة مسيرتهم بشكل إستراتيجي، وألا يكتفوا بمراجعة الوسائل والسياسات فقط من دون المرور على محطة نقد الأفكار المؤسسة للإخوان، والأيديولوجيا المتبعة للجماعة، فالتجديد في الوسائل من دون نقد الأفكار المؤسسة والأيديولوجيا الحاكمة لن يقود إلى تحول إستراتيجي حقيقي تستفيد

1- العثماني، الدين والسياسة تمييز لا فصل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2009م.

منه الحركة والمجتمع والأمة.

ما فائدة هذه المراجعات الآن للإخوان وللمجتمع وللدولة؟ وما تأثيرها على فض النزاع القائم؟ قيام الإخوان المسلمين بهذه المراجعات العميقة سينتج عنه إعادة قراءة جديدة وتقييم عاقل ومُنصف لمشهد الصراع السياسي الآن.

من زاوية أخرى، ستجعل عقل الجماعة يُفكّر في خيارات أخرى أقل حدّة وبعيدة عن فلسفة العمل بالعقلية الصفرية القائمة على خسارة جميع الأطراف!! وسيُشجع العديد من محبي السلام وحقن الدماء على التحرك نحو طرح البدائل وتقديم الحلول للخروج بمصر والإخوان والجيش والشباب من دائرة الصراع والانتقام إلى شاطئ التواصل والتفاهم والحوار، وإلى إبحار مصر نحو فضاء الحرية والكرامة والمساواة بدون إقصاء أو تخوين لأحد، فكما قال العلامة الراحل محمد عبد الله دراز: اتفاق مُجحفٌ خير من انتصار دام.

ومحاولة مني في هذا المضمار، تواصلت مع أحد القيادات الشابة لجماعة الإخوان المسلمين، فسألته: لماذا لا تطرحون مبادرة تاريخية لفض النزاع، توفر على المجتمع المصري الأوجاع والدماء؟ فكان رده: هل إذا توقفنا عن خيار الحل الثوري سيتركنا النظام في حالنا؟

فاتضح لي من إجابته غياب ثقافة التفاوض وفلسفة عمل المبادرات لديه، فقلت له: جعل هدف المبادرة السياسية هو استجابة النظام السياسي المهيمن لها فقط خطأ كبير، فللمبادرات السياسية مقاصد كبرى وغايات عظمى تتحقق من خلالها وبها بعيداً عن حصرها وتقزيمها والنظر إليها باعتبارها رسالة للنظام فقط دون المجتمع، وسيتجلى لك ذلك من خلال تعرفنا على العديد من المبادرات السياسية التاريخية والمعاصرة التي غيّرت مسار أمم وشعوب ومجتمعات، بما

يُثبت ويكشف عن أهداف ومقاصد ومآلات المبادرات بعيداً عن الانفعال والتوتر.

أولاً: نزع الغطاء الأخلاقي عن الخصم

عندما طرح الزعيم نيلسون مانديلا مبادرته السياسية القائلة «إنه لا يجوز أن يتعرّض أي شخص أو تتعرض أي مجموعة من الأشخاص، للاضطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو اللون أو العقيدة في جنوب إفريقيا بعد التحرر من هيمنة نظام الفصل العنصري، وقد نجح في محاصرة نظام الفصل العنصري أخلاقيّاً على المستويين المحلي والإقليمي، وزاد من صعوبة حصول نظام الفصل العنصري على دعم دولي مساند له في ظل التفوّق الأخلاقي والقيمي والمبادئ التي يدعو إليها مانديلا على رؤوس الأشهاد.

ثانياً: تصويب الأخطاء

المبادرات السياسية هي الترجمة الإجرائية والبرهنة الحقيقية لتصويب أخطاء الحركات والأنظمة الحاكمة، فعندما تعترف حركة من الحركات أو نظام قائم بوقوع أخطاء إستراتيجية منه في حق الوطن والمواطن، يكون تصويب تلك الأخطاء عبر طرح مبادرة سياسية تاريخية جذرية تعالج هذا الخلل، وتداوي تلك الخطايا والأخطاء التي وقعت سابقاً. ومن أفضل الأمثلة على ذلك، مبادرة النظام الملكي المغربي بقيادة الملك الشاب محمد السادس في الاستجابة سريعاً لمطالب الجماهير المغربية، وطي صفحة الماضي المؤلم الخاصة بالملك الحسن الثاني، عبر العديد من الإجراءات الدستورية والقانونية الداعمة للحرية والعدالة والمساواة.

ثالثاً: بناء تحالفات جديدة

أقدمت حركة النهضة التونسية على إطلاق العديد من المبادرات السياسية العميقة والجادة والمتتالية، بداية من قبول الدخول في تحالف الترويكا الحاكمة عقب الثورة مباشرة، ثم ترك السلطة والتخلي عنها طواعية، ثم خفض مستوى التمثيل السياسي للحركة على مستوى الحقائب الوزارية رغم حصولها على المركز الثاني في الانتخابات البرلمانية، وهو ما نجح في صناعة شبكة تحالفات سياسية جديدة في الفضاء التونسي جعلت من العسير على الفريق الذي لا يريد خيراً للثورة التونسية والشعب التونسي أن ينتصر. وقد علّق راشد الغنوشي -زعيم حركة النهضة- على كل هذه المبادرات بقوله: «لقد أقدمنا على مصافحة أيدٍ كنا نستنكف عن مصافحتها من موقع الخصومة السياسية، إذ رأينا في ذلك مصلحة البلد.. بل ذهبنا أبعد من ذلك إلى الانتقال بالعلاقة من موقع الصدام والتنافي إلى موقع التوافق والتعاون والمشاركة السياسية».

رابعاً: فتح فضاء سياسي جديد

تستمر النزاعات الحادة، وتتفشى الصراعات الدامية، وتنطلق ذئاب الحروب الأهلية وسط المجتمعات والشعوب عندما يُصاب الأفق السياسي بالانسداد وتصلب الشرايين، ويصبح الجميع يُفكر بالعقلية الصفرية إما نحن أو هم، فقد ظلت أيرلندا الشمالية لسنوات عديدة موضع صراع عنيف ومرير بين الرومان الكاثوليك والاتحاديين البروتستانت في الفترة من (1969-1993) سقط فيه قرابة 3254 شخصاً، وجُرح 47 ألفاً، وسُجل حوالي 10 آلاف هجوم بالقنابل، و37 ألف حالة إطلاق رصاص، و22 ألف حالة سطو مسلح. وبعد قرابة ثلاثة عقود من الحرب الأهلية انتصر صوت العقل والحكمة، نجحت

أيرلندا الشمالية في تجاوز الاقتتال الأهلي عندما ولّت وجهها شطر السلام، واستجابت هي وبريطانيا والمجموعات المسلحة في أيرلندا للمبادرة الأميركية لفض النزاع، فتم توقيع اتفاق «الجمعة العظيمة» عام 1998.

خامساً: الانحياز للمستقبل

وقت الصراعات الحادة والأزمات الاجتماعية والسياسية العميقة يسود الخوف على المستقبل، وتتفشى في الأمم العديد من الأسئلة العميقة عن شكل وطبيعة المستقبل السياسي والاجتماعي للمجتمع والدولة، فالجميع ينظر إلى أطراف الصراع القائم من زاوية ماذا سيحصل إذا انتصر طرف ما على الآخر؟ وما سقف الحرية المتوقَّع إذا انتصر الطرف سين على الطرف صاد؟ وما شكل العدالة الاجتماعية التي سوف تسود؟ وغيرها من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات واضحة. وهناك يأتي دور المبادرات السياسية لتشرح للجماهير شكل المستقبل السياسي المُرتقب، فكلما كانت الرؤية واضحة وجاذبة وحاشدة وتعكس آمال وتطلعات الجماهير، كلما كانت فرص انحياز الكتل الجماهيرية لصالحها عالية، فقد انحاز العديد من البيض لحركات المساواة الزنجية في الولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من أن منطلق حركة الزنوج كان فئويّاً وينتصر لفئة محددة، وذلك يرجع إلى أن الحركة تبنت إستراتيجيات ما يعرف بنضال اللاعنف، ونجحت في إقناع المجتمع بأن نيل حقوق السود لا يعني حرمان البيض من الحقوق في المستقبل، وإنما يعني تحويل التنوع العرقي من نقطة ضعف للمجتمع الأميركي إلى نقطة قوة.

لقد تكشّف لنا مما سبق أن صناعة المبادرات السياسية أمر يحتاج إلى فلسفة ورؤية، وإلى أفق ثقافي بالغ الثراء والتنوع، ينحاز

للمستقبل ويؤمن به، ويُقدّر المجتمع ويثق فيه بعيداً عن ثقافة الكراهية والتحريض المتبادل والانفعال، فليس من الإنصاف امتهان واختزال فكرة المبادرات السياسية الساعية إلى تقويض العنف والقتل، والحفاظ على المجتمعات في زاوية ماذا سيفعل النظام بها؟ وما ردة فعله عليها؟ ولكن الأهم في فلسفة عمل المبادرات هو معرفة مدى قبول الجماهير لها والقناعة بها والتفاعل معها.

ثالثاً: إلى الشباب الغاضبين لا تنخرطوا في العنف

بعد الحديث إلى الأطراف المنخرطة في النزاع والصراع السياسي في مصر بشكل مباشر وحاد، أنتقل إلى الشباب المصري الغاضب الذي يمثل قرابة 65 % من إجمالي عدد الشعب المصري العظيم بهذه الرسالة المهمة، التي أعتقد أنهم لو استجابوا لها نكون قد أبعدنا شبح الحرب الأهلية عن مصرنا الحبيبة مسافات وآماد بعيدة.

إلى الشباب: إياكم ودخول مزارع القصب!!

على الشباب المصري المُعارض والغاضب من تدخل الجيش في الشأن العسكري بشكل مباشر، الابتعاد عن خيار استخدام العنف، وعدم تكرار تجربة الجماعات الإسلامية العنيفة التي حدثت في التسعينيات، وكانت خسائرها كبيرة على هذه الجماعات وعلى مصر بشكل عام. ولتوضيح هذه الرغبة والتوصية للشباب الثائر، أنقل لكم حواري مع أحد الشباب الجامعي الذي يدرس في كلية الهندسة، ويذوب عشقاً في حب مصر، ويؤمن بأن مستقبل البلد مرهون بتحقيق أهداف ثورة 25 يناير (عيش، حرية، عدالة اجتماعية)، ومستعد أن يقدم روحه فداءً لهذه القيم التي ينادي بها، حيث قال لي: «يا أستاذ لا يوجد حل إلا استخدام القوة!! نحن منذ عام نقاوم في الشوارع والجامعات، والأمن

قتل بالرصاص الحي ثلاثة من زملائي بدم بارد!!!، ولي صديقان في الزنزانة منذ عام!! ماذا أخذنا من السلمية!!». فقلت له: تعال أحكي لك هذه القصة التي كنتُ شاهداً عليها، وعشت فصولاً منها مع شاب مثلك كان مملوءاً بالحماسة والاندفاع، ثم قرر ماذا ستفعل وفي أي الطرق تسلك».

في ساحة جامعة القاهرة، وتحديداً في كلية الآداب – قسم الجغرافيا في عام 1994، كان لنا زميل اسمه عبد الحميد، كان شاباً خلوقاً، هادئ الطبع، قليل الكلام، لا يكاد أحد في الدفعة يشعر به، وكان مواظباً على الحضور في السنة الأولى، ثم بدأ تواجده يقل تدريجيّاً حتى جاء العام الدراسي الثاني، وإذا أثره قد اختفى تماماً من الكلية، فلا يكاد يراه أحد، وكنت قد تعرفت إليه في بداية العام الدراسي الأول، ومن النقاش معه عرفت أنه ينتمي لأحد التيارات الإسلامية التي كانت ترى العنف سبيلاً للتغيير، وهذا عكس ما كنت أؤمن به، فأنا أرى أن اتباع النضال الدستوري لنيل الحقوق والحريات كان أفضل في تلك الفترة، وسبب غياب عبدالحميد يرجع إلى انخراطه في أنشطة الجماعات العنيفة، وترتب على ذلك أنه ترك فضاء الجامعة، وانقطع عن الدراسة، وانفصل عن الطلاب، ودخل في صراع عنيف مع أجهزة الدولة، واستقر به المقام مطارداً في أقاصي الصعيد وسط حقول القصب وشعاب جبال البحر الأحمر في الصحراء الشرقية، ثم قبض عليه بعد ذلك، وقضى في السجون أعواماً مديدة، ثم خرج مؤخراً في أعقاب ثورة يناير 2011 بعدما خسر شهادته الجامعية، والعديد من خبرات الحياة، وطبعاً لم ينجح في تغيير شيء في مصر.

وعلى الرغم من كل هذه التضحيات التي قدمها هو وغيره من الشباب الذين هم على فكره ومنهجه، إلا أنني وجدت أن جميع الطلاب

في القسم والكلية لا يعرفونه ولا يتعاطفون معه، وغير مقتنعين بمساره ومسيرته، وربما يمتد هذا الأمر إلى مسقط رأسه ومكان نشأته.

لماذا لا تتعاطف الجماهير؟

وبعدما انتهيت من سرد هذه القصة، قال لي الطالب الثائر: «لماذا لم تتعاطف الناس مع عبد الحميد؟ وكان يريد الحرية والعدالة لهم، وضحى من أجل مستقبلهم؟!».

فقلت له: يا عزيزي السبب هو أن عبد الحميد كان يُفكر مثلك تماماً الآن، معتقداً أن استخدام القوة الصلبة واستخدام السلاح والعنف والقتل سوف يقود إلى التغيير، ويحقق الحرية والعدالة والمساواة، ونسي أن القوة الحقيقية المطلوبة لإنجاح أي تغيير اجتماعي أو سياسي تكمن في وجود تأييد جماهيري عريض واسع ومنتشر في طول البلاد وعرضها، مؤمن بمسار الثورة والتغيير، وقادر على احتضان الثوار والمقاومين، فالحرب الأخيرة في غزة أكدت أن المقاومة العسكرية وحدها غير مجدية إذا فقدت الظهير الشعبي والتأييد الجماهيري السابغ.

فمن الأخطاء المتكررة التي يقع فيها الثوار، الانفصال عن المجتمعات والرأي العام بدافع المشاعر المتأججة والنوايا الصادقة والأيديولوجيا الكثيفة التي تحجبهم عن الرؤية، وهنا انفعل الشاب وقال لي: «يعني نجلس في البيوت ونرتدي «الطُرح» ونترك البلد لتضيع؟!».

قلت له: المطلوب منك ومن زملائك أن تعمل وتتواصل مع الجماهير والطلاب وتطرح عليهم قضيتك بشكل مبدع ومبتكر ومناسب لهم، بعيداً عن الانفعال والتوتر، فالزمن والوقت لصالح الثورة والثوار، فلا تتعجل قطف الثمار، ابن قدراتك السياسية والجماهيرية والإعلامية، وراهن على المستقبل، وتجنّب المعارك الخاسرة والمستنفذة للجهد

والوقت والمال، وراجع أخطاء الثوار المعاصرين، واختر وسيلة للتغيير تتناسب مع مجتمعك بعيداً عن السقوط في نفق العنف الذي سيخسر فيه الجميع حتى تتجنب مصير صديقنا عبد الحميد.

وعند هذه النقطة بدأ الشاب يطرح أسئلة أخرى أكثر عمقاً تتعلق بكيفية تنفيذ وتطبيق هذه الأفكار السابقة على أرض الواقع، فطلبت منه أن نكتفي بهذا الجزء من الحوار، ولكن على وعد باستكمال النقاش في مرة أخرى.

صديقي الشاب الجامعي الذي كاد يكفر بالسلمية والنضال الدستوري طريقاً لنيل الحرية، والعيش بكرامة إنسانية على أرض أم الدنيا مصر، وبعد تحذيري له سابقاً من اللجوء إلى العنف واستعمال السلاح حتى لا يكرر تجربة الجماعات الإسلامية العنيفة في التسعينيات عندما استخدموا مزارع القصب منطلقاً لشنّ الهجمات على أجهزة الدولة والقيادات الأمنية، جاءني بسؤال جديد في اليوم التالي، فقال يا أستاذ: الزعيم ماوتسي تونج الشجاع الذي حارب الأسرة الحاكمة الظالمة في الصين والاستعمار معها، رفع شعاراً ثوريّاً مهمّاً وهو الثورة تبدأ في حقول الأرز!!، وانطلق وسلّح الفلاحين فحاربوا وانتصروا. أليس هذا صحيحاً؟

الثورة تبدأ في حقول الأرز

قلت له: صحيح، معلوماتك الآن أصبحت أكثر دقة وأعمق من تلك التي كنت تستخدمها في النقاش الأول، فتعال نرى ماو تسي تونج ما قصته مع الثورة والتغيير؟ ولماذا فعلاً اتجه إلى حقول الأرز؟ وعموماً هذه فرصة للعودة إلى كتابي الصادر في عام 2007 والذي عنوانه: «حركات التغيير والحراك الجماهيري»[1]، فقد أوردت فيه قصة ماو مع الفلاحين، في أكتوبر سنة 1927م، فقد اتخذ «ماو تسي تونج» قراراً

1- ياسر الغرباوي، حركات التغيير والحراك الجماهيري، الطبعة الأولي، 2007، دار مراصد، الإسكندرية.

مهمّاً بالانتقال إلى الجبال في تسينجكانج، لبناء قاعدة وبناء صف جديد من جيش التحرير.

وكان عدد من قادة الحزب الشيوعي غير متفقين مع هذه المبادرة، ولم يكن هناك خلال هذه الفترة سوى أربعة ملايين عامل في الصين كلها، مقارنة مع 500 مليون من الفلاحين، لكن هؤلاء القادة كانوا يرون أنه رغم ذلك ينبغي للثورة أن تنطلق من المدن. لكن «ماو» كان له رأي مخالف؛ إذ كان يقرُّ بأن الثورة المضادة كانت قويّة، بينما الثوريون ضعفاء ومشتتون، لهذا كان ينبغي في نظره الذهاب إلى الريف، حيث كانت خطته هي بناء قاعدة ارتكاز كفيلة بمنح الدعم الاقتصادي والسياسي للنظام الثوري الجديد، وكان يعتبر أنها الطريقة الوحيدة للحصول على الدعم الحقيقي من الجماهير، وطريقاً لتطويق المدن والاستيلاء على السلطة فيها، فجعل «ماو» شعار المرحلة الجديدة:

«الثورة تبدأ في حقول الأرز»، بعدما فشل شعارها الأول: «الثورة تبدأ في مدن العمال»، وتحول مسار الثورة الصينية جغرافيّاً من ساحات المدن العمالية إلى مزارع الأرز الفلاحية بمعنى الاعتماد على «شريحة الفلاحين» الذين يُمثلون في هذه التجربة (شريحة التغيير) التي استطاعت حسم الصراع لصالح حركة ماو، وأصبحت شريحة العمال في هذه التجربة هي شريحة البدء فقط التي انتهى دورها بتوصيل وحمل الفكرة إلى شريحة الفلاحين، وفق رؤية القائد ماو تسي تونج الثاقبة في تلك اللحظة، ونجح ماو تسي تونج في تكوين جيش من الحفاة، بلغ في بعض المراحل خمسين ألفاً من الجنود الأشداء، حقق من خلالهم أهداف حركته في الإقليم الصيني.

بين مزارع القصب وحقول الأرز هذه يا صديقي قصة لجوء الثورة الصينية إلى المزارع والفلاحين، فالهدف من تغيير اتجاه الثورة من المدن إلى القرى لم يكن من أجل استخدام العنف المسلّح ضد الثورة المضادة،

وإنما كان الهدف توفير ظهير جماهيري عريض ومؤيد، وداعم للثورة؛ يوفر لها الزخم البشري والاقتصادي، ويقدر على حمايتها من بطش الحكومة المركزية، فمن خلال ملاحظة حجم شريحة العمال في وقت «ماو» في الصين، والتي كانت تُقدّر بنحو أربعة ملايين فرد، لديهم القدرة على حمل السلاح وأقوياء وأشداء بدنيّاً من ناحية، ولديهم أيديولوجية اشتراكية قوية وعميقة من جهة أخرى، لكنهم في الوقت ذاته يفتقدون الظهير الاجتماعي الحامي والمُقتنع بهم وبثورتهم يا صديقي، فالقائد ماو خالف توجهات الحزب الاشتراكي الذي يُقدس الوسائل ويُصر على الاعتماد على شريحة العمال فقط دون غيرها، والذين هم في الصين ليس لهم تأييد جماهيري واسع، ولا يمثلون حاضنة اجتماعية قادرة على حماية الثورة، فالعبرة من قصة الثورة الصينية هي أن قوة أي ثورة تكمن في حجم المؤيدين لها والمقتنعين بها والقادرين على بذل التضحيات في سبيلها، وسط جموع السكان والجماهير في داخل الدولة، وخاصة من الأفراد العاديين الذين لا يحملون أيديولوجيا، ولا ينتمون إلى الحركات والتنظيمات (رجل الشارع العادي)، ثم بعد ذلك يا صديقي يأتي التفكير في الوسائل، سواء كانت عنيفة أو غير عنيفة أو تخضع لفكرة النضال فوق الدستوري.

فالقاعدة الثورية الأولى يا عزيزي هي «أن القوة هي الجماهير الغفيرة»، فاستخدام السلمية أو العنف أو النضال فوق الدستوري من قبل الثوار والمناضلين بدون قوة جماهيرية حاضنة ومؤثرة وعريضة يعد ضرباً من الانتحار والسباحة عكس التيار، تُرهق الثوار، وتقتل روح الثورة في نفوس الجماهير.

وفي الختام، أفصحتُ لهذا الشاب الجامعي عن سعادتي بالنقاش معه، فاليوم تقريباً نجحنا سويّاً في تحرير مصطلح القوة من قيد

التعريف الأحادي الجانب الذي يحصرها في البندقية والرشاش والقنبلة، وتمنيّت له ولمصر مستقبلاً أفضل تشرق فيه شمس الحرية، وتسود فيه سحاب العدالة، وتفشو فيه قيم الكرامة الإنسانية، بعيداً عن الحرب الأهلية والفتن الطائفية.

توجيه الحديث إلى المكونات الثلاث المُشتبكة في الصراع السياسي الحاد في مصر (الجيش والإخوان والشباب) هدفه الأول هو نزع فتيل الاشتعال الذي يُعد من أهم مراحل فض النزاعات الأهلية (وقف النزيف)، ثم ينطلق الجميع بعدها نحو استكمال باقي ملفات صناعة السلام وعودة الاستقرار إلى المجتمع، وتوجيه المسؤولية المباشرة لأطراف النزاع السابقين لا ينفي بأي حال من الأحوال دور باقي المؤسسات والنخب والمكونات، مثل دور الكنيسة المصرية، والأزهر الشريف، ورجال الدين والدعاة والخبراء والباحثين، والمنظمات الخيرية والمدنية، في محاصرة النزاع وتضييق دوائر الصراع، فالمجتمع مدعوّ لئلا يقف موقف المشاهد والمُتفرج للأحداث، فلا بد لمؤسساته المُهتمة بالحقوق والحريات وفض النزاعات أن ترفع صوتها عبر المبادرات والأنشطة والندوات الهادفة إلى تفكيك الأفكار الصفرية الحادة التي تمنع أطراف الصراع من التواصل والتفاوض، وإلى مقاومة التحريض والتخوين والشحن السياسي والطائفي بين مكونات المجتمع المصري، وأيضاً مطلوب منها الضغط على أطراف الصراع ودفعهم إلى التعقل والاستماع لصوت الحكمة والعقل، وتقديم مصلحة مصر والمصريين فوق كل الاعتبارات والأهداف الحزبية والمكاسب السياسية العاجلة والضيقة. فمن خلال تحاوري مع العديد من أنصار أطراف النزاع (الإخوان والشباب والجيش)، وجدتهم يرفضون مبادرات الحل السياسي تحت دعاوى متعددة، أخطرها هو أن كل طرف يريد تطبيق

القصاص العادل والناجز أولاً صيانة لحق الشهداء الذين سقطوا من معسكره، قبل الحديث في أي حلّ أو تفاوض سياسي للأزمة!!

ليس القصاص حلاً

وشعارهم جميعاً، هو «يا نجيب حقهم يا نموت زيهم»، و«لا بناء على الدماء» و«القصاص.. القصاص»، فهل فعلاً القصاص هو مطلب الشريعة الإسلامية الوحيد واجب النفاذ والتطبيق والذي سيحقق العدالة والاستقرار؟ وهل حقّاً النزاعات السياسية الدامية لا يمكن حلها إلا بالقصاص وعدم التسامح مع الجناة؟

نبدأ أولاً بتفكيك المُسلّمة القائلة إن الإسلام أوجب القصاص كسبيل وحيد لمعالجة آهات الثكالى وأوجاع المكلومين وعناء المظلومين، فأصحاب هذه الفكرة ينطلقون من قوله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾[البقرة: 178-179].

بعد رجوعي إلى العديد من التفاسير، وجدت القول إن القصاص من الجناة هو وجه الشريعة الوحيد واجب الاتباع ليس صحيحاً، بل وجدت أن فضاء الشريعة أرحب وأوسع مما يتخيّل بعض الناس، ويكفي للتدليل على ذلك نقل كلمات المفسّر محمد رشيد رضا في كتابه «تفسير المنار» عندما تكلّم عن قضايا القصاص والدماء، فقال: «وقد تقع صور من جرائم القتل يكون فيها الحكم بقتل القاتل ضاراً وتركه لا مفسدة فيه، كأن يقتل الإنسان أخاه أو أحد أقاربه لعارض دفعه إلى ذلك، ويكون هذا القاتل هو العائل لذلك البيت، وإذا قُتل يفقدون بقتله المعين والظهير، بل قد يكون في قتل القاتل أحياناً مفاسد ومضار، وإن

كان أجنبيّاً من المقتول، ويكون الخير لأولياء المقتول عدم قتله لدفع المفسدة، أو لأن الدية أنفع لهم، فأمثال هذه الصور تُوجب ألا يكون الحكم بقتل القاتل حتماً لازماً في كل حال، بل يكون هو الأصل، ويكون تركه جائزاً برضاء أولياء المقتول وعفوهم، فإذا ارتقت عاطفة الرحمة في شعب أو بلد إلى أن صار أولياء المقتول منهم يستنكرون القتل ويرون العفو أفضل وأنفع، فذلك إليهم، والشريعة لا تمنعُهم منه بل تُرغّبهم فيه، وهذا الإصلاح الكامل في القصاص هو ما جاء به القرآن، وما كان ليرتقي إليه بنفسه علم الإنسان»[1].

ولمعالجة الاعتراض الثاني القائل إنه لا سبيل لتجاوز النزاعات السياسية الدامية وتحقيق الاستقرار والعدالة إلا بالقصاص وعدم التسامح مع الجناة، فمن خلال استعراضي الخبرات السياسية التاريخية والمعاصرة وجدت أن هذا القول يصطدم بحقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا، فالتجارب التالية تقوّض هذا القول تماماً وفق التالي:

أولاً: عفو الرسول صلى الله عليه وسلم

دخل الرسول -صلى الله عليه وسلم- مكة فاتحاً في العام الثامن من الهجرة، راكباً على راحلته، وهو يضع رأسه تواضعاً لله حين رأى ما أكرمه الله به من الفتح، ودخل المسجد الحرام، ومن حوله المهاجرون والأنصار، فاستقبل الحجر الأسود، وطاف بالبيت، وفي يده قوس يطعن به الأصنام الموجودة بالحرم ليحطّمها، وهو يقول: «**جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً**»، ودخل الكعبة وطهّرها مما كان بها من الصور، ثم صلّى فيها ركعتين، ثم خطب، فقال: «يا معشر قريش ما ترون أني فاعل بكم؟» قالوا: «خيراً أخٌ كريمٌ وابنُ أخٍ كريم»،

1- محمد رشيد رضا، تفسير المنار.

قال: «فإني أقول لكم كما قال يوسف لإخوته: لا تثريب عليكم اليوم، اذهبوا فأنتم الطلقاء!».

هذه تجربة النبي -صلى الله عليه وسلم- في بناء المستقبل، بعيداً عن ثقافة الانتقام والكراهية، إذ لم يطلب الرسول من قريش القصاص لمقتل عمه حمزة بن عبد المطلب -رضي الله عنه- ولم يفرض عليهم تعويضاً عن قتل آل ياسر في بطحاء مكة، ولم يأخذ منهم ديات شهداء غزوة أحد الكرام؛ لأنه كان يؤسس لمستقبل جديد واعد منحاز للعدالة والتسامح والحرية والكرامة الإنسانية.

ثانياً تجربة المناضل علي عزت بيجوفيتش

وقّع رئيس وزراء البوسنة الراحل علي عزت بيجوفيتش في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1995، على اتفاقية «دايتون للسلام» والتي بموجبها قسّمت البوسنة بين صربيا وكرواتيا، وذلك بعدما فقدت البوسنة قرابة ربع مليون مسلم، معظمهم من الأطفال والنساء والعجائز في الصراع، وتم تشريد أكثر من مليوني شخص. وعلى الرغم من دعوات الشعب البوسني إلى الاستمرار في الصراع من أجل حقوق الشهداء الذين سقطوا في المذابح الجماعية التي ارتكبها الصرب، أقدم الزعيم علي عزت على التوقيع على هذه الاتفاقية؛ لأن بصره كان متعلّقاً بالمستقبل، فكان همّه الأول وقفَ النزيف المتصاعد في شعبه، وتأمين حلم الأجيال البوسنية الشابة، خاصة في ظل ميزان عسكري وسياسي غير متكافئ بين أطراف الصراع.

ثالثاً: تجربة الزعيم نيلسون مانديلا

أدرك مانديلا بحسه المُرهف وتجربته النضالية السامية مدى حاجة شعبه للتطهّر من الضغينة وحب الانتقام والكراهية، وخاصة بعد انتهاء

نظام الفصل العنصري، فحجم المعاناة والإهانة والتعذيب الذي قامت به الأقلية البيضاء في حق الأغلبية السوداء رهيب ومهين ومؤلم، ولو استجاب مانديلا ساعتها لنداءات الانتقام والقصاص الهوجاء لوقعت جنوب إفريقيا في حمامات من الدماء. ومن أجل تجاوز ذلك السيناريو القاتل، تكوّنت محاكم الحقيقة والمصالحة (1996- 1998)، بقيادة القس ديزموند توتو، وكان هدف هذه المحاكم بث روح التآخي من خلال طي صفحات أربعة قرون من ظلم المستوطنين البيض للسود، وفتح صفحة إنسانية من تآخي السود والبيض، فمانديلا كان متعلّقاً بالمستقبل ومنحازاً إليه دائماً، رغم المعاناة والألم وحياة السجون. وعندما كان يضع أولى خطواته خارج السجن، قال: «أدركتُ أنّني لو لم أترك مرارتي ومقتي خلفي، فإنّني كنت سأظل سجيناً حتى الآن».

رابعاً: نظام غاكاكا القضائي

لمعالجة أدواء الحرب الأهلية الرواندية في عام 1994 التي بلغ عدد ضحاياها قرابة 800 ألف شخص، اعتمدت القيادات السياسية في البلد النظام القضائي التقليدي «غاكاكا»، وهو نظام مصمم لتحقيق التسامح بين الناس، ويسمح لهم باستئناف العيش المُشترك. في هذا النظام القضائي، يتم جمع القرية بأكملها ليشهد سكانها على عمليات الاعتراف، وعلى صدقيتها، ولتشجيع الضحية على الصفح والغفران، والاتفاق على بعض التعويضات مثل المساعدة في حراثة حقل الضحية لفترة من الوقت، وقد نجح هذا النظام إلى حد كبير في تحقيق التصالح والاستقرار، وجعل احتمال وجود طبقة سياسية تحرض في المستقبل «الهوتو» و«التوتسي» على تبني أساليب العنف يبدو ضئيلاً.

المستفاد من هذه التجارب السابقة هو أن القادة السياسيين المصريين، سواء من هم في السلطة أو في المعارضة، يجب عليهم أن

ينحازوا لصوت الحكمة والتسامح، وأن يمتلكوا شجاعة الإقدام على اتخاذ مواقف سياسية نبيلة تتجاوز ثقافة الكراهية والانتقام وتنحاز للمستقبل، وتؤمّن حياة أفضل للأجيال الصاعدة، بعيداً عن ثقافة القتل والتخوين، وأن لا يعلقوا عجزهم في إبداع الحلول على شماعة القصاص، فمقاصد الشريعة ومبادئ الوطنية تدفعان إلى التسامح والعفو، طالما أن ذلك في صالح سيادة الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل أبناء مصر.

مبادرة أمٍّ وزوجة

وفي إطار مسؤولية الجميع عن وقف الاحتقان في مصر، طرحتُ مقترحاً بإطلاق مبادرة اجتماعية يوم 2015/4/25 بعنوان: (إلى زوجات الضباط وأمهات الثوار)، وهذا نصها:

تألمت وأنا أُشاهد الجنازة العسكرية للملازم أول أحمد سعد الديهي الذي سقط على مشارف مدينة الإسكندرية في إحدى المهام الأمنية، وكان ألمي أشد عندما شاهدت زوجته تبكي بحرقة وقد اكتست بالسواد حزناً على فراقه، وهذا الوجع الذي شعرت به هو نفسه الذي يُنغص علي حياتي كلما تذكرت دموع أم جاري المهندس محمد وهي تبكي في لوعة وحزن على فقدان فلذة كبدها الذي قُتل في ميدان مصطفى محمود يوم الأربعاء الموافق 2013/8/14 في أثناء فض اعتصام النهضة، فالقاسم المُشترك بين زوجة الملازم أحمد وأم جاري محمد، هو الشعور بالحزن وألم الفراق، فالملازم أجمع أهله على أنه سقط شهيداً من أجل الوطن، وجارى محمد أهل بلدته يؤكدون أنه استشهد من أجل الحرية والكرامة، فأمهات الشهداء من الثوار وزوجات الضباط في الجيش والشرطة الذين قتلوا بيد الغدر والخيانة هن اللاتي يدفعن الضريبة الأوسع، ويتحمّلن التضحية الأكبر تحت اللافتة نفسها والعنوان نفسه

من أجل الحفاظ على مصر وشعبها!! فإلى متى يستمر هذا النزيف في فؤاد الوطن وقلوب الأمهات والزوجات؟ وما السبيل إلى وقف هذا المسار الدامي في جسد الوطن؟ وما الوسائل الفاعلة والقادرة على كبح جماح هذا الجنون؟

قد نجد الإجابة في استعراض تجارب الأمم التي مرت بأوقات عصيبة ودامية، وكان فيها للنساء عمل نوعي ضاغط أجبر المُتعطشين للدماء على التوقف عن سفك الدماء وخراب الديار وفقدان الأنفاس.

أمهات الجنود الروس

دخلت روسيا في حروب طاحنة في الشيشان قُتل فيها الكثير من الجنود الروس، وتعمدت حكومة موسكو إخفاء عدد الضحايا من الجنود الروس وخداع الرأي العام الروسي عن حقيقة المعارك الدائرة في هذه البقعة الجغرافية، فما كان من أمهات الجنود إلا أن شكلن لجنة باسم أمهات الجنود الروس من أجل الضغط على الجيش الروسي لكشف الحقائق للرأي العام من حيث عدد الضحايا، وأمد المعارك، وأهداف الحرب، وقد شكلت هذه اللجنة ضغطاً كبيراً على النخبة العسكرية الروسية، وساهمت في تقليص وقت وطبيعة المهمة العسكرية الروسية في الشيشان.

حركة الأمهات الأربع

قامت أربع أمهات إسرائيليات فقدن أبناءهن إثر سقوط مروحيتهم في إحدى المعارك الإسرائيلية بجنوب لبنان إبان احتلال إسرائيل لها، بمظاهرة صغيرة على مفترق طرق بإحدى البلدات في شمال إسرائيل، احتجاجاً على أن الحكومة الإسرائيلية التي أبدت استعدادها للانسحاب من جنوب لبنان في عام 1985، لم تفعل شيئاً من أجل

العودة إلى داخل حدودها الدولية، بل سمحت لاحتلال الجيش الإسرائيلي بأن يستمر، مما نتج عنه خلال هذه الفترة مقتل المئات من الجنود الإسرائيليين، دون وجود سبب وجيه لذلك، ودون تحقيق أي هدف يذكر، فعدد القتلى بين أفراد الجيش في جنوب لبنان كان في ازدياد؛ لذا لاقت رسالة الأمهات الأربع آذاناً صاغية، وغذت مشاعر القلق عند الجمهور بسبب العدد الذي لا ينتهي من القتلى، مما أدى إلى تحريك الرأي العام وتعبئة الجمهور الإسرائيلي للمطالبة بسحب الجيش من جنوب لبنان، ومعارضة الحرب الدائرة هناك.

أمهات فرنسا وألمانيا

حاولت الخارجية السويسرية ترميم العلاقات بين شعوب أوروبا المتحاربة في الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بين كل من فرنسا وألمانيا، من أجل بناء فضاء أوروبي جديد بعيد عن نيران الكراهية والتعصّب وحب الانتقام، فلم تجد سبيلاً أسرع وأفيد من جمع مجموعات من أمهات الجنود الفرنسيين والألمان الذين سقطوا في المعارك في أحد المنتجعات في سويسرا ليوجهوا رسالة للشعب الألماني والشعب الفرنسي أن زمن الآلام والحروب والكراهية قد انتهى وولى.

وبناءً على ما سبق، يمكن للنساء المصريات سواء أمهات وزوجات الضباط الذين سقطوا شهداء في ساحات المعارك، أم زوجات وأمهات الثوار الذين قضوا في ميادين مصر وسجونها دفاعاً عن الحرية والديمقراطية، أن يتكاتفن سويّاً، وعبر الوسائل السلمية، لتبني دعوة صريحة لوقف هذا المسار الدامي الذي يُفرض على مصر وشعبها، ويُقدمن تجربة إنسانية رائدة بعيدة عن الصراع السياسي الخانق عبر الدعوة للتسامح والغفران وحقن دماء المصريين، من أجل بناء وطن قائم على الحرية والمساواة والكرامة للجميع بدون تمييز أو إقصاء.

ثانياً: معالجة التوتر بين المسلمين والمسيحيين

في ضيافة عم جرجس

قادني البحث في تاريخ بلدتي الحبيبة التي بها مسقط رأسي إلى طرق أبواب معرفية شتى؛ لعلها تسعفني في تكوين ذاكرة تاريخية عن المدينة التي يُحكى لنا أن لها صولات وجولات في التاريخ الفرعوني والمسيحي والإسلامي كشأن كثير من القرى والمدن المصرية القديمة.

ففي تاريخ البلدة الفرعوني، وجدت شذرات متناثرة في بعض الكتب عن طبيعة الآلهة الفرعونية التي كانت موجودة في البلدة، وفي تاريخها الإسلامي وجدت إشارات لطيفة عن دورها في دعم جهاد قطز والظاهر بيبرس ضد التتار، وبقيت الحقبة المسيحية لتاريخ البلدة فارغة في ذهني لا أجد فيها لا إشارات ولا شذرات، فقررت أن أطرق باب عم جرجس أحد القائمين على خدمة الكنيسة في البلدة ليساعدني في ملء هذه الفجوة المعرفية عن تاريخ البلدة القديمة. فعم جرجس المتعلق بالكنيسة تعلق الطفل بأمه، كشف لي في هذه الزيارة عن حقيقتين لا أعرفهما عنه.

الأولى: هي كونه باحثاً عميقاً في تاريخ المدينة المسيحي، وله إصدار قيّم عن هذه الفترة التاريخية للمدينة، وما وقع فيها من أحداث وملاحم، وخاصة ما يخص تاريخ الكنيسة وتطورها، وقد حكى لي طرفاً منها، وكيف أن أهل البلدة صمدوا في وجه الاضطهاد الروماني للمسيحيين المصريين، وذكر أن في الكنيسة مقام لأحد الرهبان الذين استشهدوا في فترة ما يعرف بـ «عصر الشهداء في التاريخ المصري»، ثم عرج بي على تاريخ البلدة وما حدث فيها من تغيرات مع مقدم عمرو بن العاص لمصر، وكيف ساهم قدومه في رفع القهر والاضطهاد عن سكان البلدة، وحكى لي روائع عن روح التسامح والتآلف التي سادت

تلك الفترة، وكيف أن بيوت البلدة أصبحت فيها عائلات ترفرف بجناحين: أحدهما مسيحي والآخر مسلم، فتجد عائلة الأب فيها استمر على مسيحيته والأبناء اختاروا الإسلام والعكس، وكل ذلك تم في ظلال من التسامح والتعايش، وختم مساعدته في هذا الجانب بتزويدي بعنوان كتاب قيم في دار الكتب المصرية يَحوي تفاصيل أكثر عن جغرافية وتاريخ المدينة القديمة.

والحقيقة الثانية التي كُشفت في هذه الزيارة، هي أن عم جرجس كان ضابطاً احتياطيّاً في الجيش المصري، وشهد حرب السادس من أكتوبر، وكان في الكتيبة التي أسرت العقيد احتياط عساف ياجوري قائد اللواء 190 مدرع إسرائيلي، الذي كان يمثل إحدى الشخصيات المهمة من الناحية العسكرية في الجيش الإسرائيلي، نظراً للموقع الإستراتيجي الذي كان مكلّفاً للعمل به، والعمليات التي كانت مُوكلة إليه.

ومما زاد هذه الحقيقة تجسّداً للعين والقلب، هو احتفاظ عم جرجس ببعض من حطام دبابة ذلك القائد الإسرائيلي في بيته، وحرصه على أن ألقي نظرة عليها. وعند هذه الحقيقة، انفتق الحوار بيننا نحو أفق أرحب وأوسع، متجاوزاً تاريخ بلدتي الصغيرة، ومتجهاً نحو تاريخ أمة مصرية عظيمة تستمد بعض جوانب عظمتها من الحفاظ على وحدتها الوطنية وقت الشدائد والمحن.

وتجاذبت أطراف الحديث الشائق والممتع مع عم جرجس، في ظل كرم ضيافته وبشاشته، حتى توقفنا عند واقع المجتمع المصري المعاصر الذي تبدو عليه ظواهر تشنّج طائفية تنذر بشرر مستطير في المستقبل إذا لم تتم معالجتها معالجة فكرية علمية تنقّي عقول أجيالنا الصاعدة من مفخخات الأفكار الانقسامية والتي تثير الفتنة

القاتلة التي تبعث على العداوة والبغضاء واضطهاد وإقصاء الآخر، فالمظاهر الحضارية الرائعة التي أبداها الشعب المصري العظيم في أجواء ثورة 25 يناير، والتي كان من أبرزها التلاحم والتساند بين المسلمين والمسيحيين طرفي الجماعة الوطنية، كشفت عن مكامن القوة في الشخصية المصرية المعاصرة، ومدى عمقها ووعيها الحضاري.

وكان لهذه المظاهر الحضارية أثر بالغ في رسم صورة ذهنية ممتازة للشعب المصري تُعبر عن مدى تسامحه وتماسكه، على الرغم من الأحداث الدامية التي يمر بها. هذه المظاهر الحضارية الثورية كشفت عن إمكانات المجتمع المصري التي تؤهله لتجاوز الأزمات والأدواء الاجتماعية التي يعاني منها، وجعلت الكثيرين يستردون الثقة في قدرة الشعب المصري على تجاوز الأزمات المجتمعية التي مرت به قبل الثورة، مثل حالات الاحتقان الطائفي التي غلفت مرحلة ما قبل ثورة 25 يناير.

العلاج الاحتفالي

ولكن البعض بالغ في الاحتفاء بهذه المظاهر التي تجلت في ساعة الثورة وأيامها الثمانية عشر، واعتبرها كافية لتخليص المجتمع المصري من أمراضه الطائفية القاتلة، فاعتبروا أن ذهاب الاستبداد الذي كان متجسداً في النظام الحاكم يعني في الوقت ذاته القضاء على التحديات التي تهدد وحدة الجماعة الوطنية، واعتقد هذا الفريق أن مظاهر الوحدة الوطنية التي تجلت في ميدان التحرير هي البلسم الشافي الكافي للقضاء على داء الفتنة بين المسلمين والمسيحيين.

الداء يضرب من جديد

ولكن ما وقع من أحداث طائفية عقب ثورة 25 يناير، مثل حادث

إحراق وهدم كنيسة الشهيدين بمركز أطفيح، كشف للجميع أن بناء المجتمع القوي المتساند الخالي من أفكار الفتنة والانقسامية يحتاج إلى جهود متواصلة آناء الليل وأطراف النهار، من أجل استئصال الحشائش الضارة في العقل الجمعي، والحيلولة دون تجسدها على شكل أفعال كراهية وتعصب في الواقع تنسف نتائج الثورة، وتذهب بدماء شهدائها سدى، وتدخل البلد في مرحلة الصراعات الطائفية المدمرة.

وبحكم مركزية قضية الوحدة الوطنية المصرية وأهميتها، ينبغي على الجميع المساهمة في تدعيم الوحدة الوطنية والحفاظ عليها، ويتحتم ذلك بشكل خاص على الأطراف الفاعلة والمؤثرة في المكونات الاجتماعية، سواء المكون المسيحي أو الأغلبية المسلمة، فكل طرف يقع عليه قدر من المسؤولية بحكم تأثيره وحجمه، وعلاقته بالمشهد الاجتماعي العام، فالأغلبية المسلمة ونخبها ومؤسساتها الدينية مسؤوليتها أكبر وأكثر تأثيراً من غيرها، وكذلك مؤسسات الدولة المختلفة التي يُعد أحد أهم أسبابها الوجودية هو الحفاظ على الوحدة الوطنية، وبالتالي ينبغي على الجميع بذل الجهد في محاصرة الأفكار الطائفية القاتلة.

واجب المكون المسيحي

وكذلك تتحمل الكنيسة المصرية قسماً كبيراً من المسؤولية بحكم رمزيتها الروحية والدينية لدى الإخوة المسيحيين. ومع تقديري لدور الكنيسة المصرية كمؤسسة روحية عريقة، أعتقد أن المكون المسيحي بشكل عام من الخطأ لأي باحث أو سياسي أو ناشط اجتماعي أو مؤسسة وطنية اختصاره فقط في الكنيسة المصرية والتواصل معه عبرها ومن خلالها فقط!! فهذه النقطة من أهم نقاط الضعف في

التواصل بين المكونات المصرية المُختلفة، فالمكوّن المسيحي من العمق والاتساع والتنوّع بما لا يسمح بحصره ومحاصرته، من خلال التواصل معه عبر الكنيسة فقط، فمناحي الحياة السياسية والاجتماعية المصرية تحتاج إلى التواصل والتشارك والتعاون عبر كل الوسائط والكيانات المدنية والاجتماعية، مثل العمل السياسي والخيري والاجتماعي بدون وسائط ولا مؤسسات دينية مهيمنة.

ولذلك، أعتقد أن على المكون المسيحي بكل أطيافه وتنوعاته المذهبية والاجتماعية، مساعدة الجماعة الوطنية المصرية على التماسك والانصهار عبر العمل على أربعة محاور مركزية، حتى نصل جميعاً إلى بر الأمان، وننجح في تحييد المتعصبين المُنتشرين وسط المكونات المصرية المتعددة، وهذه المحاور كالتالي:

المحور الأول: تقوية القواسم المُشتركة

من أجل نجاح المكوّن المصري المسيحي بكل أنواعه في الاندماج الكامل مع الأغلبية المسلمة على المستوى الشعبي بعيداً عن المكاسب الهشة الممنوحة من الحكومات المتعاقبة والأنظمة التي غالباً ما تذهب بذهاب الحكومة أو الحزب المانح لها، يجب على الإخوة المسيحيين تبني خطاب جامع يتعاطف مع كل مصري مظلوم، بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لغته، خطاب يجمع ولا يفرّق، ويبحث عن القواسم المشتركة ويدعمها ويبني عليها، من أجل تأمين المستقبل المصري من الفتن الطائفية العاصفة.

المحور الثاني: تجسيد المواطنة المتساوية

على المكوّن المسيحي أن يُبدد مخاوف وهواجس الأغلبية نحوه، عبر تقديم نماذج جذابة على مستوى الأفراد الذين يؤمنون بقيم الوطنية والمواطنة والمساواة والعدالة، وخصوصاً في أوقات الشدائد التي تمر على الوطن، ونتذكر هنا للإنصاف مواقف رجالات الكنيسة الأرثوذكسية المصرية كنموذج وطني ناجح عندما وقفوا دائماً ضد الغازي الأجنبي، على الرغم من محاولته إغراءهم ببعض المكاسب الاقتصادية والقانونية على حساب الأغلبية، ومن هذه المواقف موقف الأب سرجيوس عندما وقف على منبر الأزهر في القاهرة إبان ثورة 1919 ليقول: «إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول ليمت القبط وليحيا المسلمون أحراراً». وينبغي للإخوة المسيحيين أن يؤسسوا هيئات مجتمع مدني تقدم خدماتها لجميع المصريين دون التفرقة بينهم، بسبب اختلاف الدين أو العرق أو اللغة متى تيسر لها ذلك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من التجربة الكاثوليكية في مؤسساتها التعليمية المفتوحة لكل المصريين المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

المحور الثالث: الشراكة في المخاطر العامة

عندما يعتري مصر مكروه داخلي متمثل في حاكم مستبد أو كارثة طبيعية، يظهر المعدن الأصيل للمجموعات الوطنية التي تؤمن بالوطن والوطنية. ففي فترات الاستبداد والقهر، يسعى الطاغية إلى آلية التفريق بين مكونات المجتمع، عبر خطب ود الأقليات وإعطائها بعض المكتسبات الهشة ليجعلها منطقة حاجزة بينه وبين غضب الأغلبية، فينبغي للنخب المسيحية المصرية أن تفهم هذه المعادلة، وأن تنحاز للوطن وليس للمستبد، وأن تتحمل مع الأغلبية أوجاع الوطن، وتناضل

مع الجميع لتعمّ قيم العدالة والمساواة على الجميع. وقد شاهد الجميع طرق نظام حسني مبارك البائد في زرع بذور الشقاق والفرقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، واللعب على وتر الطائفية، ليضمن لنفسه بقاءً أطول على كرسي الحكم.

ويمكن للمكون المسيحي المصري الاستفادة من تجربة الأقلية المسلمة في دولة جنوب إفريقيا التي تشكل قرابة 2 % من إجمالي عدد السكان كتجربة رائدة في هذه المحطة، حيث وقفت هذه الأقلية مع السود في نضالهم ضد نظام الفصل العنصري، وردت الأغلبية الجميل لها عبر منحها الحريات الكاملة والحقوق الدستورية التي تجعلهم على قدم المساواة مع الجميع، في ظل الجمهورية الجديدة، بعد انتهاء سياسة الفصل العنصري.

المحور الرابع: محاربة المُحرّضين

على المكوّن المسيحي بكل أطره الروحية والمدنية والثقافية التصدي لبعض المتعصبين المسيحيين الذين يسيئون لوجدان الأغلبية المصرية المسلمة ببعض التصريحات المُستفزة عبر وسائل الإعلام والفضائيات الخاصة، والتي تُعتبر غريبة على التعايش والتراحم المصري الأصيل بين مكوني الأمة، فهذه المقاومة الداخلية للمتعصبين أمر له بالغ الأثر في اتزان الوجدان المصري العام، واتجاهه نحو التسامح والتواصل، لأنه يجعل المحرّضين محاصرين وسط المكون المسيحي والحس العام الجماهيري، ويثبت للجميع أن الوجدان العام المسيحي ضد الفتنة ومنطقها ودعاتها.

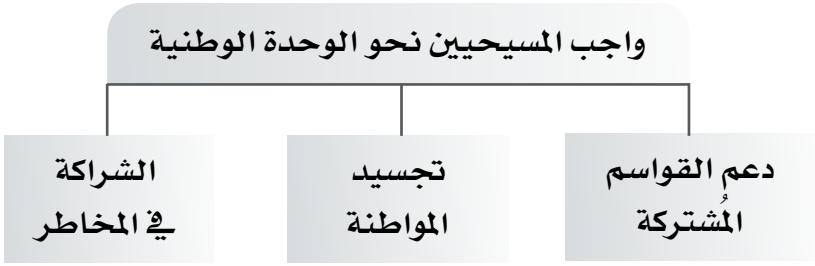

سُبل محاصرة التوتر المسيحي - الإسلامي

كل الأطراف المؤثرة اجتماعيّاً وسياسيّاً ودينيّاً في شأن السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي بين مكوني الأمة المصرية، يجب أن يعملوا على عدة مستويات إستراتيجية متنوّعة تتركز في مسارين أساسيين هما:

أولاً: المسار الفكري والثقافي

يهدف الاهتمام بهذا الدرب إلى معالجة عالم الأفكار، واجتثاث الحشائش الضارة فيه التي دخلت على عقل ووجدان المصريين، وجعلت العديد منهم يميل نحو التعصب والطائفية وممارسة سياسات الإقصاء والتهميش على أساس المعتقد والمذهب، فهناك العديد من القضايا الفكرية والملفات الثقافية التي تحتاج إلى تصويب وتهذيب، وتتعلق بطبيعة تصور وفلسفة ورؤية التنوع الديني في مصر، ومنها:

1- ينبغي التعاطي مع التنوع الديني والطائفي في الساحة المصرية على أنه نقطة قوة وتميز للنسيج الوطني المصري وليس نقطة ضعف وانكسار، فالتاريخ المصري القديم والمعاصر مليء بصفحات مضيئة في هذا الإطار من التلاحم والتعايش الذي امتد طولاً حتى انتظم كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وامتد عمقاً حتى وصل لساحة الفنون والآداب وفن العمارة.

فمن الحقائق التاريخية أن الأثر المعماري البديع والرائع القابع في مصر القديمة (مسجد أحمد بن طولون) أشرف على تصميمه وبنائه المهندس سعيد بن كاتب الفرغاني أحد أمهر المهندسين المسيحيين المصريين في تلك الحقبة التاريخية، فبناء الحضارة الإسلامية شارك فيه غير المسلمين بنصيب وافر وزاخر، مما وفر لها مساحة من الإبداع والتميز، وأعطاها أبعاداً إنسانية مميزة، وكان لمصر حظ وافر في هذا الباب.

2- ينبغي معالجة قضايا وحدة النسيج الاجتماعي المصري بعيداً عن مصطلحي الأقلية والأغلبية المفخخين اللذين تبرز منهما رائحة الشقاق والعداء لدلالاتهما الخطيرة، ومنها التالي:

أ- مصطلح الأقلية: مصطلح مستفز لكل من الأقلية والأغلبية على حد سواء، ويُصيب العقل الجمعي للمجتمع بما يشبه الصدمة النفسية. فعندما يسمع المجتمع مصطلح الأقلية، ينقدح في ذهنه أنه منقسم لأغلبية وأقلية، ومن هنا تبدأ الأقلية في السعي إلى تقوية مركزها، وتحرص الأغلبية على ألا تفرط في مكاسبها، وهذا صراع مضر بالمجتمع.

ب- مصطلح (الأقلية والأغلبية) مصطلح سياسي يستخدم للتعبير عن نتائج انتخابية عادة تتسم بالصراع الحاد لكسب أصوات الناخبين، وبالتالي ليس من الصحيح أن يُستدعى مصطلح الأقلية في إطار الحفاظ على السلم الأهلي والنسيج الوطني.

ج- الذاكرة التاريخية لمصطلح الأقلية أو الأقليات في العالم العربي والإسلامي مرتبطة بملف التدخل الخارجي، فمصطلح الأقليات والعرقيات برز بشكل حاد في الفترات النهائية للخلافة العثمانية، وذلك عندما بدأت القوى الكبرى في تقسيم تركة الرجل

المريض عبر العديد من الوسائل والتكتيكات، من بينها الدخول إلى المنطقة العربية من نافذة رعاية (الأقليات) المهددة في العالم العربي!! وهنا قد يتسأل البعض: ما هو إذاً المصطلح السليم الذي ينبغي أن نستعمله لكي نعبّر به عن اختلاف وتنوّع أطياف النسيج الوطني؟ والإجابة هي «مصطلح الجماعة الوطنية»[1] الذي يفيض بالعديد من الدلالات والإيحاءات الإيجابية الخلّاقة عكس مصطلح الأقليات والأغلبية.

3- ينبغي التفريق بين نضال جماعة وطنية تسعى نحو الاندماج والمساواة وثانية تسعى نحو الانفصال والانسلاخ عن جسد الوطن، فالأولى يُسمع لها وتناقش قضاياها وتقدر طالما أن بوصلتها متوجهة نحو الوحدة والتناغم والحفاظ على قوة وصلابة النسيج الوطني، وتعتبر جهودها بمثابة تدافع مجتمعي يساهم في اقتلاع الحشائش الضارة التي تحول دون ترعرع وتجسد الوحدة الوطنية على أرض الواقع، وأما الثانية فينبغي التعاطي مع جهودها وأنشطتها بكل حذر وتأهب يحول دون تحقيق أهدافها القريبة أو البعيدة.

4- لا بد من إنضاج خطاب ديني (إسلامي - مسيحي) ينبع من الطبيعة الاجتماعية للشعب المصري، ويراعي خصوصيته الحضارية والثقافية والاجتماعية من حيث التنوع الديني القائم فيها منذ آلاف السنين، فينبغي لهذا الخطاب أن ينبذ الفتنة والشقاق، ويدفع في اتجاه الوئام والوفاق، فالفقيه المصري الليث بن سعد عندما سأله شاب عن حكم بناء الكنائس في مصر؟ أجاب الليث إجابة مبدعة لا تقع في زاوية الحرام والحلال، فقال للسائل: يا بُني وهل بُنيت الكنائس إلا في عهد عمرو بن العاص!! الذي رفع

1- طارق البشري، نحو تيار أساسي للأمة، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة أوراق الجزيرة العدد الثامن، 2008م.

الاضطهاد عن المسيحيين، وفتح لهم كنائسهم ليمارسوا شعائرهم بها.

ثانياً: المسار الإستراتيجي الإجرائي

يتم فيه إنشاء مراكز دراسات وتفكير مهمتها الرئيسة الإجابة عن سؤال: كيف نبني ذاكرة تاريخية منصفة في عقول الأجيال المصرية الصاعدة تحترم التنوع والاختلاف وتحافظ على وحدة الجماعة الوطنية المصرية؟ من خلال التعمّق في الدراسات التاريخية والجغرافية والسياسية والدينية، وغيرها من المجالات الأكاديمية، التي تساعدنا في صياغة استجابات خلّاقة وحقيقية لتحدي الانقسام والفرقة، ويكون من مهام هذه المراكز أيضاً وضع الخطط العشرية التي تهدف إلى أمرين هما:

1- محاربة منابع ومظاهر الأفكار الانقسامية سواء كانت إعلامية أو دينية، ومحاولة تصويبها نحو دعم قيم التسامح والتعايش.

2- وضع خطط ثقافية لنشر قيم الوحدة والعيش المشترك في الأجيال الصاعدة، عبر المناهج التعليمية والبرامج الثقافية ووسائل الفن المختلفة من مسرح وسينما وتلفزيون.

وعبر هذين المسارين الثقافي والإستراتيجي، يمكننا تأمين مصر من عواصف الفتن الطائفية التي تسعى الأطراف الخارجية إلى زرعها ونشرها في الجسد المصري، من أجل إجهاض حلم مصر القادرة والمستقلة والحرة.

استراحة فكرية في الكنيسة الإنجيلية

بعد أن أبحرنا سويّاً في الصفحات السابقة على موجات معالجة التوتر الإسلامي - المسيحي، أدعوكم الآن لأخذ استراحة فكرية ضافية برفقة الدكتور رفيق حبيب المُفكر المصري الرصين ابن الطائفة الإنجيلية، والمتخصص في علم الاجتماع، والذي شرفت بزيارته في مكتبه بمقر الكنيسة الإنجيلية في مدينة نصر، بفضل جهد وتنسيق الزميل الباحث أ. عبد الله الطحاوي، المتخصص في دراسات الشأن المسيحي المصري، حيث دار بيننا حوار مصري دافئ وعميق؛ اشتمل على عدة إضاءات معرفية جميلة، كان منها:

الإضاءة الأولى: ركز الأستاذ رفيق على أن سر عظمة الحضارة الإسلامية يتجلى في حُسن إدارة التنوع والاختلاف بين أصحاب المعتقدات الدينية والقومية المختلفة تحت سقف الإسلام، فقد شهد النظام الإسلامي فترات مزدهرة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي بين العديد من القوميات المختلفة تحت شعار إدارة الاختلاف في ظل الوحدة، ولكنه ركز على أن هذا التنوع يتحول في فترات التخلف إلى نقطة ضعف وفشل ربما تأكل الأخضر واليابس.

الإضاءة الثانية: أن الحل الناجع لتحدي التنوع والاختلاف في الساحة الإسلامية، يتمثل في إبداع حلول سياسية واجتماعية من داخل الحضارة الإسلامية، بعيداً عن فلسفة الحلول العلمانية الغربية والقومية العنصرية الضيقة، لأنه يعتبر أن سقف الإسلام في إدارة التنوع والاختلاف متقدم على السقف الغربي، فالإسلام بطبيعته متجاوز للقوميات،

بينما السقف الغربي يقبل التنوع في إطار القومية فقط، والتاريخ الإسلامي شهد تعايش القومية الكردية والعربية والتركية تحت مظلة واحدة.

الإضاءة الثالثة: أن الفتنة والتعصب ليسا فكراً يستحق التنظير والكتابة؛ لأن الاستغراق في اعتبار الفتنة فكراً يعطي لها قيمة ووزناً وشأناً أكبر من حقيقتها، فالفتنة ما هي إلا رد فعل اجتماعي لحدث يقع. فمثلاً عندما يعتدي شخص عليك بالضرب، تقوم بضربه كرد فعل لضربه، فالقضية ليست فكرية إطلاقاً، وإنما قضية وقائع حياتية تعالج اجتماعيّاً.

الإضاءة الرابعة: تتلخص في معرفة القانون الحاكم للفتنة، وقد ركّز الأستاذ رفيق على أن قانون الفتنة يُستخرج في أي مجتمع من خلال دراسة فترات الوئام والانسجام، ثم دراسة فترات الشقاق والافتراق، ويمكن من خلالهما معرفة قانون الفتنة، وبالتالي لا بد من دراسة هذا القانون بعناية، من أجل قطع الطريق أمام الفتنة.

الإضاءة الخامسة: كانت تعليقاً على الحالة التركية البازغة ورؤيتها لمستقبلها ودورها الحضاري، ركز الأستاذ رفيق على أن الحالة التركية مفتوحة على المستقبل، ولكن بشرط أن لا تتحرك بالدافع القومي التركي، وإنما تُغلّب الدافع الإسلامي الجامع للأمة؛ لأن السياسة التركية لو تحرّكت بالدافع القومي التركي فقط وظهر ذلك في السياسة التركية، سوف يصطدم بالقومية الفارسية في إيران، فالأستاذ رفيق يرى الحل لتجنّب الصدام التركي –

الإيراني في تغليب النفس الحضاري الإسلامي للاثنين معاً، بعيداً عن المساحة القومية الضيقة.

كانت هذه خمس إضاءات معرفية جديدة تحصلت عليها من زيارتي للدكتور رفيق، وأردت أن نتشارك فيها سويّاً بالقراءة والنقد، والاستفادة قبل الدخول في دهاليز الفصل الرابع الشائكة.

الفصل الرابع

أنظمة مقاومة الحرب الأهلية

مصر نموذجاً

تمهيد

الثورات العربية والحراك الجماهيري في (تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا)، وهي في مرحلة الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء المؤسسات، تشهد توتراً حادّاً وكبيراً في كل المجالات، وخصوصاً ملف إدارة التنوع والاختلاف بين مكونات المجتمع، فكل بلدان ثورات الربيع العربي تعاني من حالة الانقسام والفرقة الضارة بدرجة من الدرجات. وعلى الرغم من متانة وحدة الجماعة الوطنية المصرية تاريخيّاً، إلا أن بروز بعض الوقائع الطائفية بين المسلمين والمسيحيين بعد ثورة 25 يناير، مثل حادث إحراق وهدم كنيسة الشهيدين بمركز أطفيح، وحادث ماسبيرو، وانسحاب ممثلي الكنائس المصرية من اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، وما وقع من أحداث عنف طائفي غير مسبوق بعد تاريخ 2013/7/3، يؤشر على ضرورة الالتفات إلى هذا الملف وسرعة معالجته؛ لأن خطره على مستقبل مصر كبير، بغض النظر عن هوية وطبيعة الفريق السياسي الذي يحكم البلاد.

وكذلك تعاني ثورة ليبيا بشكل كبير وحاد من خطورة النزعة الانقسامية القائمة على أساس جغرافي ومناطقي، مثل المطالبة بنقل عاصمة ليبيا من طرابلس إلى بنغازي؛ لأنها المدينة التي فجّرت الثورة، ومهّدت الطريق أمام الثوار. والأشد خطراً على الثورة الليبية هو الاحتكام إلى السلاح ومحاصرة مؤسسات الدولة الوليدة به، وكذلك ثورة اليمن تُبحر نحو المستقبل وسط حقل من الألغام الانقسامية بكل أنواعها المذهبية والجغرافية، مثل قضية الحوثيين، ومطالبة بعض القوى السياسية الجنوبية بانفصال اليمن الجنوبي وإنهاء الوحدة.

تجربة لجنة العدالة الوطنية المصرية

تحركّت بعض الحكومات العربية للتعامل مع هذه المشكلة المُعقدة والمركبة، فأسست الحكومة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011 لجنة العدالة الوطنية التي كانت تهتم بدراسة ومعالجة ملفات عديدة، منها على سبيل الخصوص ملف المجموعات الوطنية المصرية التي تتعرض للتهميش والإقصاء وسوء التعامل معها، وكانت اللجنة تحت إشراف الدكتور سيف الدين عبد الفتاح أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتابعة إداريّاً لرئاسة مجلس الوزراء في عهد الدكتور عصام شرف، الذي تولى رئاسة مجلس الوزراء بعد ثورة 25 يناير مباشرة، وقد شاركت في لجنة العدالة الوطنية عضواً في إحدى لجانها الفرعية الخاصة بالرصد، ولكن للأسف لم يستمر عمل هذه اللجنة الواعدة، وتوقفت عن الفعل والتحرك لأسباب عديدة، فحرم المجتمع المصري من وجود كيان محترف ومتخصص في رعاية وصيانة السلم والتوافق المجتمعي.

هذه التجربة كانت متقدمة، لكونها حاولت توفير حلول إجرائية واستباقية للأزمات الاجتماعية الطائفية قبل وقوعها، وتوفير آليات ناجزة لمحاصرتها في حالة حدوثها، فلأول مرة تجري محاولة بإشراف الحكومة لتأسيس عمل مثل هذا يوفر فضاءً سياسيّاً واجتماعيّاً مصريّاً خالصاً تجد فيه كل جماعة وطنية مصرية لها تحفظات أو مظالم أو شكاوى من يسمع لها، وينصت لمشاكلها بغض النظر عن معتقده وانتمائه، فقد شهدت اللجنة جلسات استماع لممثل عن البهائيين، وآخر يقول إنه ممثل عن الشيعة المصريين، وغيرهم من الفئات الدينية والعرقية والثقافية المتنوعة.

ومن خلال تجربتي في هذه اللجنة، وجدت أننا نفتقر جميعاً -على

مستوى مؤسسات المجتمع المدني والدولة- إلى برامج عملية قادرة على مواجهة الأزمات الطائفية، والمحافظة على وحدة نسيج المكونات الاجتماعية الوطنية، فدفعني هذا إلى تدوين هذه الصفحات الهادفة إلى تقديم مقاربة معرفية وإجرائية يمكنها معالجة داء الطائفية، وتجنيب المنطقة شر الوقوع في الفتن الطائفية والحروب الأهلية بشكل عملي وإجرائي يجمع بين حرارة العواطف الصادقة وإجراءات الجهات الرسمية المُختصة ونخب المجتمع المؤثرة، ويأتي هذا كجهد عربي يهدف إلى إنتاج أنظمة وقائية قادرة على التصدي للأحداث الطائفية والانقسامية الحاصلة في المنطقة العربية.

وسوف نبدأ بالحالة المصرية -مصر نموذجاً- لما لها من ثقل سكاني في العالم العربي فهي تحوي تقريباً ربع سكان الوطن العربي، بالإضافة إلى انطلاق مركز التنوع منها، مما وفّر للمركز معرفة دقيقة بطبيعة الأزمات الطائفية والأهلية في مصر عن قرب، فساعدنا ذلك في تصميم أنظمة فاعلة تناسب الدولة المصرية والمجتمع المصري؛ تتسم بالدقة والقدرة على محاصرة الروح الطائفية والانقسامية في مصر، وهذا لا يعني أن فكرة ومحتوى أنظمة مقاومة الفتنة والتحريض غير قابلة في المجتمعات العربية الأخرى، فالمُقترح متاح للتنزيل والتطوير حسب البيئات المقصود تطبيقه فيها، والقضايا التي سوف يهتم برصدها ومعالجتها.

ففي العراق مثلاً، سيكون مفيداً تركيز عمل برامج مقاومة الطائفية والتحريض على التوتر السني - الشيعي، لأنه الأكثر تهديداً لأمن وسلامة المجتمع العراقي، وفي السودان سيكون مجدياً تكثيف عمل برامج مقاومة التحريض والانقسام على التوتر العربي - الإفريقي، لأنه في نظري من أكبر التحديات الاجتماعية التي تقف أمام تماسك

وتقدم السودان، وهكذا يمكن الاستفادة من الأفكار والمُقترحات المُتعلقة بأنظمة مقاومة الانقسام في سائر المجتمعات والدول العربية بشكل عام، سواء على المستوى الرسمي أو التبني والرعاية على المستوى الأهلي والشعبي، أو من التطبيق من خلال التشبيك ما بين الفعل الرسمي والجهد المدني.

أنظمة مقاومة الفتنة والحرب الأهلية

سنعرض الطرق الإجرائية الفعّالة (الأنظمة) في مقاومة الفتنة والتحريض المُقترحة من قبل فريق الخبراء في مركز التنوع لفض النزاعات، ليساهم الكل في محاصرة نيران الفتنة والانقسام، وتجنب نذر الانقسام في مصر، وهذه النظم مفتوحة لمشاركة الأفراد والمؤسسات والمنظمات، وجمعيات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والوزارات المعنية والحكومة ومؤسسة الرئاسة إذا شاءت، وذلك لتطويرها والإضافة عليها وإدخالها حيز التطبيق. وقد تم العمل على هذه النظم في أروقة مركز التنوع لفض النزاعات، من خلال البحث والدراسة والتدريب ومتابعة تجارب الشعوب في تجاوز داء الفتنة والانقسام والحروب الأهلية.

وقبل أن نشرع في توصيف خطط مقاومة التحريض والمحرضين وأصحاب الأفكار الإقصائية ودعاة الحرب الأهلية، من المهم توضيح التالي:

أولاً: تحديد ماذا نقصد بكلمة نُظم مُقاومة؟

ثانياً: تحديد الجهة التي سوف نُصوّب نحوها سهام المقاومة وسيوف المطاردة، فلا بد أن نُعرّف التحريض؟ وما درجات خطورته؟ ومن المُحرّض؟ وكيف نتعامل معه؟ وما الفتنة؟ وما مظاهرها؟ وكيف تبدأ الفتنة في المجتمعات؟

أولاً: تحديد ماذا نقصد بكلمة نظم أو نظام:

هي مجموعة من الإجراءات المدروسة المتسلسلة التي تهدف إلى السيطرة والتحكم في ظاهرة التحريض والفتنة، بحيث يتم من خلالها تأمين المجتمع من شرور الانقسام وأضرار الطائفية، وهذه الإجراءات تشمل مرحلة (المُدخلات) قد تكون معلومات أو بلاغات أو أحداث،

ثم تأتي بعدها مرحلة (المعالجة)، حيث يتم التعامل مع هذه المدخلات بالدراسة والتحليل، ويقوم بعملية المعالجة مجموعة خبراء، أو مؤسسات أو مراكز، أو هيئات رسمية، ثم تأتي مرحلة المخرجات بعد انتهاء عملية الإدخال والمعالجة، وقد يأتي شكل هذه المخرجات عبارة عن (إصدار قوانين، اتخاذ إجراءات أمنية، إطلاق مبادرات أهلية، أو تنفيذ قرارات إدارية) تستجيب لطبيعة المدخلات ونتائج المعالجات.

فالنظام = مدخلات + معالجة + مخرجات

ثانياً: ما هو التحريض؟

نحن نقصد بالتحريض كل عملية تتم بقصد دفع الجماهير إلى اتخاذ مواقف سلبية ضد الآخر المخالف بداية من تعمّد إهانته وتشويهه ونهاية بالدعوة لممارسة العنف ضده خارج إطار النصوص الدستورية، وهيمنة القانون، ومؤسسات الدولة.

من المحرّض؟

هو كل شخص أو مؤسسة تتبنى خطاباً من شأنه أن يكون فتيلاً لأزمة طائفية، كالشحن العاطفي والتحريض باستخدام العنف اللفظي والجسدي ضد الآخر المخالف.

هل كل من يفعل ذلك يكون محرّضاً؟

كل من يتبني خطاباً طائفيّاً وحرص على نشره في المجتمع عبر الوسائل الجماهيرية المختلفة، يعد مُحرّضاً تجب محاربته، ولكن من وقع في خطأ ونقل خطاباً طائفيّاً عن غير قصد ولا تحرٍ ولا تعمّد فلا يُعد محرّضاً، طالما أنه تدارك الخلل وتراجع عنه، فربما كانت زلة لسان، فالمحرض هو من يرفض التراجع عن خطابه التحريضي، ويُصر على نشره والاستمرار فيه، لذلك لا نطلق هذه التسمية (مُحرّض) إلا

على المعاند المُصر والمكابر، وينبغي على الجميع السعي إلى تضييق دائرة المحرضين بكل قوة وعزم وإرادة، مع إيجاد فرصة لمن وقعوا في الخطأ للتراجع عنه سريعاً، وعدم الاستمرار فيه. ومن خلال المثالين القادمين تتضح لنا أكثر طبيعة الأشكال التي تُعد تحريضاً خطيراً ينبغي مقاومته ومحاربته، والأوجه الأخرى التي يُمكن التعامل معها بدرجة أقل مقاومة.

المثال الأول: صحيفة ما نشرت تغطية إخبارية متحيّزة وغير موضوعية عن حادث جنائي عادي وجعلته حادثاً طائفيّاً دون تدقيق وتحرٍ منها، مما قد يتسبب في إشعال توترات طائفية. وبعد التواصل مع رئيس التحرير ومجلس إدارة المؤسسة ولفت انتباههم، تراجعت الصحيفة، وتوقّفت عن نشر هذه التغطية الخطأ، هذه الصحيفة لا تُعتبر مُحرّضة طالما أنها تراجعت عن الخلل.

المثال الثاني: شيخ في مسجد أو قسيس في كنيسة يمارسان التحريض من خلال استغلال دار العبادة، ولا يزالان مستمرين في هذا النوع من الخطاب الديني التحريضي رغم التنبيه عليهما والتواصل معهما ومع الجهة الإدارية التي يتبعان لها، ساعتها يُعتبران مُحرضين متعمدين ينبغي التصدي لهما عبر حملات عملية ميدانية وقانونية وضغط جماهيري، لعزلهم عن الناس والتحذير منهم وتدشين حملات مقاطعة ضدهم... إلخ من الإجراءات الكفيلة بردعهم وعقابهم.

لكن هل كل التحريض على درجة واحدة من الخطورة؟ وكيف نقاوم أنواعه المختلفة؟

للإجابة عن هذا السؤال، صممت الجدول التالي الذي يُوضح أنواع التحريض المختلفة ودرجاتها التي تبلغ ست درجات مرتبة بالتدريج من الأشد خطورة إلى الأقل خطراً، مع وصف الإستراتيجية المطلوب اتباعها لمقاومة كل درجة منه.

درجات التحريض		
درجة التحريض	السلوك	الإستراتيجية المتبعة
الدرجة (1)	تحريض من شخصية (عامة/ جهة) يتسم بالاستمرار والإصرار، مبني على أساس عقدي وفكري.	المقاضاة والعزل الاجتماعي والاستعانة بطائفته عليه، ومواجهته بوسائل الإعلام.
الدرجة (2)	تحريض من شخصية (عامة/ جهة) يتسم بالاستمرار والإصرار، من أجل تحقيق مصلحة شخصية.	المقاضاة والضغط الاجتماعي.
الدرجة (3)	تحريض من شخصية (عامة/ جهة) ناتج عن غضب لكن صاحبه يمكن أن يتراجع.	مساعدته على العودة، وإعلان تغيير الموقف والاعتذار.
الدرجة (4)	تحريض من شخصية (عامة/ جهة) ناتج عن سوء تقدير موقف، ولبس في المعلومات.	مساعدته على العودة، وإعلان تغيير الموقف والاعتذار.
الدرجة (5)	تحريض من شخصية ذات تأثير محدود مثل مُدرس في داخل الصف.	النقاش والتوعية، ثم الضغط الاجتماعي، والمبادرة بتوعية المجموعة التي تعرضت لتحريضه.
الدرجة (6)	تحريض ناتج عن لا مبالاة ونشر أخبار ومعلومات دون تقدير عواقبها، (مثل ما يقوم به عموم الناس).	التوعية والتحذير من خطورة التحوّل إلى صبي من صبيان المحرضين دون وعي.

الأصل في تصنيف تحريض (العامة) أنه من الدرجة (3) أو (4)، والمطلوب عمل أنشطة لإقناعه بالتراجع وتغيير موقفه علناً، فإن رفض فقد صنّف نفسه في الدرجة (1)، فتحول من ممارس للتحريض (بالخطأ) إلى مُحَرَّض متعمد.

ماهية الحرب الأهلية

وبعد ما تناولنا مفهوم التحريض وأقسامه، وكيف نتعامل مع المُحرضين، من المهم جدّاً أن نعرف ما هو أخطر من التحريض!! وهي الفتنة والحرب الأهلية، فالحرب الأهلية هي الحصاد المر والنتيجة المباشرة لنجاح عمليات بث التحريض والكراهية في مفاصل المجتمع وعقله، فعندما ينجح التحريض تبدأ الفتنة الطائفية، وتتصاعد نيران الحرب الأهلية للفتنة، وللحرب الأهلية تعريفات كثيرة منها:

1- شرخ حاد في التواصل الاجتماعي بين مكونات المجتمع الواحد.

2- المجال الذي تعمل فيه قوى الكراهية والغضب والعنف دون رقيب أو حسيب أو رادع.

ما مظاهر الفتنة والحرب الأهلية؟

معرفة مظاهر الفتنة والتحريض مهمة للذين يرغبون في القضاء عليها، فكما تظهر علامات المرض على الجسد العليل، كذلك تظهر علامات الفتنة على قسمات المجتمع قبل حدوثها، وهنا يأتي دور أطباء الحجر الصحي المجتمعي في سرعة التحرك ومحاصرة قوات الفتنة الغاشمة قبل أن تنشر فيروساتها القاتلة في خلايا الوطن.

كيف نعرف هذه المظاهر؟

يُمكن معرفة هذه المظاهر من خلال رصد ومتابعة لغة الخطاب الديني والسياسي والإعلامي في المجتمع، من خلال خطب المساجد

ومواعظ الكنائس، وعناوين الصحف، وبرامج الأحزاب، وتصريحات القيادات، وحوارات الجماهير في المواصلات، ونوعية الأفلام والمسلسلات، ونوعية الكُتب المنشورة، والشعارات المرفوعة، والإعلانات التجارية المشهورة، فإذا ظهرت فيها بعض العلاقات التالية، مثل:

1- شيطنة الآخر المخالف فيصبح كأنه شيطان رجيم.

2- توقّف العقل عن العمل وفقدان التمييز وحسن تقدير العواقب.

3- الأفكار البسيطة تصبح في نظر صاحبها عقيدة لا يمكن التنازل عنها.

4- ظهور مصطلحات التخوين والتكفير للمخالفين.

عند حصول ما تقدّم يكون المجتمعُ على شفير أزمة مجتمعية حادة قابلة للتحول إلى فتنة طائفية مُدمرة، أو حرب أهلية عاصفة، ونكون تعرّفنا على أهم مظاهر الفتنة.

كيف تبدأ الحرب الأهلية؟

ولكن من المهم أيضاً في هذا السياق بعد معرفة مظاهر الفتنة والحرب الأهلية، أن نفهم كيف تعمل فيروسات الفتنة في المجتمع؟ وما خطتها لضرب جهاز المناعة في البلد؟ وما الخطوة الأولى التي تبدأ بها الفتنة حتى نتمكن من محاصرتها والقضاء عليها، وهي في طور التشكل والتكون؟ تبدأ فيروسات الفتنة في العمل بين مكونات المجتمع عندما يعتقد فصيل معين أنه أفضل من الكل، وتنتفخ ذاته بذلك ويبني قناعاته على هذا الأصل: نحن الأفضل والأحسن والآخرون دون المستوى، ثم بعد ذلك يبدأ يستدعي نصوصاً مقدسة من القرآن ومن الإنجيل أو من التاريخ ويفهمها فهماً خاصاً يخدم نواياه، أو يستدعي حادثة تاريخية مبتورة عن سياقها ويفسرها كما يهوى حتى يؤكد نظريته. وبعد الاستعلاء والاستدعاء، تتولد مشاعر العداء

للآخر المخالف، ومع أي حدث سياسي عارض أو مشكلة اجتماعية غير متعمدة تقع هنا أو هناك يتم استغلالها لإشعال الأمور والدفع بها تجاه النيل من الآخر وتشويه صورته ومحاولة القضاء عليه، وعندها يبدأ لهيب الفتنة في الاشتعال.

معادلة الحرب الأهلية

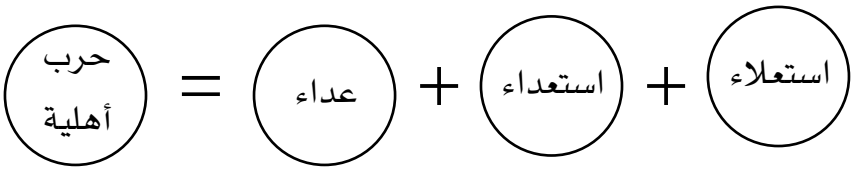

ومن أجل وقف عمل هذه المعادلة القاتلة عن العمل وتحطيم أركانها؛ حتى لا تُدمر تماسك خلايا أبناء الوطن وتزرع بينهم ميكروبات الكراهية والتعصب، لا بد من إبداع نظم دفاعية فعالة وقادرة على دك حصون الفتنة وأوكارها، حيثما وجدت وتحركت، وذلك عبر قوات سلاح المدفعية المجتمعية المحترفة والمتخصصة التي تتناغم حركتها وفق نظام مُعد مُسبقاً وخطة مدروسة سلفاً، وعبر آلية التشارك بين الجميع حتى تنعم مصر بالسلام والاستقرار. وسأعرض في الصفحات التالية أهم النظم الدفاعية المُقترحة لحماية أرض مصر من الفتنة الطائفية والحروب الأهلية:

أولاً: نظام إطفاء الحرائق

ومهمته سرعة التحرك نحو مناطق ومراكز الاشتباك الطائفي والتحريضي في القرى والمدن والمؤسسات والهيئات، مثل الجامعات والأندية الرياضية والكنائس والمساجد.. إلخ من أماكن تجمع العامة والجماهير، وذلك من خلال تزويد مجموعات العمل القائمة على

النظام بوسائل عملية فعالة للتدخل، من أجل الحيلولة دون تمدد الأزمة من نقطة الاشتعال إلى باقي أجزاء الوطن، وذلك بحصار مصادر النيران (منطقة العنف الطائفي والتوتر الأهلي).

ثانياً: نظام أمان

وهو نظام خاص بمؤسسات الدولة والفريق الحكومي ومؤسسة الرئاسة ينسق مع النظام الأول ويتولى التدخل بأدوات الدولة جميعها، وتبدأ المرحلة الأولى من المشروع بإيجاد نظام إنذار مبكر مهمته الرصد والتنبؤ بالأماكن التي يمكن أن تكون نواة أزمة طائفية، وتوفير وسائل عملية من البدايات للحيلولة دون انفجار الأزمة، ثم بعد ذلك يتم إنشاء نظام أمان دائم العمل ضد الحرائق الطائفية، ومن ثم يأتي دور النظام المركزي الشامل، وسنعرض في الصفحات التالية تفاصيل وأهداف كل نظام من هذه النظم ووسائل المشاركة فيه:

نظام إطفاء الحرائق

تعتمد فكرة نظام «إطفاء» على إيجاد وحدات مجتمعية سريعة الحركة والانتشار والتدخل، بهدف مساعدة المجتمع في أن يحمي نفسه بنفسه من الأزمات والحرائق الطائفية والتوترات الأهلية.

من أين جاءت فكرة النظام؟

من خلال رصد تكرار الحوادث التحريضية، سواء المنطلقة من خلفية دينية أو سياسية أو اجتماعية في ربوع مصر، والتي تبدأ بعمل بسيط من غير قصد، ثم ما تلبث أن تتحول إلى مشهد طائفي، نتيجة التحريض الإعلامي، وتدخل بعض المتعصبين في الأحداث، مثل محاولة تجديد أو بناء كنيسة، وهروب فتاة مسيحية مع شاب مسلم أو العكس، أو طرح رأي سياسي معارض يخص الشأن العام، بالإضافة إلى عدم وجود نظام حكومي أو أهلي مُدرّب على التدخل السريع في

بدايات الأزمات ومحاصرتها ومنع امتدادها.

لماذا نحتاج إلى هذا النظام الآن؟

للحيلولة دون وقوع أزمات طائفية حادة أو الانزلاق في براثن حرب أهلية مُهلكة تهدد السلام الاجتماعي، وذلك من خلال سرعة إطفاء بؤر الاحتقان الطائفي والتحريض ووأدها، من خلال إنشاء نظام إطفاء يعمل لصالح الشعب المصري الواحد.

كيف سيصب النظام في خدمة الإستراتيجية العامة للمجتمع أو الدولة المصرية؟ (العلاقة)

إن إستراتيجية النهوض بمصر وإعادة الفاعلية إليها لا يمكن أن تتحقق في ظل تفرق المجتمع وتعاديه، وتصارع بعضه مع بعض، مما يبدد طاقاته، فنبذ عوامل الفرقة والفتنة، وإشاعة ثقافة الاعتدال والتعايش شرط مسبق لنجاح أية إستراتيجية للإصلاح والبعث والإحياء والنهوض.

ما هدف النظام الكلي؟

هو محاصرة الحوادث والأزمات الطائفية والانقسامية، وسرعة التعامل معها ومحاصرتها بالسرعة والجهد الكافيين، لمنع تمددها وتأثيرها على المزاج الجماهيري العام، وذلك من خلال مساندة المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني.

آلية عمل المشروع

يتكون المشروع من ثلاث وحدات رئيسة، هي:

وحدة الرصد ← وحدة اتخاذ القرار ← وحدة التدخل السريع

أولاً: وحدة الرصد

ومهمتها رصد الحالة الشعبية والجماهيرية في الدولة من حيث التوافق الوطني، عبر العديد من الأدوات والإجراءات التي تهتم بكل الجوانب الديموغرافية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية. فالأزمات التي تشتعل ليس بالضرورة سببها ديني فقط، أحياناً يكون سياسيّاً أو اقتصاديّاً، ولكن يتم استخدام الدين أداة للشحن والتحريض. وتقوم وحدة الرصد بالتالي:

1- تصنيف المذاهب والطوائف والتيارات الموجودة في الدولة. لا يقتصر الأمر على التصنيف الديني، فالتصنيف المذهبي والطائفي داخل كل دين مهم كذلك، مثل المذهب الكاثوليكي والإنجيلي في الديانة المسيحية، والمذهب الشيعي في الحالة الإسلامية، وهكذا، إذ الخلل قد ينشب بين أبناء الطائفة الواحدة والاتجاه الواحد.

2- حصر أماكن دور العبادة الرسمية والأهلية والجهات التابعة لها إداريّاً.

3- حصر أماكن التوجيه السياسي كالمقرات الحزبية ومقرات الحركات الاجتماعية.

4- حصر أماكن التثقيف والتوجيه: مدارس، جامعات، معاهد تدريب.

5- حصر موجهي الرأي العام: خطباء، قساوسة... إلخ.

6- رصد درجة التوافق المجتمعي بين التيارات والمذاهب والطوائف المختلفة.

7- تلقي البلاغات حول أي حادث اعتداء والتأكد من صحته، ودراسة أسبابه الفعلية.

الوسائل:

1- فرق مدربة للتواصل مع مؤسسات الدولة المعنية بالإحصاء

ومراكز جمع المعلومات الرسمية والمدنية.

2- خطوط تليفون ساخنة تعمل على مدار الساعة لتلقي البلاغات، سواء عن (شيخ أو قسيس أو رئيس حزب أو صحيفة محلية، أو كنيسة أو مسجد أو فضائية) تبث خطاباً تحريضيّاً متعصباً، من شأنه أن يقود إلى الشحن الطائفي، ويهدد السلام الأهلي في البلد.

3- موقع إلكتروني فعّال ونشط متصل بإدارة النظام وبالجهات المعنية لسرعة التدخل، ويصدر تقارير أسبوعية بأماكن التوتر، من خلال برنامج الخرائط التي تعمم على كل الجهات المختصة لأخذ الحذر والحيطة.

ثانياً: وحدة اتخاذ القرار

في ضوء معلومات فريق وحدة الرصد، يتم تحديد المناطق والبؤر المتوترة، واتخاذ الإجراء اللازم بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتحديد طبيعة التدخّل السريع: إطفاء حرائق، نزع فتيل، تحييد أطراف، توفير أمان... إلخ، ويتم ذلك من خلال وحدة اتخاذ القرار، وترفع توصياتها إلى وحدة التدخل السريع.

ثالثاً: وحدة التدخُّل السريع

وحدة تتدخل ميدانيّاً على الأرض، مكوّنة من مجموعة من الأفراد المدربين على حل المشكلات، وفض النزاعات وإدارة وتنفيذ الحملات الخاصة بهذا النوع من العمل. وعلى تواصل مع وسائل الإعلام، والجهات الرسمية، مثل: الشرطة، ووحدات الدفاع المدني، والمنتشرين بالشكل الجغرافي المناسب، وموزعين على جغرافيا الخريطة المصرية، وبالقرب من الأماكن المتوقعة للتوترات المجتمعية على الأرض في حالة وجود أي حدث يتطلب التدخل قبل أو أثناء أو بعد اشتعاله، فهي

وحدة معنية بالحل الفعلي للتحدي الموجود.

* لا بد أن يراعى تنوّع الخلفيات الدينية والعرقية والجغرافية للمجموعات العاملة، فلا تقتصر العضوية في النظام على مكون اجتماعي واحد، بل لا بد من وجود المسلم والمسيحي، الشباب والفتيات، البدو والحضر، أهالي النوبة وأهالي سيناء، مجموعات من وجه بحري وأخرى من الصعيد، لا بد أن يعكس الفريق العامل وجه مصر الجميل المتنوع والمتسامح.

آلية إيجاد هذا النظام

يمكن إيجاد هذا النظام على الأرض عبر التالي:

1- جمع كل هذه المهام في مؤسسة واحدة أو قيام أكثر من مؤسسة بهذه الأدوار بحيث تتخصص كل مؤسسة بدور محدد، مثل الرصد أو المتابعة، أو الإشراف على وحدة التدخل، أو الإشراف على الموقع الإلكتروني، ويتم الربط بين هذه المؤسسات من خلال المؤسسة المركزية، ومن ثم تتمكن كل مؤسسة من تطوير الجزئية القائمة عليها بدقة عبر التواصل مع الجهات المعنية بتلك الملفات في الدولة للتنسيق معها، خاصة في الحالات التي تتطلب ذلك، كأن يكون متوقعاً حدوث عنف أو تخريب يتطلب تواجد قوى الأمن، أو مطلوب إعادة حق، أو تشريع قانون.

مثال: أزمة بناء الكنائس

حوادث العنف الطائفي المتعلقة ببناء الكنائس أصبحت مشهورة ومعروفة، ولذلك على أفراد هذا النظام (نظام الإطفاء) أن ينسقوا مع الهيئات الرسمية والشعبية والكنيسة المصرية قبل الشروع في بناء كنيسة جديدة في منطقة من المناطق، وبعد أخذ التراخيص الرسمية تقوم حملة توعية مجتمعية مسبقة للأهالي تدعوهم إلى

تقبل هذا العمل وحمايته ومحاولة عزل المتعصبين والمحرضين شعبيّاً، من خلال عقلاء المجتمع نفسه في هذه المنطقة، وذلك تجنباً لتكوين منطقة صدام طائفي مفتعلة.

2- إيجاد رابطة تجمع نظام إطفاء وكل مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بهذا الملف لتبادل الخبرات، ونقل التجارب، ويمكن توفير موقع إلكتروني لهذا الغرض.

3- التنسيق مع الجهات المهتمة والقائمة بالفعل على الأرض، مثل مؤسسة بيت العائلة المصرية، التي ترعاها مؤسسة الأزهر الشريف.

4- البحث عن الخبرات العالمية في هذا الإطار، خصوصاً نموذج دولة جنوب إفريقيا وماليزيا وكندا.

5- الاطلاع على برامج بناء وصناعة السلام التي تقدمها الهيئات الدولية.

المخطط الإجرائي

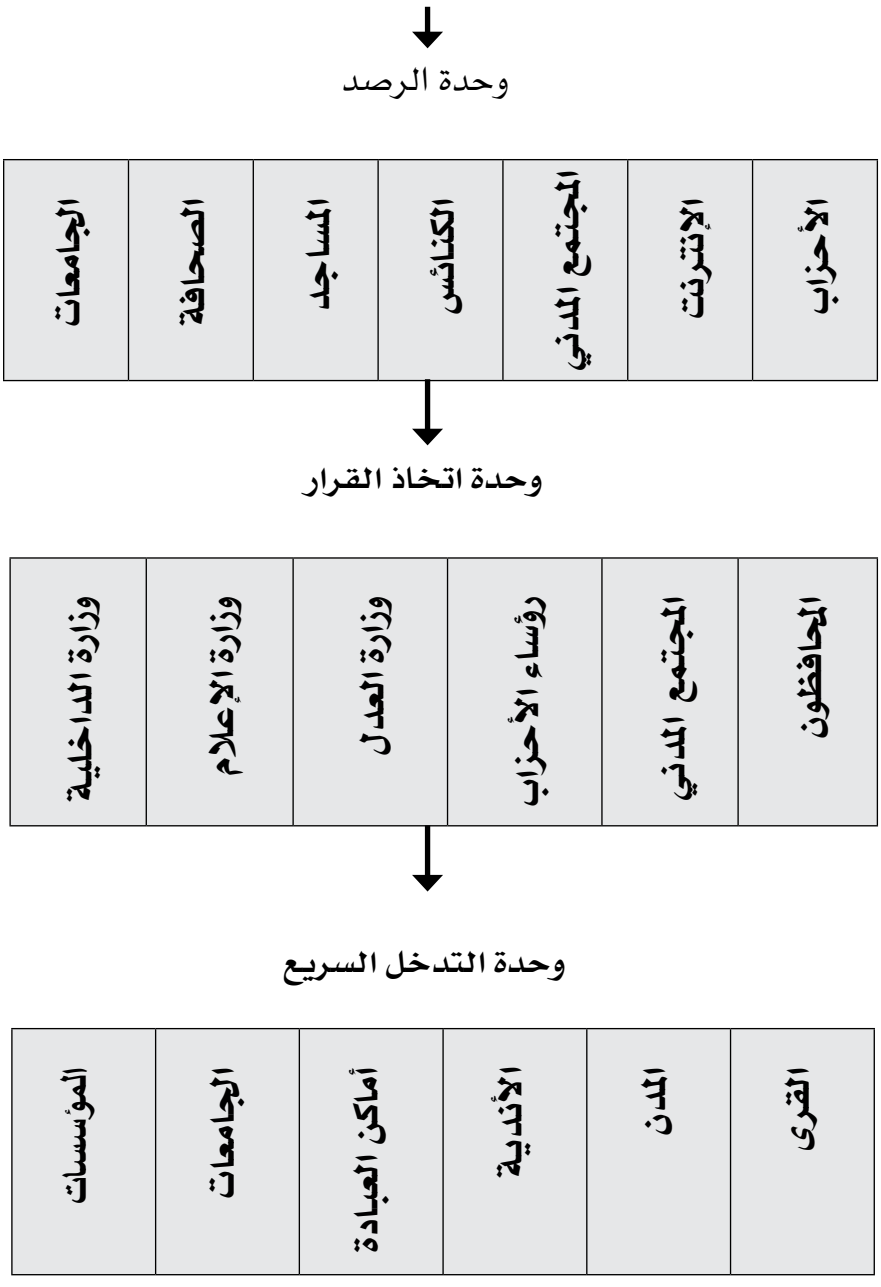

ثانياً: نظام «أمان» طويل المدى لمقاومة الفتنة الطائفية

ما الهدف الإستراتيجي لنظام أمان؟

القضاء على مظاهر الفتنة الطائفية وعمليات التحريض ونشر الكراهية بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية، والحيلولة دون وقوع أحداث طائفية أو تحريضية تهدد السلام الأهلي في مصر على المدى البعيد.

المهارات اللازمة للمشروع

الرؤية الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، ومهارة الإدارة، والوضع القانوني والمؤسسي المناسب، في إطار مؤسسات الدولة المصرية الرسمية، بالإضافة إلى مهارة التعاون والتواصل والتشبيك مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة.

ما النتائج الملموسة والفوائد المتوقّعة للنظام؟

1- زيادة التفاعل الإيجابي بين مؤسسات الدولة المعنية بملف المواطنة ومنظمات المجتمع المدني.

2- بناء خبرات مصرية ميدانية متخصصة في فض النزاعات وصناعة السلام الأهلي.

3- تطبيق مشاريع ميدانية تدعم قيم المواطنة والتعايش وسبل تنميتها.

4- عدم تكرار مظاهر وشواهد الانشقاق والتحريض والفتن في ساحة المجتمع المصري.

طريقة عمل نظام أمان

سيعمل النظام تحت رعاية مؤسسة رئاسة الوزراء، وذلك لأهمية هذا الملف (الوحدة الوطنية)، حيث يُعد هذا الملف أحد أهم الملفات

الإستراتيجية الخاصة بقضية قوة ومتانة الأمن القومي المصري، وبالتنسيق في الوقت ذاته مع المراكز المهتمة بالملف الطائفي والمؤسسات الأهلية العاملة في الميدان على الأرض، وهي كثيرة في مصر، ولكنها تفتقد نظام تنسيق وتشبيك، يمكن جمع خبراتها في مؤسسة مُقترح أن يُطلق عليها اسم «أمان». ومن خلال تنسيقها مع مكتب رئاسة الوزراء، يتم زيادة فاعلية المؤسسات الرسمية والشعبية (وزارة الأوقاف، وزارة التربية والتعليم، وزارة الثقافة، وزارة الشباب والرياضة، والنقابات، والجمعيات، والأندية، والصحافة، والفنانين.. إلخ) في مقاومة الأفكار الطائفية والانقسامية في مصر، من خلال رفع كفاءتها الفكرية والتنفيذية وتزويدها بأدوات معرفية جديدة قادرة على مجابهة الفتنة ومروجيها والداعين لها، عبر التدريب وورش العمل المتخصصة التي قطعنا فيها شوطاً معتبراً في مركز التنوع، ويكون دور مكتب رئاسة الوزراء هو توفير الدعم اللوجستي مع هذه المؤسسات الحكومية والشعبية عبر التنسيق والتوجيه والإجراءات الرسمية، وتوفير الغطاء الرسمي والقانوني والدعم المادي الكافي، ويتم ذلك وفق إطار إداري متفق عليه يمكن من خلاله وضع الخطط ومتابعتها، ومعرفة مؤشرات نجاح المشروع، والوقوف على نقاط الضعف وتجاوزها.

نقدم هنا مثالاً توضيحيّاً لكيفية عمل نظام أمان المُقترح مع إحدى مؤسسات الدولة، ويمكن تطبيقه على باقي المؤسسات المختلفة.

نظام أمان في وزارة التربية والتعليم

علاقة نظام أمان بوزارة التربية والتعليم تنقسم إلى مستويين:

المستوى الأول: الإعداد والتدريب

لا شك أن وزارة التربية والتعليم تعد أهم وزارة معنية بقضية

الحفاظ على وحدة ترابط المجتمع المصري في المدى القريب والمدى البعيد. فمن خلال المناهج الدراسية التي تُدرس للأجيال في المحاضن التعليمية وفريق التدريس والمعلمين وطريقة تعاملهم مع الطلاب داخل المدرسة، يتم تكوين الذاكرة التاريخية للأطفال والشباب، فلا بد من مراعاة المناهج التعليمية المصرية جميع المستويات العمرية والأكاديمية، بحيث تغرس قيم المواطنة والتعايش والتسامح بين جمهور الطلاب، مع تجنّب أي نص يُسيء لأي مكون اجتماعي مصري عضو في الجماعة الوطنية المصرية.

ويمكن تحقيق ذلك بالتنسيق مع نظام أمان -مؤسسة أمان- التابعة لرئاسة الوزراء في تدريب كوادر وزارة التربية والتعليم، وعقد دورات محترفة في كيفية عمل المناهج التي تُحارب التعصب والتطرف ونشر الكراهية، مستفيدين في ذلك مثلاً من الخبرة الماليزية وغيرها من الخبرات العالمية، وذلك بالتزامن مع تدريب ومراقبة أداء المعلمين في تدريس هذه القيم والمبادئ وسهولة توصيلها للتلاميذ.

المستوى الثاني: الرقابة والتدقيق

وهذا المستوى خاص بالتدقيق من تحقق مستهدفات المناهج والتعامل مع المخالفات التي قد تقع داخل المؤسسات التعليمية والتحقق منها، سواء على مستوى المناهج أو في أداء فريق التدريس.

المُدرس المُتعصب

تعد المناهج من أهم مفردات العملية التعليمية، فمع إنتاج مناهج تدعم قيم المواطنة والمساواة، لا بد من وجود معلم يؤمن بهذه القيم، وحريص على توصيلها للطلاب؛ لأن وجود مُدرس متعصب يعني فشل المنظومة التعليمية المتسامحة، فالمعلم هو الحلقة الأهم في دورة التعليم،

فلو وجد مُدرس متعصب ينشر أفكار الكراهية والطائفية وسط الطلاب ببعض المعلومات التاريخية أو الدينية الخاطئة، لا بد حينئذ من توفر آلية تلقي شكاوى تتعلق بهذا الأمر، وهو مراقبة أداء المعلمين، وتنبيه المُخالف منهم، والأخذ على يد المُحرض، وتوفير الإطار الإداري القادر على سرعة التحرك والتحقق من الواقعة، واتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن رفع الضرر والحيلولة دون تكرارها مرة أخرى.

وبناءً على ما سبق، يُعد نظام أمان هو النظام المسؤول عن متابعة ومراقبة أداء مؤسسات الدولة جميعها فيما يخص قضايا المواطنة والتسامح وعدم التمييز بين المواطنين، مثل وزارة التعليم، وكذلك وزارة الإعلام... إلخ.

ولتقريب الفهم للنظام، يُمكن اعتبار دور نظام أمان مثل دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة المالية على مؤسسات الدولة، كذلك دور نظام أمان هو الرقابة الدقيقة على أداء المؤسسات الحكومية والمدنية فيما يخص قضايا المواطنة والمساواة ومقاومة التمييز والطائفية وممارسة التحريض.

مخطط عمل نظام أمان:

رئاسة الوزراء

مؤسسة أمان

↓

وزارة التربية والتعليم
وزارة الإعلام
وزارة الأوقاف
الكنيسة المصرية
منظمات المجتمع المدني
مؤسسة الأزهر الشريف
النقابات المهنية
ومؤسسات عديدة أخرى

مؤشرات الإنجاز:

عدد المتدربين على المشروع
عدد الفضائيات التي تأثرت
عدد دور العبادة المستفيدة
انخفاض التوترات الطائفية
عدد الصحف المستفيدة
بروز قيم المواطنة في المناهج

إلخ من المؤشرات...

مؤشرات التقدم والإنجاز

ومن خلال تطبيق نظم مقاومة الفتنة والتحريض (إطفاء الحرائق ونظام أمان) المُقترحة هنا ودخولها حيز التنفيذ، نكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في حماية مصر وأهلها من شر الفتنة المستطير، وحرائق التحريض القاتلة، وموجات الكراهية المُدمرة، التي تأتي على الأخضر واليابس. وهذا الجهد يتطلب عملاً دؤوباً ومستمراً وأفراداً يمتلكون عزيمة صادقة، ورؤية ثاقبة، وشجاعة متفانية، وحب مصر لا حد له، فالكل مُطالب بالعمل على استقرار المجتمع المصري وحمايته من الانزلاق إلى أتون الحرب الأهلية والطائفية، سواء أحزاب أو جمعيات، كنيسة أو مسجداً، جامعة أو مدرسة، سواء كنا من أبناء الأغلبية أو من أفراد الأقلية، فكلنا أعضاء متساوون في الجماعة الوطنية المصرية، كلنا في سفينة الوطن سواء، نسعد جميعاً بسلامتها وقوتها، وسنشقى كلنا -لا قدر الله- لو أصابها الخلل والعطب. ولمزيد من التفاعل والتواصل، نرحب بكل الأفكار والمقترحات على بريد مركز التنوع لفض النزاعات: http://www.tanaowa.org

الخاتمة

مجال عمل ثقافة التعصب والكراهية واسع النطاق وعريض المدى، فهو يشمل النزاعات الطائفية، والقومية، والقُطرية، والحزبية وربما ينزل إلى مستوى التعصب للأحياء السكنية والأندية الرياضية داخل البلد الواحد. وفي فترات التحول التاريخية الكبرى مثل الثورات ومقاومة المحتل، تقع المجتمعات بين مطرقة القوى القديمة المهيمنة التي تقاوم التغيير من خلال اللعب على ورقة الفرقة والتخوين وسندان العدو الخارجي الذي يلعب بطريقة فرق تسد، فتجد الخطابات التحريضية، والصراعات الطائفية، والنزاعات العرقية، والاتهامات بالعمالة والتآمر تنتشر انتشاراً واسعاً غير مسبوق في الفضاء الاجتماعي والسياسي لهذه المجتمعات في تلك المرحلة المفصلية من تاريخها المعاصر.

وبما أن العديد من بلدان العالم العربي تشهد لحظة إقلاع حضاري نحو فضاء الحرية والمساواة والكرامة، فهي تتعرض لحملة منظمة ومتواصلة من أعداء الديمقراطية تحض على الكراهية والتعصب بين مكوناتها الاجتماعية، من أجل إعاقة مسيرة الربيع العربي والقضاء عليها.

والشعوب العربية التي تتوق للحرية والعدالة والمساواة، يتوجب عليها التعامل مع هذا التحدي (الفرقة والانقسام ونشر ثقافة الكراهية) برؤية إستراتيجية وأساليب قادرة على تفكيك خطاب الانقسام والطائفية والتعصب؛ ولذلك جاءت فكرة هذا الإصدار «الهروب من الحرب الأهلية» الذي يحمل مجموعة من الأفكار التي آمل أن تساهم في فتح الأجواء الإبداعية أمام النخبة العربية المهتمة بقضايا

وحدة المجتمعات ومقاومة الفتن ومنافحة ثقافة الكراهية والتعصب؛ لأن المتابع للمكتبة العربية يجد صعوبة في العثور على كتاب عربي رصين يتناول كيفية إدارة التنوع المجتمعي في الساحة العربية من زاوية الإستراتيجيات والآليات التي تُعنى ببناء السلام الاجتماعي، ونشر قيم التسامح والمواطنة، وآليات مقاومة الأفكار الانقسامية، وفضّ النزاعات الأهلية، وغيرها من القضايا المفصلية الحقيقية التي تحتاج إلى إبداع وجهد وبذل يستوعب طاقات المؤسسات والأفراد.

المراجع

- محاضرة للباحث حسن بن حسن 2019/8/26.

https://cutt.us/PhMoq

- الفيلم الوثائقي "أثير الكراهية"، تحقق بي بي سي عربي -

272019/8/ https://www.youtube.com/watch?v=n_NKgXGcxX8.

- أ. د. بوعزة عبد القادر. مشكلة الثقافة والحضارة في العالم الإسلامي من منظور مالك بن نبي.

AL-NUR Academic Studies on Thought and Civilization, 8(8).

- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، في عام 2004، «الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع».

- محمد عبد العال، التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم، النموذج الماليزي والنموذج الأميركي، مركز التنوع لفض النزاعات،

https://cutt.us/uTEYP - 272019/9/.

- مايكل أنجلوياكوبوتشي. أعداء الحوار. ترجمة عبد الفتاح حسن. سلسلة الفكر. الهيئة المصرية العامة للكتاب 2010، ص 317.

- ياسر الغرباوي. حركات التغيير والحراك الجماهيري. الإسكندرية. دار مراصد. 2007.

-Hillenbrand, R. (1992). The ornament of the world: medieval Córdoba as a cultural centre. The Legacy of Muslim Spain, 1, 112.35-

- رفيق عبد السلام. في العلمانية والدين والديمقراطية.. المفاهيم والسياقات. مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم (ناشرون). الطبعة: الأولى/2008.

- شافع، راوية عبد الحميد. (2017). منهج المستشرقة الألمانية سيجريد هونكة في الكتابة عن الحضارة الأندلسية من خلال كتاب شمس العرب تسطع على الغرب
= The Curriculum in Writing about the Andalusian Civilization A German Orientalist Sigrid Hunke through a Book Shams Arabs Shining in the West. Architecture, Arts and Humanistic Science Magazine, 29(5461), 1.18-

- إماراتيا صن، التنمية حرية، عالم المعرفة، 2004، العدد (303)، الكويت.

- جمال حمدان. (1990). العالم الإسلامي المعاصر.

- محمد بن المختار الشنقيطي، السنة والشيعة، دروس من صلاح الدين الأيوبي، الجزيرة نت.

- محمد بن المختار الشنقيطي، أثر الحروب الصليبية على السنة والشيعة، مركز التنوع لفض النزاعات
- https://cutt.us/hgEvO 272019/9/.

- قاسم عبده قاسم، إعادة قراءة التاريخ، سلسلة كتاب العربي، العدد 78، ط1، الكويت، الناشر: وزارة الإعلام - مجلة العربي، أكتوبر 2009.

- د. محمد بن المختار الشنقيطي، أثر الحروب الصليبية على العلاقات السنية الشيعية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2016.

- جاك لوغوف، التاريخ والذاكرة، بترجمة جمال شحيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2017.

- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق 1981م، القاهرة.

- يحيى محمد، علم الطريقة، علم منهج الفهم الديني، العارف للمطبوعات، بيروت، 2016.

- إنجيل مرقس 2: 27.

- جاسم سلطان، النسق القرآني ومشروع الإنسان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2018.

- الحسين، أحمد جاسم... صنع العدو أو كيف تقتل بضمير مرتاح/ بيار كونيسا

(2016) La Fabrication de l'Ennemi ou Comment Tuer avec Sa Conscience pour Soi= The Making of an Enemy and How to Kill with a Clean Conscience. Siyāsāt ‘Arabīyah, 155(3634), 1.8-

- ياسر الغرباوي، دارفور تجربة حية في بناء السلام، دار لوسيل، الدوحة، الطبعة الأولى 2018.

- رشا إبراهيم، معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي، مركز التنوع لفض النزاعات.

.http://www.tanaowa. org

- 2019/8/27.

- المعتصم أحمد على الأمين، (2012)، السياسة كمدخل لصراع الهويات في السودان.

African Journal of Political Sciences, .

- http://www.tanaowa.org.

- حيدر إبراهيم علي، ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى 2002.

- حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، دار الزهراء، القاهرة 1986.

- ولي نصر، صحوة الشيعة، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، لبنان، 2007.

- فرنسوا تويال الشيعة في العالم المترجم: نسيب عون، دار الفارابي،

بيروت. الطبعة الأولى/ 2007.
- ياسر عبد المحمود حامد، الجغرافيا السياسية (2016)،.
- ولي نصر، صحوة الشيعة، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، لبنان 2007.
- فرنسوا تويال الشيعة في العالم المترجم: نسيب عون، دار الفارابي، بيروت. الطبعة الأولى/ 2007.
- المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، طارق البشري، دار الشروق، الطبعة الرابعة 2004.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2004.
- مذاكرات نيلسون مانديلا، ترجمة حنان كسروان، الطبعة الأولى 2013، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- هشام خضر، نيلسون مانديلا، الطبعة الأولى 2011، الدار العالمية للكتب والنشر. مصر.
- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، في عام 2004، «الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع».
- سوزان كولن ماركس، مراقبة الريح "جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية"، ترجمة فؤاد سروجي، الطبعة الثانية، 2008، الأهلية للنشر، الأردن.
- سنثيا سامبسون، محمد أبو نمر، كلوديا ليبلر، ديانا ويتني. المقاربات الإيجابية لبناء السلام، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى 2007، الأردن.
- رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب، التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة: فخري صالح، الدار الأهلية للنشر

والتوزيع، الطبعة الأولى 1996، الأردن.
- مايكل أف. كايرو، السيطرة المدنية على الجهاز العسكري، أوراق الديمقراطية رقم 12، وزارة الخارجية الأميركية، مكتب برامج الإعلام الخارجي .usinfo.state.gov
- كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون، الجغرافيا السياسية في مائة عام (التطور الجيوبوليتيكي العالمي) ترجمة عاطف معتمد، عزت زيان، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2010.
- منتهي طالب سلمان، (2010)، مقومات نهضة اليابان الثقافية (دراسة تاريخية)، مجلة كلية التربية، (2)، 354 - 396.
- أحمد الريسوني، الاختيارات المغربية في التدين والتمذهب، دار الكلمة، القاهرة 2018.
- العثماني، الدولة الإسلامية المفهوم والإمكان، التنوع لفض النزاعات.
- الغنوشي، الجزيرة نت، 2015/2/11.
- تقرير الحرية الدينية الدولية لعام 2015 الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية.
- السمّاك، "الجغرافيا السياسية المعاصرة"، ص 49. الأمل للنشر والتوزيع.
- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عناصر إنشاء لجنة حقيقة فاعلة 2013.
- روجر فيشر، وليام يوري، بروس باتون، الوصول إلى موافقة، ترجمة لميس اليحيى الأهلية - عمان 2010.

- مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار الدعوة، القاهرة 1999.
- جاسم سلطان، أزمة التنظيمات الإسلامية، الإخوان نموذجاً، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015.
- العثماني، الدين والسياسة تمييز لا فصل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2009م.
- محمد رشيد رضا، تفسير المنار.
- طارق البشري، نحو تيار أساسي للأمة، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة أوراق الجزيرة العدد الثامن، 2008م.

الفهرس

تقديم	5
المقدمة	9
تمهيد	13
الفصل الأول: الحروب الأهلية... رؤية في عالم الأفكار	19
التجربة العربية	22
من أين يبدأ التغيير؟	23
الفرق بين بناء الذاكرة والتاريخ	43
تعاطى الأمم مع الخبرات التاريخية	44
معضلة المنطقة العربية والأمة الإسلامية	46
جغرافيا التشيع السياسية	76
التجربة الأميركية	83
الفصل الثاني: الحروب الأهلية في ضوء التجارب الإنسانية	89
فلسفة عرض التجارب	92
الفصل الثالث: ثورات الربيع العربي ومعضلة الحرب الأهلية - مصر نموذجاً	155
الوطن العربي وداء الانقسام	156
ثورات الربيع العربي إدارة التنوع	159
نجاح الثورة لا يعني انتهاء الطائفية	160
إستراتيجية الخروج من الأزمة	162

جبهات القتال المفتوحة للثورات العربية	165
الثورة المصرية والنزاع الأهلي	167
مصادر تهديد السلم الأهلي المصري	168
الخرافات الخمس	170
مؤشرات الحرب الأهلية في مصر	173
العقلية العسكرية وتهديد السلم الأهلي	177
الخبرة التاريخية	178
سيكولوجية العقل العسكري	179
كيف تنجو مصر من الحرب الأهلية؟	181
ثانياً: معالجة التوتر بين المسلمين والمسيحيين في ضيافة عم جرجس	210
الفصل الرابع: أنظمة مقاومة الحرب الأهلية - مصر نموذجاً	225
تمهيد	226
تجربة لجنة العدالة الوطنية المصرية	227
أنظمة مقاومة الفتنة والحرب الأهلية	230
كيف نعرف هذه المظاهر؟	240
مخطط عمل نظام أمان	247
مؤشرات الإنجاز	248
مؤشرات التقدم والإنجاز	249
الخاتمة	250
المراجع	252